



۱۳۲۱

کتابخانه مسجد اعظم
۲ - مخزن اصلی - ذی

بسمه تعالی

این کتاب بمتخصصان زیر :

۱- نام کتاب مقاصد الدایم موضوع درایم

مؤلف محمد باقر

تاریخ و محل چاپ ۱۳۴۵ تهران

اهدائی دقتی حاج شیخ باقر نیریز

تحت شماره مسلسل ۵۵۹ ثبت دفتر کتابخانه

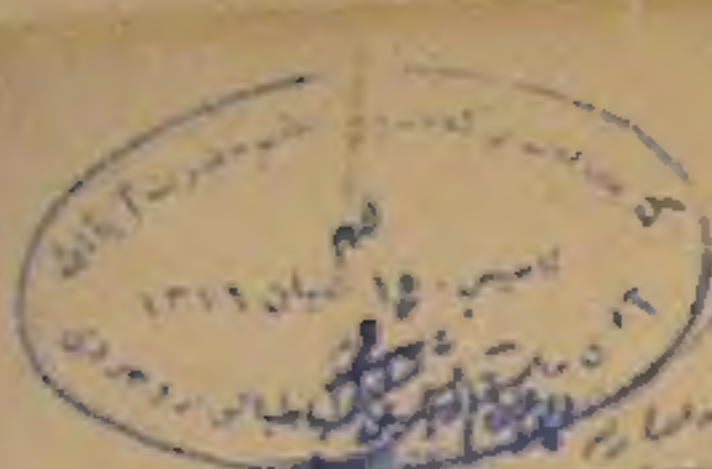
و در قفسه ۱۲ ضبط گردید

سرپرست کتابخانه مبارک



مکتوب

وقف بر کتابخانه مسجد اعظم - قم
والله اعلم بالصواب - باقر نیریز
۱۳۶۹



در آستانه قلم غیبی حاج شیخ باقر نازکی
تلف برکتی بانه نوزند ثبت دفتر

بسم الله الرحمن الرحيم
مقدمه فی هذا الكتاب المسمى بمقاس الهدى في علم الدراية

۲. فی خطبة الكتاب رحمه الله والشرح في مقدمته
۳. وحقیقة علم الدراية
۴. و موضوع غایب و الفصل الاول في بيان اصول اصطلاحات الدراية
۵. و ثانیها السكينة التامة و در اسمها الحديث
۶. و بیان التبيين الحديث و الاطلاق في الخبر في العلم و بيان ظهور الخبر في اللفظ
۷. و خامسها السكون في الفصل الثاني في بيان اسم الخبر من حيث العلم و ضرورة او نظرا
۸. و كذا و الجمل في الروي في الفصل الثالث في تقسيم الخبر الى مؤثر و واحد و بيان حقيقة المؤثر
۹. في المقام الثاني في امكان تحقق المؤثر و حصول العلم و بيان شبهات المتكرد فيها
۱۰. في المقام الثالث في نقل الاقوال في كون العلم الحاصل من المؤثر ضروري و باوجه الشهود
۱۱. في حجة القول بكون العلم الحاصل بالمؤثر نظريا و حجة الفصل
۱۲. في منشأ نوصف السبب في ذلك في المقام الرابع في اركان العلمين السامع من شرائط افادة المؤثر العلم
۱۳. في ثاني شرط السامع في افادة المؤثر العلم في الشرط المتعلق بالخبرين في افادة المؤثر العلم
۱۴. في المذيل المنقح بعد اشراط على مخصوص في افادة المؤثر العلم و بيان الاقوال في العلة عند
۱۵. في المقام الخامس في تقسيم المؤثر الى لفظي و معنوي و بيان المراد بهما
۱۶. في تصور بعضهم المؤثر المعنوي على وجوه ستة و سبعة
۱۷. في المذيل المنقح لبيان فائدة النوار اللفظي بجميع طبعه في الاحاد و التخاصص في الفروع
۱۸. في الوضع الثلث في خبر الواحد و تفسير و بيان اشارة الى منها المحفوف بالقرائن
۱۹. و منها المنقح و تفسير و تحقيق انه من اقسام الامداد
۲۰. في تفسير الغريب بقول مطلق و العزيم
۲۱. في الفصل الرابع في بيان اصطلاح المتأخرين في نوع الاختصاص الى اقسام الاربعة

نام کتاب
تاریخ ثبت دفتر
شماره عمومی
شماره مسلسل

۴۹
۲۵۹
۷۸, ۳, ۵

مختص بکتابخانه مجلس شورای اسلامی

دفتر کتابخانه
کتابخانه مجلس شورای اسلامی

فهرس في الكتاب

٢٢ في تفسير القصة بالاصطلاح القديم والمناخ وبقود المعبرها بعضهم في غريب الصحيح

٢٣ في انقسام القصة الى الاعلى والوسط والادنى والتدليل على اطلاق الصحيح على سبيل المحرر من الطعن

٢٤ في تفسير الحسن بيان ما يتعلق به من امور

٢٥ في تفسير الوثائق

٢٦ وما يتعلق به من المطالب

٢٧ في جملة من الالفاظ المستعملة في كل ان لا اخر كالقوى والحسن كالقصة ونحوها

٢٨ في تفسير الضعيف بيان تفاوت درجاته والمطالب المتعلقة بنوع الاخبار

٢٩ التي منها بيان تفاوت درجات الضعيف في البعد عن الصحة

٣٠ ومنها التبيين صحيح القدر في صحيح المناخرين

٣١ ومنها بيان مذهبها لما كان بحسب خبر الواحد من باب التبد

٣٢ وبيان اقوال المختلفين في الضعيف المنجز بالشبهة

٣٣ وبيان القبول بجواز العمل بالخبر الضعيف ان لم يجهز في السبق النص والملاحظة

٣٤ في الفصل الخامس في بيان ان لهم اصطلاحات اخرى في الخبر وضعوا باعتبارها الدلائل وهي فيما ان مشتركين

٣٥ في انقسام الاربعه ومختصة الضعيف من الشك في السند والمصل

٣٦ والرفع عن المعنع

٣٧ والمعلق

٣٨ والقدر والمدرج

٣٩ والجمهور والغريب بقول مطلق اقسامه

٤٠ والقريب لفظا

٤١ والضعف

٤٢ والعالي والنازل

٤٣ ونقل الخلاف في رجحان احدهما على الآخر

فهرس في الكتاب

٤٤ في التاثير والتاثير في الموقوف والمنكر والمردود والمعرف

٤٥ وبيان اقسام التاثير والتاثير في قبوله ونقصه للمحل

٤٦ والمزهد

٤٧ والمختلف المواقف

٤٨ وما يتعلق بهما وتفسير النسخ والمنسوخ

٤٩ والقبول والمعبر والكتاب

٥٠ والحكم والمشاورة والتسليم المفلوب والمنقذ والمفترق المشترك

٥١ والمؤلف في المختلف

٥٢ والنتيج ودواعي الاثران ودواعي الاكابر عن الاصاغر

٥٣ والمتى السابق واللاحق

٥٤ والطردج والمزلة والمشكل والنقص والظاهر والمأول والمجل والمبين

٥٥ في انقسام الثاني في الالفاظ المستعملة في وصف خصوص الحديث الضعيف

٥٦ والمنطوق

٥٧ والمضمر والمضمر المرسل

٥٨ ونقل الخلاف في جهة المرسل

٥٩ في جهة المرسل للمعلق بين الاصحاب بالقبول

٦٠ وفي تفسير المعلق

٦١ والمطالب المتعلقة به

٦٢ والمدرك

٦٣ واقسام الدلائل

٦٤ والمضطرب

٦٥ والمفلوب

فهرس في الكتاب

صفحة	المهم والموضوع
٧٠	ومقرات في الموضعين
٧٢	في امور مثل موضوع
٧٣	الفصل في الرواية وما يتعلق من المخرج والتعديل
٧٤	في شروط قبولها في الاسلام في الراوي
٧٥	والعقوبات
٧٦	والايمان
٧٨	والعدالة
٧٩	والخلاف في عمل دليل الاقوال في ذلك
٨٢	والضبط والمطعم
٨٣	في قول الامير في رواية في عكس شرط المذكور في الراوي في الخبر ولا يحرر ولا البصر ولا عكس الخبر
٨٥	ولا مرد في ذلك في رواية في وجود في احد الكتب الاربع
٨٦	في ثلث الامور في شرط الراوي هو حال الاداء لاحال التحمل
٨٧	في الجهة الثانية في الراوي
٨٨	بيان الخلاف في احد وجه القولين في ذلك
٩٣	في الجهة الثالثة في قول المخرج والتعديل مطلقين
٩٤	وجميعها
٩٧	في التنبيه على امر في الجهة اشد مما في نقل قول خارج عن الاقوال المنقولة وانها في نقل شكل وجواب
٩٩	في الجهة الرابعة في مخرج والتعديل
١٠١	في الجهة الخامسة في صحيح السند اشد مما في صحيح السند وتبين المشرقة منهم ثمانية الف شخص عن صاحب
١٠٢	النوادر في قصص النبوة من دون ذكر اسم الراوي في التنبيه على امور متعلقة به في جهول الاسم او
١٠٣	كيفية ظاهر قول العرف في الترتيب ان روايته من رواية من رواية الفهر على الراوي من انشاء هل يدل على

فهرس في الكتاب

صفحة	النوادر
١٠٣	الثالث عدم كون فتوى بغير حديث كما في حديثه ولا فتواه بخلافه فعلى سبيل
١٠٤	الرابع عدم دلالة موافقة حديث للاجماع على صحة حديثه الخامس انه قد يستفاد من
١٠٥	السادس في حكم ما يروى عنه من مثله حديثا وانما المروي عنه الحديث
١٠٦	الجهة السادسة في بيان الاقوال السليمة في التعديل في مخرج وفيها مسائل اولها في الفاظ الحديث
١٠٨	ومنها قولهم ثقة
١١٠	في التنبيه الاول في ان شقيق قولهم ثقة بما في كونه ماميا او عدلا او ضابطا هل يقتضي
١١١	الثالثان قول غير الامامي في ذلك ثقة لا يدل بنفسه على كون الشهود اماميا او عدلا ولا ضابطا
١١٢	الرابع ان قولهم فلان ليس بثقة لا يقتضي الا نفي عن الصفات الثلاثة لا جميعها وما رويهم بغير لفظة الثقة في
١١٤	خبرهم في قولهم ليس بثقة في الحديث في ذلك ما يوجب عندنا في ذلك مذهبنا اشد
١١٥	في بيان المراتب
١٢٠	المقام الثالث في تعداد الجماعة المجمع عليهم وتعيين اسمائهم
١٢٢	في تنبيه ذلك ببيان شهادة القادة بوثاقه في جميع غير اجماع ومقادير قولهم من اصحابنا وقولهم من وجه
١٢٣	وقولهم ممدوح وقولهم من اوليا ائمة المؤمنين في ذلك
١٢٤	ومقادير قولهم من مشايخ الاجابة ومقادير قولهم شيخ الطائفة او من جلالها او معتقدا وقولهم لا بأس
١٢٥	ومقادير قولهم اسد عنه
١٢٧	ومقادير قولهم مضطرب بالرواية وقولهم سليم الحديث وقولهم صاحب قولهم في حديثه
١٢٨	وقولهم يكتب حديثه ومثله بنظره حديثه وقولهم شيخ وقولهم جليل وقولهم صاحب الحديث وقولهم مكوث بدينه
١٢٩	وقولهم بصير الحديث وقولهم مشكور وخير مرغوبة وقولهم فاضل
١٣٠	وقولهم فقيه عال وعبد لله فاضل وصالح وزاهد فريب الامر ومعنى الكتاب
١٣١	وقولهم كبير المراتب وصاحب الامام الخلفاء في التنبيه في جعل حديثه العامة مرتب التعديل والمقام الثاني في بيان

فهرس في الكتاب

صفحة لسباب المدح واما ان يكون ذلك على احد الامم عليهم السلام وكونه من ذلك او سابقا له رواية الثقة لاجل روايته

١٣١ وكونه كثر الروايات من روى عنه وكابر جماعة من اصحاب روايته عن جميع من اصحاب رواية الجليل والاعجاز عنه ورواية صفوان بن ابي عمير عنه ورواية حماد بن عمار بن ميمون وجعفر بن بشر عنه ورواية عنه ما وكونه من روى عن القاه ورواية علي بن الحسن بن فضال من ماله عنه وكونه من ذكر الروايات عنه يفتيها
١٣٢ ورواية الثقة عن شخص مشترك الاسم واكثر منها مع عدد ائمة بما يترجم عن الثقة واعتماد شيخ عليه واعتماد القيين عليه وروايتهم عنه وكون روايته كلها او بعضها مقبولة او سليمة ووقوعه في سند حديث فغ انما في الكل والجل على مقصود وقوعه في سند فغ العلم فيه من يترجمه واكثر الكافي في الفقيه من الروايات عنه ورواية الثقة الجليل عن غيره واحدا عنده ورواية الثقة الجليل من يشابهه وذكر الجليل شخصا من ضياء او مرعا عليه
١٣٣ وان يقول الثقة ما احسبه الا قلا تا وبتقي ثقة او مدد حا وان يقول الثقة حديثي الثقة وان يكون الراوي من اتقى اتفاقا لثمة على العمل بروايته

١٣٤ ووقوع الرجل في السند الذي حكم العلامة به بصفة حديثه
١٣٥ وان ينقل حديث غيره صحيح منقح لو توافقت الرجل ورجل او مدد وان يروي الراوي لنفسه ما يدل على احد تلك الامور وان يكون الراوي من الائمة او من يترجمه او من يترجمه وان يترجمه فان يترجمه عليه ان يقول العدل حديثي حصل احصاها **تذليل** ينقح امرنا احدها نقل جملة امارات اخرى عليه المولى الوحيد
١٣٦ الثاني ان المدار في الامارات على الظن الفعلي ولذا قد وقع التاثر في توثيق جماعة كان فضال ابن عقدة وظهرها المفاد الثالث في الفاظ الدم والدمج كقولهم فاسق وشارب الخمر والبيد
١٣٧ وكذا في وضع الحديث من قبل نفسه فيخلق الحديث كذا وليس عادل وليس صادق وليس رقيق وليس بشكوك وغال وناصب فاسد العقيدة وملعون في حديث رجس ومنهم ومنصب سافه ومنزلة وليس بشي ولا شئ ولا يمتد به ولا يفتي وخوفاك ضعيف في ضعف الحديث مضطرب الحديث فيخلط الحديث ومنكر الحديث سافه الحديث من رواه الحديث وليس في الحديث بغير حديثه ويكره غيره حديثه واما الحديث وليس يرضى الحديث

١٣٨ وليس بذلك الثقة والعدل والوصف في ذلك فخلط واخلط

فهرس في الكتاب

١٣٩ ومرتفع القول وشبهه بالكذب والغلط ونحوهما من الاوصاف الفاحشة المذمومة في سائر كتب الدم وما قبل كونه من ذلك كثر روايته عن الضعفاء والجاهيل وكثر روايته للمدوسين من كتابهم كونه منهم وان يروي عن الامم على وجه يظهر منه انحازهم له رواه لا يحجوا كونه كاسب الخليفة والوالي او من حاله وفشا العقيدة في نفس الاصول وفروضا

١٤٠ وبيان استنباط افساد العقيدة من كون الراوي من العامة او الكيسانية او الاسما علية او الفطرية او التخطية او التاوسية او الواقعية
١٤١ او الزيدية او البيرية او الجارودية
١٤٢ او السليمانية او الصالحية او الخطابية او البرهسية او البائية او النورية او الحسنة او العليا او
١٤٣ او القدرية او المرجية او المنبرية او التفسيرية او المعقولة وبيان اقسامها
١٤٤ او الجبرية او القلابة

١٥٠ المقام الخامس في العرض لافعاله مدحا ولا فحها كقولهم مولى
١٥١ و غلام وشاعر وكوفي والقطعي والمصل ولما كان له نوادر موصف
١٥٢ تذييل منقح لتفسيره لافعاله المستعمل في كتاب الرجال كالفهرست
١٥٣ والترجمة والشيخ والشيخ والمولى والسلمى
١٥٤ والعدة والرهط والطبق والروى والسند والحديث والحافظ

١٥٥ الفصل السابع في شرف علم الحديث وكيفية تعلمه وطرق نقله وادب روايته في مقامات اولها في اهلية
١٥٦ ولا كونه من خاص ولا كون المروي عنه كبر من الراوي سنا ولا رتبة ولا قدر ولا علما
١٥٧ المقام الثاني في طرق نقل الحديث هي اقسام احدها التماع من لفظ الشيخ وفيه مطالب اولها ان التماع من لفظ
١٥٨ طرق النقل الثاني التماع على وجوه الثالث فيما يترجم به التماع فيما اذا كان يروي به لغته وبيان الخلاف في اعلى عبارات في ذلك

١٥٩ الرابع ان بعد حديثي حديثي في الرواية اخبارا والخامس ان ادنى عبارات في ذكره في كتابه في حكم ما يروي
١٦٠ السابع في حسن اجازة الشيخ من يروي منه ورواية ما يروي في حكم ما يروي المستمعون من لفظ الشيخ من لفظ
١٦١ التاسع عدم اشتراط علم الحديث التامع في عدم فح شخص الشيخ شخصا في روايته ذلك عنه في كتابها

قوس ما في الكتاب

صحة النقل على الشيخ وفيه مطالب الأولات هذا الطريق ايضا على ان الرواية الصحيحة هي التي نقلت

- ١٤٥ الثالث نقل الخلاف في مساواة هذا الطريق للسمع لوركان احدهما على الآخر والرابع هو ما جاز في النقل هذا الحديث ونقل الاقوال في جواز تعبير محدثنا وخبرنا وابنا
- ١٤٦ الخامس في حكم ما لو كان اصل الشيخ في حال الفلانة عليه به غير السادس في كتابة سكوت الشيخ وعدا لكانه
- ١٤٧ السابع في الفرق بين حديثي محدثنا وخبرنا والشمع والشمع عدم اشتراط رؤية الراوي المروي عن في صحة النقل لهما والفرقة
- ١٤٨ ثلثها الاجازة وفيها مطالب الأول في نقل الخلاف في صحة النقل والاجازة وادعها والعلما
- ١٤٩ الثاني في الاقسام المنصورة للاجازة
- ١٥٠ ونقل نوع صورها
- ١٥١ في الامور المتعلقة برفع الاجازة والذيل في عدم اشتراط
- ١٥٢ في نسخ رواية الجاهل من الجاهل ونقل قولين
- ١٥٣ في نسخ رواية الجاهل من الجاهل ونقل قولين
- ١٥٤ القسم الثاني في المناولة المخرجة والتمثيل في الفاظ الاداء لم يحل بالاجازة والمناولة
- ١٥٥ خامسها الكاثر وهي ان يكتب الشيخ حديثه كما خروا فاشبه فيها مطالب الأول في ما تضمنه من الاجازة ومخرجة عنها
- ١٥٦ الثاني ان الكاثر انزل من السماع الثالث في كتابة سادسها الاعلام وهو ان يعلم الشيخ غيره ان الكاثر هو الحديث وابنه او سماعه من فلان مقتصر عليه في جواز الرواية بذلك قولان
- ١٥٧ سابعها الوصية وهي ان يوصي الشيخ عند موته او سفره شخص بكتاب يرويه فذلك الشيخ وثقتها الوجادة
- ١٥٨ وهي ان يجد انسان كتابا او حديثا بخطه او يرويها لسمع الواجد من مؤلفها فيه ولا يرد منه اجازة وقد سوغ من الرواية بمجرد الوجادة من دون الاقرار بغيره في نورث لاطمين ان يكون المروي عنه خطه ووقع الخلاف في العمل بالوجادة للموقوف بها على
- ١٥٩ في التنبه على امرين الأول فيهما يثبت به كون ما وجدته لفلان
- ١٦٠ الثاني في تصوير الاقسام المزبورة في النقل عن المصنف
- ١٦١ الفهم الثالث في كتابة الحديث ضبطه فيه مطالب الأول في حكمها
- ١٦٢ الثاني لزوم صرف كاتب الحديث في ضبطه شكلا ونقطة حتى يؤمن معها اللبس وكيفية القبط
- ١٦٣ وسمان ضبط الحروف المهملة ايضا لبيان الاقوال في كيفية ضبطها

قوس ما في الكتاب

صحة النقل على الشيخ وفيه مطالب الأولات هذا الطريق ايضا على ان الرواية الصحيحة هي التي نقلت

- ١٨٥ الثالث في جملته من ادب كاتبة الحديث
- ١٨٦ الرابع انما وجب جمع على كاتبة الحديث مقابل كاتبة اصل حديثنا اجازة الخامس في كيفية تجميع النقل في الحواريين والحق وبيان ما ذكره من ادبه
- ١٨٧ السادس في بيان ما يستعمله المصنفون في كتابة الحديث من الصحيح والتضيق في نقل ما ينفق في الكتابين الزيادة بالضرب بالحق والمحو وكون الضرب يريح وبيان الاقوال في كيفية الضرب
- ١٨٨ الثامن في بيان من يروي حديثنا وخبرنا ونحوهما والناقص في بيان ما ينفق في كتابة الصحيح
- ١٨٩ الفهم الرابع في كيفية رواية الحديث مما يتعلق به الكاثر مطالب الأول في بيان ما يجوز به رواية الحديث ونقل قولين في ذلك والثاني في جواز الرواية للضرب والبصر
- ١٩٠ الثالث في رواية الثقة ما لم يحفظه والرابع فيها اذا خالف محفوظه مكنونه
- ١٩١ الخامس في عدم جواز الرواية بالمعنى للفاصر عن حقائق الدلائل والمسايق ونقل قولين في رواية الصادق عليه السلام
- ١٩٢ التنبه على امور الأول في الشروط التي اعبر بها المجوزون في نقل المعنى
- ١٩٣ الثاني عدم جريان الخلاف في احاديث الامميين والادكار
- ١٩٤ الثالث عدم جريان الخلاف في النقل عن المصنفات والرابع فيها اعتبار ان نقل المعنى من المصنف في الرواية
- ١٩٥ السادس في نقل الخلاف في قطع الحديث اختصاره والناقص في جواز قطع المصنف الحديث بغيره على الاول والمطلب السادس في ترتيب الشيخ ان لا يروي الحديث بغير الشرح ولا مصنف بيان كيفية روايته من احوزها او تصحفا فيها عمل من الرواية
- ١٩٦ وبيان اصلاح الترتيب والتصنيف في الكتاب عدته بيان ما رواه في كتاب نفسه غلب على ظنه ان السلف من كاتبة من شجرة والمطلب السابع انما ذلك الحديث عدته على شين واكثر وانطلق المعنى فله جميع ما في الاستاد
- ٢٠٠ المطلب الثامن ان يروي الراوي ان يروي في نسب غير شجرة من رجال استاد وصنفه على ان يكون شجرة والمطلب التاسع ان يروي المروي عن القطب من رجال السند بكلمة قال وان جرت لعدده بغيره خطأ اختصارا
- ٢٠١ المطلب العاشر في حكم ما لو اشتمل الباب على احاديث متعددة باسناد واحد والمطلب الحادي عشر في جواز تقديم المن على الاستاد والفرق بين كلمة مثله ونحوه في مسائل الشيخ المخرجة

فهرس في الكتاب

١٠	المطلب الثاني عشر في المراتب بذكر الحديث بعد نقل السند وبعض المتن والاشارة في جواز تبديل كلمة النبي في الخبر ورسول الله صلى الله عليه واله والواحد عشر اذا كان في جماعه بعض الوهم فعمله بيان في الخامس عشر فيما اذا نقل حديثا واحدا عن رجلين او بعض حديث عن شيخ وبعض عن آخر
٢٠٣	المقام الخامس فيما لم يبق ذكر من اداب الحديث في الحديث طالب الحديث فيه موضع الاذنه في اداب الحديث في الحديث
٢٠٤	الموضع الثاني في اداب طالب الحديث في الحديث
٢٠٤	الفصل الثامن في اسماء الرجال وطبقاتهم وما يتصل به وفيه مطالب اول في نقل احوال في هذا القصاص
٢٠٧	وسان اخلاف مراتب القصاص وما يثبت به كون الرجل صاحبيا
٢٠٨	والمراد بالتابع والمخضرم في المطلب الثاني في تساوي الراوي والمراد في السن واخلافها
٢٠٩	المطلب الثالث في بيان ان الماتم في هذا الباب معرفة امور كطبقات الرواة ومعرفة مواليدهم والموالي منهم من اعلى واسفل ومعرفة الاخوة والاعوان
٢١١	ومعرفة اوطانهم ومعرفة من ذكرهم او صفوا مختلفه من كثر او القليل وانساب
٢١٢	ومعرفة كثر المعروفين بالاسماء ومعرفة الوجوه في معرفة ضبط المفردات من الاسماء والاعقاب التي في معرفة النسب
	الى غير ذلك من معرفة النسب التي على خلاف ظاهرها والخاصة في الاشارة الى الصنفين في علم الرجال والدلائل والحديث
	فهرس في مخزن المعاني
٢٢٤	المقدمة في اجمال حال الجهد المرحوم قدس سره
٢٢٧	الفصل الاول في ولادة حضرة العلامة والوالد الذي ان يسافر الى شيراز
٢٢٩	الفصل الثاني في شيراز في احواله بعد الانشاء الى ما مضى
٢٣٠	الفصل الثالث في شيراز في احواله بعد الرجوع الى العراق
٢٣١	في شماليه واخلافه واداب وطبقاته قدس سره
٢٣١	الفصل الخامس في زوجه واولاده قدس سره
٢٣٢	الفصل السادس في مستغاثه ومؤلفاته ومستغاثه قدس سره
٢٣٧	الفصل السابع في سفاره قدس سره
٢٤٠	الفصل الثامن في امراضه قدس سره
	الخاتمة في زوجه الحضرة الفاضل في عبد الله المامقاني عفي الله تعالى عن جوائمه

٤١١٠
سفر

هذا كتاب مقاسر
الهداية في علم الدلائل
ويجوز ان يخرج من المعاني في رجب
المحقق المامقاني قدس سره تصنيف
حاشا لطبقات الفقهاء سلطان اقليم
التحقيق والنباهة شيخ الطائفة الجعفرية قدس سره
بجهد في افرقة الحق نائبا امام في الحكماء
في المسلي في تحصيل الاسلام في الله في الانبياء
الفقيه المخالف هو الحضر العلامة الثاني في
الشيخ عبد الله المامقاني اذ امر الله تعالى
عليه العالي على ربي العباد والحيين
وجوده الشفيع مدني
البلاد طبع في المطبعة
الرضاوية في
النجف الاشرف

كتبه العبد الامر الحاجي احمد بن الشيخ محمد حسين الرجاوي



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المصير والصلوة والسلام على سيدنا البشير النذير وعلى الداعية الطيبين النازلين
 الطهير سيما ابن عمه وصهره وصيته اباشير وشهير والرحمة والرضوان على فقهاءنا ورواةنا
 الذين هم اعوان الشرع المنير **وبعد** فيقول الفقير الى ربه الحق **عبد الله الما مقاني** عن
 عند ربه ابن الشيخ قدس سره انه لما كان علم الدراية والرجال من العلوم المتوقف عليها الفقه والاجتهاد عند اهل
 الفهم والاعتبار وصاروا في ازمنا متفقين على ان لا يكاد تجد بها خيرا وبها كان بصيرا بل صار من
 العلوم الغريبة والمباحث المذمومة وكذا راي من الغرض اللازم على عينا تصنيف كافي فيها جامعين لها باحثين
 عنها وافيين بها كما فيهم بل طلبها كاشفين عن غوامضها مبينين لدقائقها موضعين لمخاطبة مع خلائ
 البال ونشأت الفكر والخيال وملأوا خاطر من عوارض الدهر الغدار واقتروا من فرسان هذا الميدان
 وابطلوا هذا المجال الا ان التوبة فلا شعثا في من خط الرجال وتعين الغرض على من فسد الكمال وحيث قد
 كثر خلط مطالب احدا لعلمين بالآخر وشاع الغرض لجملة من مسائل علم الدراية في كتب الرجال وكان ذلك في
 محو ما قبله لانه لا يخلط احدهما بالآخر في الامام والازمنة التي لم يمت بالفتنة بينهما وقد مثا تصنيف في
 علم الدراية لثقله من طبعها على علم الرجال وسيمتد بمقباس الهداية في علم الدراية وفيه مقدمة
 وفصول وخاتمة **اقا المقدمة** فتعريفها موضوعها وغايتها **اقا الاول** فهو ان الدراية في
 اللغة هو العلم كما صحح بر جمع كثير من اهل اللغة يقال دريت علمه ومنه دريت دري را ودريت فيقع العلم كالمثل
 بينهم وبك ان ايضا كما حكى عن الخليلي وعن فخر القاصح ضبطه ربه بالفتح وبهذا ايضا دريت دري را بانا بالفتح

ودراية بالكسر طه وعرفنا غاف في ريت دري را بفتح الدال وكسر الراء وشهدنا ليا على ذلك من صريح اكمل
 اللغة ترادف العلم والدراية عن النوشج وغيره ان الدراية اختص من العلم ولعلنا اعلم ان من ان دري يكون فيها
 سبقا لعلنا ولما قيل من ان دري يستعمل بمعنى العلم ضرب من التحيلة وعلى المتقدمين فلا يطلق على الله تعالى انما تعقل
 سبق الشك ولا تحيلة منه تضاف ويعدى بالهمزة فيقال دراه بر علمه ومنه قوله تعالى ولا ادراكهم بما قام فيهم بالهمزة
 ففد الحى وقال الجوهري ان الوجة فيه زلة الهمزة وكيف كان فاصل الدراية العلم مطلقا او بعد الشك فنقل هنا
 الى علم اصول الحديث فخص به اصطلاحا ولذلك استغ بعد صرون في علم هذا العلم اضافة العلم اليه والالتكان من
 اضافة الشيء الى نفسه فذكر في الاصطلاح بانه علم يبحث فيه عن من الحديث سند وطريق من صحيحه وسقيم به
 وما يحتاج اليه ليعرف المقبول منه من المردود وعرف به الشهاد الثاني في بابها الدراية وعرفه شيئا البهائي رة في
 الوجيزة بانه علم يبحث فيه عن سند الحديث منه وكيفية تحمله وادب نقله وهذا الجود من سابقه لان كيفية النقل
 وادب النقل من مسائل هذا العلم وادراجها في قوله ما يحتاج اليه شريفا ليدان في يحتاج الى تكلف ان العلم
 جلت به في جميع العلوم ويقولون يبحث فيه عن سند الحديث منه يخرج سائر العلوم ما عدا علم الرجال فانه
 داخل في التعريف لا تراه يبحث فيه عن سند الحديث اللهم الا ان يقال ان المراد بالسند في الشريفة المروي عن هو
 الحديث مجموعا الى جمل رواة فالدراية هو الباحث عن احوال السند الذي هو مجموع من حيث انه مجموع بمعنى البحث
 الاجمالي كقولهم ان رجال السند انكا فواحد ولا فخر صحيح مقبول ونحو ذلك بخلاف علم الرجال فانه الباحث عن احوال
 اسناد رواة السند على وجه التفصيل وبعبارة اخرى علم الرجال يبحث فيه بحسب اختلاف علم الدراية فانه يبحث
 فيه بحسب كبره والذات علم منه ان كان السند الرواة بصفة كذا فحكمه كذا وعلى هذا فينه ما بين وبينه ما ذكرتم فقد
 اخذ في تعريف الدراية لفظ السند لك هو اسم للمجموع من حيث هو مجموع وفي تعريف الرجال رواة السند لا
 يقال اربع ذلك يصدق على البحث في احوال رجال السند لا بحث عن سند الحديث لاننا نقول ان البحث لا يجمالى الى البحث
 المقتدم يمكن ان يكون عدم صدق البحث عن السند على ان المبادر منه هو البحث تفصيلا ومن حيث الضمير في البحث
 الاجمالي انما يرجع الى انما التسمية بعد الفراغ عن معرفة احوال السند فهو بحث عن بعض احوال لا معتبر بوسطه
 السند لا يبحث عن السند والظاهر من التعريف هو البحث عن السند بعنوان سند ذلك يبحث بالذات والظاهر
 البحث في الرجال عن احوال دون المجموع الذي يطلق السند لا عليه لانه انما يبحث في السند لا في احوال الرجال

في موضوع علم التبريد غايش

فيقال رجال السند قد تروا **أما الثاني** فهو أن موضوع هذا العلم هو السند المنقولات موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارض المجوئ عنه هنا هو عوارض السند والمنقولات وصفاتها وما ذكرناه أولى مما في يدنا لأننا لا نبحث فيه عن موضوع هو الراوي المروي من رواية الراوي يطلق على الحاد رجال السند وهو موضوع علم الرجال دون التدقيق وأما أن يكتب بعضهم من أن موضوع هذا العلم هو المروي موضوع علم الرجال الراوي فلا وجه لذلك البحث في هذا العلم كما يقع عن المروي وهو المنقولات فكذلك يقع عن الراوي انتهى باعتبار البحث عن السند الذي هو مشتمل على جمع من الروايات فإن المروي لا يكون صحيحا وحسنا وموثقا وضعيفا ونحو ذلك وإنما يتصف بهذا السند الذي كما هو ظاهر **وأما الثالث** فهو أن غاية هذا العلم هو معرفة الاصطلاحات لتوقف عليها معرفة كلمات الأصحاب استنباط الأحكام ونميز القبول من الأخبار ليعمل به والردود وليجنب في كرفع خلاف بين الأصحاب في الحاجة إلى هذا العلم مثل ما وقع في الحاجة إلى علم الرجال وعدمها ولعله لاجل وضوح الحاجة إلى كبر مسائلك كليات الأقسام وأما العمل المرتبط بزيادة الحديث قبوله ووضوح عدم الحاجة إلى بعض مسائلك كالأصل المتقل فانه لا دخل لها في الاستنباط **وأما الفصول** فالأول **منها في بيان أصول اصطلاحات التي يحتاج طالبها إلى معرفتها** وهي أمور **أحدها المنقولات** وهو لغة اسم في معان عدة منها نسبة اللغات يمكن كون المنقولات هنا ما نخوفنا منه **فمنها** الذي يقال منه من الزامه ووجه النسبة أن من التعريفية استلزام **ومنها** ما صلب من الأوزان ونضعه في مكان من الحديث فيه صلاب أو استواء وارتفاع بالنسبة إلى **ومنها** ما بين الركن من السهم إلى وسطه قبل أن من السهم وسطه وكان من الخبر وسطه **ومنها** الظاهر جملته من معاني اللفظة التي في القبول وغيرهما فماتت على قوة الإنسان بالظهور تلك الروايات الخبرية وفي لاج العز من أن المنقولات كل شيء ما صلب ظهره ومن الزيادة وجهها البارزة في العود وجهها ووسطه من الحاز هو في من الكتاب حواشي من مؤلف الكتب انتهى ظاهره أن من الكتاب ما أخذ من المنقولات بمعنى ما صلب ظهره وفي بداية التدقيق أن المنقولات اكتفا للصلب من الجوانب شبه المنقولات من الأوزان من كل شيء قوي منه ومنه جبل منبني فإن كل شيء ما يقوم به ذلك الشيء يقتوي به كان الإنسان يقوم بالظهور يقتوي به انتهى وما ذكره لا يخلو من مناقشة لأن المنقولات لا تسمى في الكتب القليلة إنما السجل في ذلك الشأن تثنيت دون المنقولات كما لا يخفى على من راجع كلامهم وكذا التمهيد في المصباح المنير فدل في ناسج المروي في منقولات الظهور مكتفا للصلب من بين شمال من عصب ثم نقل الجواهر في قبل هو ما اتصل بالظهور في الجواهر انتهى في بيان كون المنقولات ما أخذ

عنه
الصالحات
عظم من ذلك
العلم
كلها
مقدرا
مؤلف
ارباب
النفق
عنه
وعلم
صديق
الذي
عنه

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥
 श्रीकृष्णाय नमः ॥
 श्रीगुरुभ्यो नमः ॥
 श्रीगणेशाय नमः ॥

في الأصطلاح المحناج إليها

من حق الظاهر وكيف كان فثبت الحديث في الاصطلاح لفظ الذي يقوم به المعنى ثابتهما السند وهو طريق
المسند وهو جملة من رواه ما أخذ من قولهم فلان سنادي معتد قال في تاج المروسي والسند معتد الإنسان كالسند
وهو مجاز انتهى فثبت الطريق سنداً لأعيان العلماء في صحة الحديث في ضعفه عليه عن إجماعه احتمال كونه ما أخذ من
بمعنى ما ارتفع وعلى من سلخ الجمل لأن المسند فيه إلى فائدة وحكم عن اليد من جماعة العلماء ليس السند بالاختصاص
عن طريق الخبر وفيدان الاختصاص السناد لا سند ولذا جعل في بداية الدراية الأول الظاهر لأن الضعف والضعف ثابتهما
إلى الطريق باعتبار رواه بالابواب والأخبار بل قد يكون الخبر الطريق الضعيف صحيحاً بان رواه الثقة الضعيف بكونه
ضعيفاً فإن الاختصاص يكون الرواة المذكورين فما السند طريقه بنفسه صحيح مع كون الطريق بنفسه ضعيفاً فذكره بهنوي
أن يكون تفسير الالاس الذي هو رفع الحديث إلى فائدة الأخبار عن الطريق دون السند الذي هو نفس الطريق فمالا
للزم اتحاد السند والسناد مع اتها فغيران وما عن إجماعه من أن الحديث ليس بالسند في الالاس الشيء والخط
وذود وبأن الكلام في السند في النسخ الخاص كإساءة الله تعالى ثابتهما الخبر وهو عند مطلق ما يجزئ عظيم كان إلا
فهو أهم من ثبوت الذي هو الخبر لم يقيد بكونه عن مرسلهم كأيديهم بل الأغلب غيره من ثبوت الاستيفان والتقرير في أصول
فأما في العاموس من تفسير الخبر بالاجمال أو جهة الرواية في تاج المروسي أن اعلام الثقة والاصطلاح قالوا أن الخبر عرف وفاء
ما ينقل عن الغير وفاء فيه أهل المرتبة واحتمل الصدق والكذب لقائمة والحدوث استعملوا بمعنى الحديث والحق وبمعنى غيره
منع اختصاص الخبر بالنقل عن الغير بل يشمل عرفاً وقصداً لم يخبر الخبر عن نفسه لأن الثبوت بمعنى الإعلام ومنه الخبر بمعنى ثبوت
فكل من علم غير شيء فقد أخبر به وفي الصباح للخبير الشيء أخبره من بل يقل خبره عنه من إجماع الحديث
ثبوت على ما في مع البحر ما برأه الكلام قال ومثي في الحديث ومحدثه شيء ثبوت انتهى عليه الحديث فيل من الحديث
بمعنى وجود الشيء بعد ما كان معدوماً في القديم ولكن ظاهر الصباح أنه لعله يخلط بينه فيل قال الحديث في الحديث
بأنه نقل منه حديث رسول الله صلى الله عليه وآله انتهى فإن ظاهره وجود معنى قوي له فلو أخذ من المعنى الاصطلاح
وعن ابن حجر في شرح النجاشي أن المراد بالحديث في عرف الشرع ما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وآله ولو كان من غيره
الفران لأنه قد يسم بالثبوت وذكر جمع من أصحابنا أن الحديث في الاصطلاح هو ما يمكن قول الله تعالى لو فعلوا ففهمه ووثيقاً
عرفه بعضهم بأنه قول المصنف أو حكاه قولوا ففهمه لو ففهمه بل دخل فيه أصل الكلام المسموع من المصنف ولا نسب بذلك
أقول هو عدم الدخول كون كلامه عليه السلام في الأغلب من أرواها في كلامه حكايته عنه عليه السلام فمالا

في ألفين من الحديث والخبر

كلام المصنف هو الذي يمتد به بالنقل ومن الحديث معارضه وكيف كان فقد وقع الخلاف في المعنى اصطلاحاً
له والخبر على احوال **الاول** انهما مرادون وانما يشتركان ما اذا كان الخبر قول الرسول صلى الله عليه وآله وانما
عليه السلام والتعالي والتعالي والتعالي وغيرهم من العلم والفضل وغيرهم من بقره بنادم وفي معاصيهم ونفوسهم وفردى
الشمس الضبي وبنا على قول عتب الدين غير ان الخبر في الحديث مرادون بالي على القليل والكثير في شمول الخبر لغير
كل انسان بل هو فاذ كان مرادون لزم شمول الحديث بهما لكل فرد صفات الشهدا الثاني في هذا القول في البداية
بالاشتمال في الاستعمال والا فبقية عموم المعنى القوي لا يخفى عليك ان نفيه ما تنهوا الى غير المعصوم من الصحابة في الملاحقة
متى على اصولها مقتداً انما عاباً فلا يمتون ما لا ينهوا الى المعصوم بالحديث **الثاني** ان الحديث اخبر عن غير
وان الخبر عام لقول كل انسان الحديث خاتمة قول النبي صلى الله عليه وآله وغيره من ذكر كل حديث خبره وليس كل خبر حديث
فله جلال الدين السيوطي **فوالثالث** انما ما بيان ان الحديث خاتمة ما جاعل المعصوم من ائمة والامام عليه السلام
عن غيره ومن ثم لم يشغل التواريخ وما اشكلها الاخبار بل يشغل السنة النبوية الحديث ما جاعل الامام عليه السلام
عن ائمة معناه وبه شعاع اطلاق الاخبار في سبيلنا في العصر المتأخر على من يضا على اجناس اهل البيت عليهم السلام وبه
بما لا غير **الرابع** عكر الثاني فله قول لا في سبيلنا ونقلنا به فلا ولا ولم يمتد على انما اشتمال من فله الشريف ان غرضه نقل
قوله الثاني ان عمية الحديث من الخبر لا لا ما عليه بوجه لا يمكن القوة بدعواه وشهد بما نقلنا انما لم ينقل القول الثاني
ما جاعلنا على بالنقل ثم نقل في كلام له جلال الدين السيوطي ان الخبر عام من الحديث ثم امره فصرح مع من جلال الدين السيوطي
الخبر الحديث بطلان على المرفوع والوقوف المقطوع ايضا ولكن من الحديث تسمية المرفوع والوقوف بالوقوف
فما خراسان تسمية الوقوف بالوقوف والمرفوع بالخبر فلا خلاف في نقل اضافي اصطلاحهم في الاثر فقبل ان يتم من خبره فقد
مطلقا فيقال لكل منهما اربابى محضاً غير لانه ما خوذ من ائمة ^{الحدث} وبما قبل ان لا يثبت الخبر قبل الاثر ما جاعل انما
والحديث ما جاعل النبي صلى الله عليه وآله والخبر على ائمة منها وبكل من ذلك نقل ولم يتم على شيء من ذلك شاهد اشبه
الاقوال هو القول الاول لا ما لا يعد النقل **فذييل** اطلاق الخبر على ما مراد في الحديث اصطلاح اهل هذا العلم
والانهم يطلقون في العرف العام على ما يقابل الاشارة وقد عرفوه بهذا الاعتبار الثاني انما كلام يكون له في الخارج نسبة
او سلب في احد الاثر من الثلاثة لطابق تلك النسبة في الخارج بان يكون اسليماً او ثبوتياً ولا نظا فانه يكون احدهما
ثبوتياً والاخر سلبياً وحيث ان تحققت في الخارج - بعد هذا العلم وانما علمه علم المعاني طوبى لشرحه ثم الخبر يطلق

فِي أَصُولِ اصْطِلَاحَاتِ عِلْمِ الدَّرَجَةِ

على القول الدال بالوضع على حكم النص امر على حوايجها مثل بلاد عدلا وسلبا مثل بلاد عدل وفي خلق على
القول بالاشارة والافاد والاحوال كانت بحسبهم مضمون معنى قوله ذلك في نفسه وكثرة الكثرة ولا تنه في
كون استعماله في الاثر حقيقة لسانه كما لا ينبغي ان يشك في كونه سنن في شواهدنا من اثارنا الى ان لم يعد
الاطلاق وحيا في لئلا نطير في بيده واسعد ونفسك انما هي **خاصة بها السنن** وهو حديث
وقبل حصول الطريقة الموقوفة المستفيدة على ذلك عن لازمه في الاصطلاح من جهة اخرى في نفسه
او من المعصوم قولنا وفصل في تفسيره عينا كما هو حكمة العبر ما في عن لادى في نفسه
الى المعصوم عليه السلام السنن والاحوال من جهة السنن من قول من لا يجوز عليه الحديث بعد اتمامه
ولا عادي وما يحكي احد ثلثة بفتح خاء وحديثا واحدا من بيان المعنى الاصطلاحي في تاريخ من حديثنا
من قوله **السنن من الله** اذا خلقت في الشرح فاما ما رواه حاكم وامرو وعبه ما مر في حق صلى الله عليه
وعليه وآله فولا فعلا تماما ليقول الكتاب سرين وقد يقال في اذنه في الثالث سنن من جهة الحديث
ونفيها بالفتح من على مذهب ما على مذهبنا في قوله ما المراد من قوله في نفسه المعصوم من جهة الحديث
لذلك يثبت من غير واحد ان حكاية حديث الذي هو دار في حكاية احداث في الاثر من جهة
المراد لا على وجه الامحار داخل في السنن وحكاية هذه الحكاية عن صلى الله عليه وآله من جهة الحديث
القديم فهو خارج عن السنن والحديث والقرآن وبينه وبين الحديث ان الفرق هو بين الحديث والسنن
اعلا في الحديث القديم **وقاما الثاني** هو معلوم الصدق الذي كونه صدق خبري كمن يصدق
له خبر الله جل شانه فان كونه مقطوع تصديقنا هو الكذب لشرعية ما دل على كونه ظاهري كما هو
الاخبار صلوات الله عليهم والائمة المعصومين عليهم السلام عندنا لكون العلم بصدقهم منهم باسماءهم فيكون
عليهم صلى الله عليه وآله من هذا الباب بخلاف الواو في النظر الصحيح وربما حصل في البداية من هذا الباب جميع ائمة
باخبار الاجماع الثابت حقيقة مدلوله بالاستدلال وهو كما في انصارنا في الحديث والاشارة على المعصوم
بالاجماع على مذهبنا خاصة حديثي وعلى مذهب العامة نسبة الخبر قد **وقاما الثالث** هو معلوم
الكذب الذي كونه كذا ضروري فقد مثل له ما خالف لنا واما علم عند وجوه الخبر ضروري وحده
بما هو مثل الاختيار في الآثار وماض الفروع وذلك **وقاما الرابع** وهو معلوم الكذب الذي كونه

[illegible]

ما زاد هو صلح التتعلق الذي كبر حصنا ضم

فِي تَقْسِيمِ الْخَبَرِ إِلَى مَوَاقِفٍ أَحَادٍ

نظري فقد مثل له الخبر الخيالي فمداد عليه دليل فطع بالكسب مثل لأخباره فقد العالم ومنه الخبر الذي هو قول الله
على قلبه ولم ينقل كسوة المؤذن عن النار ونحو ذلك **واقا الخاص** هو عمل الأمر من الصدق والكذب
لا النظر في ذاته إذ جميع الأجناس تعلموا كذلك فمثل له أكثر الأخبار وهو طاهر وتمامه بعضهم هذا القسم
إلى أقسام ثلاثة مظهر الصدق كخبر العدل الواحد ومظنون الكذب كخبر الكاذب في متساوي أعرفين كخبر مأمول
الحال ولا بأس بذلك **الفصل الثالث** اتفق الخبر فيقسم إلى متواتر وأحاد والأحادي على أقسام فضع الكلام
هنا في موضع **الأول** في المتواتر وفيه مقامات **الأول** في بيان حقيقة فتقول إن التواتر لغة عبارة عن
مجيء الواحد بعد الواحد بفترة بينهما أو فصل ومنه قوله عز وجل في قوله إنهم كانوا على شفاة من
بينهما فضع مرة المتواتر الشيء يكون منه ثم يحجب الأخر في ذاتها ليست متواترة إنما هي متداورة ومتداورة وعن
ابن الأعرابي يرى يرى إذا تراخى في العمل فعمل شيئا بعد شيء وعنه لا معنى لأثر الخبر اعتد به من الخبر به من خبر
ذلك من كلامهم إننا طاعة بأخبار الفترة وهذا الاتصال بينهما لكن في العاموس إن التواتر الشائع أو مع فترات
وطاهر أو طلاق التواتر لغة على الشائع من غير فترة أيضا وكيف كان فقد عرفوا الخبر المتواتر في الاصطلاح به يقا
متطابقه جود ما نرى جماعة يلقون في كثرة إلى حد الحالت لاعتدائهم بكونهم على الكذب يحصل بأخبارهم
العلم والكمال للوارث الخبر مدحليتي فائدة تلك الكثرة العلم بالخبر من تحمل الأحاد وإضافته إلى الجماعة خرج خبر الشخص
لواحد وخرج بوصف الجماعة بالمولود إلى الحد جبر جمع ليسوا بهذا كونه ولم يحصل العلم بسبب الكثرة وإن حصل
العلم من جهة أخرى فخرج خبر جماعة فليعلم معصومين كلا أو بعضا فالتواتر ليس متواترا اصطلاحا وإن فاد العلم ضرورة
عنه مدحلية الكثرة فاد العلم وكذا خرج من الأخبار ما وافق دليله قطعيا يدل على مدلول الخبر فإن حصول العلم من
بعض سبب قولهم بل ذلك الدليل القطعي وقولنا أو كان التورم خبر مدحليتي فائدة تلك الكثرة العلم لا دخال إذا
كان حصول العلم من الخبر مستندا إلى الكثرة والفرق الحار جنة وإخراج ما إذا كان حصول العلم منه مستندا إلى غير الكثرة
كما لو أخبر ثلثة بشئ معلوم ضرورة أو نظر أو كان أخبارهم محفوظ بقرين زائدة على ما لا يفتك خبره عنه من الأمور
الأخبار جنة المتعلقة بحال الخبر كونه موسوما بالصدق وعدمه أو حال السامع كونه خالي للذهن عدمه أو المحرر كونه
قريب أو قريح وعدمه أو نفس الخبر كالحديث المتواتر في الدلالة على الوقوع وعند فان شيئا من ذلك ليس من المتواتر نعم لا
بمتركون كثره عند أدلة في حصول العلم ولا منع من مدحلية الأمور المذكورة أيضا مع الكثرة كما يشق ذلك ما

في إمكات النوائز

علماء المحققون هذا عبارة عن عدد خاضع في التواريخ من اختلاف ذلك باختلاف المذاهب فان ليس الا اختلاف في المذاهب
 شئ من الامور المذكورة الى كثرة وعدمه مما ذكرنا ظهرت مائة مائة طبع في بعض المحققين فان من امة طائفة من جعل
 العلم فيه سبب للناسخ والتفريق وقد وجب الخواص الموارث على المذهب الصحيح لسانه ووسم ليس من
 جهة التواريخ الا انهم اتفقوا من اهل عصرنا وهم لم يرووا النسخ من سلفهم ذلك صلا فصلا عن كل يحصله التواريخ
 وليس غرضه هذا ما كان التواريخ في الاستلزام ما ذكره من حصوله في نفس الامر وانما وجد على وجهه من
 جهة التواريخ من جهة الطباق على المصنفات على وجهه في المصنفات التي في المصنفات التي في المصنفات التي في المصنفات
 القيل والمقيد للقطع بجهة ما ذكرنا هو كذا في ذلك على الاستدلال على وجهه في المصنفات التي في المصنفات التي في المصنفات
 من سلفه وهو نظير الاجماع على الحكم الشرعي المقيد للقطع على المصنفات التي في المصنفات التي في المصنفات
 البدي من باب التواريخ لا يخفى على المتدبر المفاخر الثاني انه يقع كبره في بعض المصنفات التي في المصنفات التي في المصنفات
 حصول العلم به على انكار ذلك من التسمية والمبراهنة عن بعضهم انهم قد على وجهه في المصنفات التي في المصنفات التي في المصنفات
 في مثلنا دون ما كان يخبر عن امور ما قد لا يخفى في ذلك من كل ما لا يخفى في ذلك من كل ما لا يخفى في ذلك من كل ما لا يخفى في ذلك
 كالحند والصين والامم الخالية كنوم فرعون عاد وثمود والانبياء عليهم السلام كوسى علي بن ابي طالب حتى من طائفة
 والروايات المأخوذة من كبرى قصص الفضلاء المشاهير كاطافون ارسطو ولاهنا على وجهه في المصنفات التي في المصنفات التي في المصنفات
 بالخصوص والاطراف لنا في ذلك الاخبار والتكرار في ذلك كالمكرر للشاهدات فلا يخفى في ذلك من كل ما لا يخفى في ذلك من كل ما لا يخفى في ذلك
 شهادات واجبة مجتمعة الى الشهادة في قبائل لسانها ان كل واحد من المصنفات التي في المصنفات التي في المصنفات
 عليه الكذب عند تفزاده فسد اجزاء يكون كذلك والا فلا قلب بالجزء منها وانما حاله في المصنفات التي في المصنفات التي في المصنفات
 فلا يكون قولهم مبيد للعلم والجواب مع استلزام حوار الكذب على لا تخافوا على المجموع فان حكم المجموع كذب
 حكم افره الا ترى الى ان السكر يفتح اللد وينفرد لا ينافي ذلك من كل واحد من حكم العشرون الواحد من المصنفات التي في المصنفات التي في المصنفات
 الواحد فلا يلزم من حصول العلم من اخبار الجميع بسبب التعاضد التقوى حصوله من كل واحد منهم اطلاقا لا محذور
 مجموع ان المحكوم عليه يجوز ان يصدق به ولو جد حال تفزاده وانما حكم المجموع واحد ما عدا الاخر الثاني من
 من حصول العلم لم اجتماع لقبضه في ذلك في بعض المصنفات التي في المصنفات التي في المصنفات
 جميعا الثالث في كذا كاجتماع المصنفات على كل طاعة واحد وهو حال العامة والجواب ولا يمنع اسطوانة التواريخ

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

في أن العلم الحاصل بالمواضع هو في أو نظري

على كل طعام واحدا فادعاه ذلك اع كاجتماعهم على اكل التمثال في ايام مرض الوفا وما يات في قياس مع الفانق و
الوقوف بالوجدان خسر من لا مكان **الرباعين** انه لو حصل العلم بمحصل ما نقله اليهود والنصارى عن غيره
بانه لا ينفي بعد فيظهر بن محمد صلى الله عليه واله والحوادث ولا مع نقلهم ذلك بل يقولون لا يختار يحيى محمد صلى الله
عليه واله ويكرهون كون هذا الوجوه الشريف لك بالنظر في ذلك ويرعون انه الذي يختلفون في وجهه لا يارض
علا عجل الله شل في حجة جعلنا من كل مكره فداء ولذا اتهم في هذه السبل لا زالوا ينقلون اليه ما مقدس
جلا بعد جليل ويؤمنون هناك ويجرون به يظهر ذلك الوعد وثانيا انه يشترط في المتأخر حصوله في جميع
الطبقات والوسائل ويختصر في اصل اليهود لم يبق منهم على التوارق والنصارى في اول الامر لم يكونوا على
التوارق فاما مع ان هذا العلم بنسب الطبقات يكون في المنع ولا بهتسا لثبات العهد الى غير ذلك من شبهاتهم التي
في مقابلة الضرورة التي لا تساهل جوابا كالنسبة الوسطانية المنكر للحسيات فان غاية رقي الحوائج في مقام
القطعية ان يكون ضروريا وهم يكرهون الضروريات فلا جواب عنهم **المقام الثالث** ان الفاضل لما
حقق تجرب التوارق وحصول العلم به اختلفوا فقال اكثرهم ان ذلك العلم ضروري وقالوا بحسن الجبر وابو القاسم
والجوي والفرابي انه كسبي نظري فوضع بعضهم في ذلك فضل علم الحكمة فقالوا ان اجابا لبلدان لوفاء في الملوك
وهو به التوجه الى الله عليه له ومعنا في ما يجري هذا الجري يجوز ان يكون العلم به ضروريا من فضل الله تعالى ويجوز ان
ان يكون مكتسبا من افعال العباد واما ما عاقد ذلك مثل العلم بمحركات الحيوان وكثير من احكام الشريعة والنسب الحاصل على
الاثر عليهم السلام فقطع على انه مستدل عليه انه وحكي عن الشيخ في العدة ايضا اعتبار ذلك **ختم القول**
المشهور امور الاخر انه لو ركن العلم الحاصل من تجرب التوارق ضروريا وكان مكتسبا لم يحصل له قياس
النظر والاستدلال واتالي ما ملل ضروريا حصوله للعوام والقياس الغاصر عن هلية النظر مقدم متد والملازم
ووقفت في ذلك بان العوام والقياس ايضا لهم معلومات نظرية الضرورة وانهم يستفيدون لك من المقدامات يتبر
في طريق مقدّمات الدليل وبحصل لهم النتيجة لكنهم لا يفتقون بها من حيث هي كذا والمقدّمات لعادته لا استكان
ولا قد عجزت لم تحصل للعوام والقياس بل مقدار العادة واساس خبر عادم غالبا على مقدّمات لعادته التي يعمها كثر
المقلد ولا فلا يخفى احد من غير العاد ولا زكاه يعلم ضرور بفعلة خبر من خبره مع ان ذلك مني على باعداد الخبر
والفتح المقلد في لزوم الاجتناب عن المضار وحسن تكلم المناصع والتطري هو اكل العلم به موقوف على المتقنين

محمد
جمین کریم
فی سبیلہ فرائد
و قرآن فی خمس
مر - طبع

فُجِحَ الْخِلَافُ فِي كَوْنِ الْعِلْمِ الْحَاصِلِ بِالْتَوَاضُعِ يَا أَفْظَرًا

لا يعلم بها **الثاني** انه لو كان العلم بطريقا ما حصل الى ذلك نظر فوجد ان كل علم خريقات العلم بمجموعه ولا
 شائنا ثم طالبا لغيره فدل العلم باخبار جمع كثير من الساطع اليه لوجوده لا العلم بوجوده وتوقفه فيما يقرب من سابعه
الثالث انه لو كان نظرا لتوقف على توسط المقدمات في الاذم متفلا ما علم على اقطبا بللوا الزات مثل وجود
 مكره وسند وغيرهما مع اتفاق توسط المقدمات في توقفه في ذلك يمنع عن الاصلاح الى توسط المقدمات في التوقف
 على نعم يتم ذلك فيما حصل القطع من جهة سواها صريحا وبقيت ذلك في العلم **فصل في تجزئ**
القول الثاني ان حصول هذا العلم متوقف على مقدمات خريقات العلم بمجموعه ولا شائنا ثم طالبا لغيره فدل العلم باخبار جمع كثير من الساطع اليه لوجوده لا العلم بوجوده وتوقفه فيما يقرب من سابعه
 الخبر اليه وان خبره راعى امر محسوس لا البصري في استحالة كونه كذا باخذ تحقيق هذه المقدمات ففتقر كونه صدقا ولا
 لا ارتفع التيقن ان متوقفات من هذه المقدمات لم يحصل العلم بمدلول الخبر وكل علم توقف حصوله على مقدمات
 مرتبة فهو نظري واجيب عن ذلك بان حصول العلم من الخبر لا يتوقف على العلم بحصول هذه المقدمات باسرها
 العلم بالبلد الثاني والثالث الفروع الماضية علمها ضروريا من دون ان يحظر بانها من المقدمات المتكوفة ثم هو متوقف
 على حصولها في نفس الامر لا على العلم بحصولها والتوقف على حصولها في نفس الامر لا ينافي ضرورة حصوله في نفسه
 النفس الامر في كل ضرورة لا يرى ان قولنا الكل اعظم من غيره يتوقف في نفس الامر على التوقف على حصوله في نفسه
 وما هو كذلك فهو اعظم وان كان العلم يحصل من دون التوقف على المقدمات **تجزئ القول الثالث**
 ان المتوارات على قسمين منها ما يحصل بحصولها مباينها الخطر او بدو ان الكتب الشاهدة في ضرورتها تلك
 وهو مكره وهذا مثال ذلك منها ما هو موقوف ان الكتب كالمسائل العلمية التي لا بد من حصول المنع فيها من جهة
 الكتب ملافاة اهل العلم والاسماع منهم اصولية كانت او فقهية ولا ريب ان المنع واسماع غير بدو من حصول
 الزمان في نظر البحث بشرط المنع على حصول العلم فلا حظ في المقدمات من كون هذا لاحبا مسموعا
 بالحق وان هؤلاء الجماعة الكبرياء كانوا على الكذب ثم يحصل له المنع عنه فها هو ذا منو نظري من علمنا
 النظري ان بعد حصول العلم ايضا اذا اهل عن المقدمات متين فلهذا القطع وبجناح الى الرخصة المقدمات هو ما
 يحصل في كثير من المتوارات بخلاف الضرورية فاضروكا فيهم وان كان لا ينفك عن المقدمات لا تلا حاشية الى ان
 الى مقدماته ولا اعناد عليها ما دام ضروريا والحاصل ان الضرورية قد يكون الحاصل منه ضروريا وقد يكون
 ولا اظن دعوى جمهور الضرورية مطلقا ضرورية فصلا الوجهان بخلافه **واقا** توقف لسببه فتنه الناقل في

في شرط افاد التوار العلم

١٢

ان العلم هل يحصل بغير الله تعالى ام دون اختيار العبد بعد حصول المقدار ما لا بد منه يحصل من جهة كسب
العبد والناظر في المقدار من كون الخبر عدا يمنع كذبهم وانهم اخبروا عن حق وان لم يكن منقطعا لها حصول
العلم ان يصدق ان العلم باس عن الكسب ان لم يقطن بالكتب منه حصول العلم لا فرق بين المعلومات التي
الى المطلوب انتهى كما سجد العلم الايمان وتنصلي فان من اسرلسا واصل اصلا واعدة تنفخ طيرة
كثرة فقد اكتسب ذلك فكلما زنت عدة تنفخ على ما اقله سبب علمه لا يصدق في كسبه وان حصل به
ان يكون مع ذلك نفاذ العلم في وعده بغير الله تعالى مجرى عاده عقب اختيار هذا العلم من الخبر في نفس ذلك
كله قوة القول انما كانت رما حكى عن الغزالي في كبر السعي المستصفي ان العلم بالحق لا يورثه في معنى لا
يحتاج الى الشعور به بتوسط واسطة مفضية اليه مع ان الواسطة حاضرة في العقل ليس ضرورة بمعنى انه حاصل
من غير واسطة كقولنا الموجود لا يكون معدا ما فانه لا بد فيه من حصول مقداره من احدية ان هو لا مع كثرته
واختلاف احواله لا يجمعهم على الكذب جامع الثانية انهم قد اتفقوا على الاخبار عن واقعة لكنه لا يفتقر الى ترتيب
المقدارين بلفظ منطوق ولا الى الشعور بتوسطها وانصاتها الى انتهى عن التنازل بعد ذلك لكان حاصل كل
انه ليس وليا ولا كسبا بل من قبيل الفضائل التي فاساها منها مثل قولنا العشرة صفات المشير تنقذ واعرض عليه ان
ان مراد الغزالي انه نوع من الضرر لا انه واسطة ولعل ذلك نسب العلة في قبيل القول بالنظرية واحتمل بعضهم
كون مراد الغزالي انه من باب نظريات العوام فانهم وان استفادوها من المقدارين كقائهم لم يفتقروا اليها كقائهم
للتبني في نفس الامر فكان الغزالي في النظرية القيمة بالنسبة الى الناظر به هو في الحقيقة نسبة الناظر لا النظر
فكانت في العالم والعالم كل ما منساو بان في النظرية انما هي في دون سابو النظريات فندبر المفاهيم الرابع
انهم ذكروا الافادة التوار العلم شرائط منها ما يخلق السامع منها ما يخلق المخبر **اقا الاول** فان
الاول ان لا يكون السامع عالما بمدلول الخبر فطر اكر اخبر عما شاهد وخلقوا هذا شرطه انما لو افاد ذلك
اخره لكان اما غير العلم بالاصل بالشاهدة او غير ذلك يحصل للماصل وهو تعالى في من حيث
السلطان الذي هو بجه عال لا يجوز كونه مفيد لقوله الحكم حاصل ولا لا فريضا به في الضرر يستحيل
ان يتقوى به لا يقال انما يمنع من لزوم اجتماع الشاهد على قدر ما يحصى بالخبر علم بمدلول الخبر
ايه اشهر وان ساواه في لخلق المعلومات واما استحقاقه تقوية الضرر في غير منوعة اية **لانا نقول**

١٣

ان ما ذكره خروج عن انهم لان الذي يكون حصول علم اخر على طوع ما علم قبل الاختار والاعمال التي لها بوعا فذلك
بعد وليس من غير خوف ان مع استحالة تقوية التقوية به فلا وجه له بصاد ما واه عبادان فيرة الثالثة
ان لا يسبق اليه من حصوله او يفيد السامع بوجاهة اعتقاده في موجب العلم ومدلوله اول اعتراف
اشراف علم المختص بغيره وتعد على ذلك المختص هو شرطه بغيره بوجاهة احتياج كسبه من ان يكون نصارى
غيرهم على انما مخرجنا انما حصل على تقوية كانه انما لم يرد عليه بوجاهة احتياج كسبه من ان يكون نصارى
المذهب على انما التقى على امر يؤمن به على انما كان من كسبه من ان يكون نصارى
احتجوا بانها لو كانت مؤثرة لكانت في العلم بمدلولها كافي لاجابة ما يورثه بوجاهة احتياج كسبه من ان يكون نصارى
والنالي بالمل بكذا المقدمة وسلا من هذا هو حوالته ان شرطه في التوار علم بوجاهة احتياج كسبه من ان يكون نصارى
المذكور من حاصل في الاحتياج من البلا تانية والفرق في الحالة بل كل واحد من العلم بالحق والحق
على الله عليه السلام والمقرر في مذهب المؤمنين عليه السلام انما هو من استحقاقه بوجاهة احتياج كسبه من ان يكون نصارى
معتود عيصومهم لان سلا في حصولهم بوجاهة احتياج كسبه من ان يكون نصارى
فلهذا حصل لا فزاد حصول العلم لا قبل من ان يكون نصارى بوجاهة احتياج كسبه من ان يكون نصارى
كل من اشرب فلهذا خلاف ما اقتضا التوار لا يمكن حصول العلم لا بوجاهة احتياج كسبه من ان يكون نصارى
الثاني بسوء الاول ان يلحقوا الكثرة الى حد يمنع قبيحهم في الكذب عند شرطه بوجاهة احتياج كسبه من ان يكون نصارى
كما عرف عند صدق التوار على غير التلة المفيد العلم بسببها بوجاهة احتياج كسبه من ان يكون نصارى
لعابه ضرورة ان العادة قد تسبيل لكذب على الثقة الصالح الصادق لا ينافي الكذب عند شرطه بوجاهة احتياج كسبه من ان يكون نصارى
ادارها اليه ما يبعد من المصلح والضرورات **الثاني** ان يكونوا عالين بالخبر وانه لظاير بشرطه بوجاهة احتياج كسبه من ان يكون نصارى
بعضهم واكمل حصول العلم من اجتماعهم وان كان بعضهم ظاهري مع كون الباقين عالين بالخبر الى حاله على شرطه بوجاهة احتياج كسبه من ان يكون نصارى
بعد عدم القابل عليه **الثالث** ان يشدوا في علمهم بل لخلق الاحساس فلو اتفقوا على الاحتياج بمقول
بحدوث العالم ووحدة الصانع لم يقد العلم ولم يكن من الخبر التوار في شئ **الرابع** اسواء الطريقين في
في ذلك بان يكون كل واحد من الطبقات عالما بما خبرته لا طاعة لكر الطبقة الاولى انما ذلك والمشاهدة
والثانية والثالثة التوار والمراد بالفرق بين الطبقة الاولى والمشاهدة لكونها لا تكون

في اقسام الخبر الواحد

وادام يطلع الكثرة الى حيث يكون له في الموضع العادة مدخلية في الامتلاء من النواحي على كذب مثل التثنية والاربعة
 والخمسة وان حصل العلم من جهة القرآن الداخلية فهو مستفيض قطعي وان زاد على المذكور ان يبحث بمشع لنواحي
 على كذب بمثل هذا العدد في بعض الاوقات ولكن لم يحصل فيما عدا فيه فهذا مستفيض قطعي يمكن الحاق الاول
 بالثاني وعلى جهة مرتبة الاشارة من القول كون خبر الثلاثة النكاح قطعيا سواء او محاقا لثاني خبر الواحد
 ما يصرح في نواحي عند كون المستفيض من الاحاد وانما الحمل كون القطعي منه من النواحي احتمالا ومنشأ
 البعض ان يورد رده كون مراد النفي من الغيب في قوله وبمكر يخول في كل من الغيب من النواحي والاحاد كما زعمه بعض
 المحققين فهو ليس كذلك بل مراده بالغيب ما لا يثبت به العلم اصلا وما لا يثبت به العلم من جهة الكثرة وان حصل
 من جهة قرآن الداخلية او الخارجية فيكون قسما ثالثا بالانضمام وقد يتحقق في ضمن افراد القسم الاول وقد يتحقق في
 ضمن افراد القسم الثاني فلا مانع من ادخال الاقسام الثلاثة في مجموع اما ثلثا او غير اثنان او اما ابيض او غير ابيض
 وهذا الذي ذكرناه هو الذي صرح به هو في حاشية وبكشف عنه بل كلاما جديدا ومنها
الغريب بقوله مطلق هو على ما صرح به جميع هو خبر ثدي يفرد برواية الطبقات جميعا او بعضها واحد
 في موضع من السند وضع الفرد به او انه كان في وسطه وخروجه وحدثت رواية في سائر طبقات السند بل في
 نوح نواحيه في اتصالها من انشاء الله تعالى ومنها **العزيز** هو ما ذكره به اقل من اثنين حتى عزه في
 وجوده او لكونه عزى لغيره من طريق اخر كما صرح به في البداية في ظاهر المصريح به في كلام بعضهم رادة ذلك
 في جميع لم اثن على خبره بل عزى الوجوه في الجملة الى القوة وقد حكى عن ابن حبان رواه اثنان نوحا صلا وقيل
 عليه ان اراد عدو وجدد وانه شين ففقه عن اثنين فقط فظهر بعد ان اراد عدو وجدد العزيز بان لا يروى اقل
 من اثنين عن اقل من اثنين فلا وجه له لوجود ذلك كثر كما لا يخفى على الندر بتم هذه الاسماء انما هي باختيارنا
 نراو في تحريها لاسمها خواص اشارات خزانة في اتصالها في ما بعد انشاء الله تعالى ان تثبت في السند بل كما
 قد نقرش لوجبة للاعتناء عند القدر ما يسهل **الفصل الرابع** في هذا صنف المناقش من اصحابنا
 شيوخ جبر الواحد باعتبار اختلاف احوال وروايتهم في الانصاف بالاثبات العدد لاو القبط وعدمها بانواع اربعة
 هي سوا الانقسام وانما يرجع اليها من الانقسام وقد يراى في التقسيم ينقسم كل في اعلى وغیر وقد يراى على الانقسام
 يقال مثلا محسن كالصحيح والموتى والقوى كالحسن ونحو ذلك قد روى في انصاف من الاختصاص هذا

في افسا ما الخبر

[illegible]

في اقسا الخبر

عده وفي خلاصة غيره ان طريق الحقية الى موطن مبين هو الى عائدة لا يحسن الى حاله صحيح والى عبد الله
موتن رسام صحيح مع ان الثلاثة الاول له ينص عليهم بوقوع لا غيره والزابع لم يوثقه وان كره في القسم الاول وكله
نقلوا الانحاء على الصحيح ما يتبع عن ابي بن عثمان مع كونه فطيا وهذا كله خارج عن ضربا الصحيح الذي
ذكره نبي هذا الصحيح ما بعد فائدة الصحيح مشهور كصحيح ابيان منه ما براد منه وصفه الصحيح دون فائده
كانت انهم غريب مع الحق في الارسل او القطع والضعف وانما لا من انصل به الصحيح فبنق اندرون ذلك
قد رز في هذا المقام **قوله** وانقول حق الشهادة في الصحيح الى شخص ان يقال الصحيح الى فلان دون ان يصح
ليه الصحيح بهذا صحيح فلا ان كان يجوز او حر وجاعن الاصطلاح كما ياتي في نسخة انشاء الله تعالى واما ثمانية
الصحيح الى من كان من اصحاب الاجماع صحيحا مصافا الى ذلك لرحل فليس المراد فيه الصحة المصطلقة على الرد
به بيان اعتبار من كان ولا يعنى ذلك ان رحل من دون نظر الى نفس ذلك الرحل ومن قبل واما ما نقله عن
الخلاصة فليس من قبل فافضلة ان صحة الطريق الى هؤلاء لا بد له في الاصطلاح بنق من اللالات
على صحة نفس هؤلاء نعم كان يلزم الجواز لو كان بهذه كلمة الى وضيعة الصحة الى خبر هؤلاء بقوله صحيحه مع
وعائذ وخالد وعبد الله على فائده الى قرية على انها الصحة عندهم بمعنى كويم بانفسهم مسكونا عنهم
في هذه العبارة فلا تذهل فان الغناء كما ذكره فتن الله نفسه الزكية من مرآة الاقدام عصمنا الله تعالى
وابا عن بنت النوع الثاني الحسن وهو على ما ذكره ما انقل سند الى المعصوم عليه
بامامى ممدوح مدحا مقبولا معتد به غير معارض بهم من غير ينص على عداله مع تحقق ذلك في جميع
مراتب واه طريقه وفي بعضها ما كان بهم واحدا ما ممدوح غير موقوف مع كون الباقي من الطريق
من رجال الصحيح فهو وصف الطريق بالحسن لا حل ذلك الواحد وحزروا يكون الساقى من رجال الصحيح
عما لو كان دونه فانه يلحق بالمرتب الدنيا كما لو كان فيه واحد ضعيف فانه يكون صحيحا او واحد غير امامى
عدل فانه يكون من الموثوقين بالجملة فيقع اختر ما فيه من الصفا حيث تمتد دور ما عرفه الشهادة في كرى
ما مراداه الممدوح من غير ينص على عداله واعرضه نافي شهيد في البداية بانه يشهد ما كان في طريقه بعد
كذلك وان كان اناسي ضعيفا فضلا عن غير وانه لم يقيد الممدوح بكونه اماميا مع انه مراد ثلثه ما
الاول ان الشهيد الثاني مترج هنا نحو ما رتبة الصحيح وهو انه قد يطلق الحسن على ما كان رواه

تصنيف

في أقسام الخبر

مقتضى بوصف الحسن الى واحد معين ثم يصير بعد ذلك صعيقا او مقطوعا او مرسلأ **اقول** وقد مر
انه يجوز في الاضطراح والفرقة عليه هو الايمان بكلمة في قوله انت نعمت بان يوق الحسن الى ذلك استعماله
بالاضافة من سببها وانه كلمة الى خروج عن الاضطراح وانه حاصرة من باب تدنى ككلمة لعلامة
وغيره يكون طرف الغيب وندرج فيه حسا مع تمامه لم يكره ان يمدح ولامدح ومثل طرفه في
الدرج من زيد وان طرفه في ما عداه من مهر حس مع ان سماعه في كل كلمة يكون من لوق كلمة
حسن بهذا المعنى وقد ذكر جماعة من الفقه رتبة زويدة في مقصد آخر فثبت ان قوله لا يمدح
من الحسن مع انها مقطوعة ومثل هذا كثير فيمنع من عايشا كثر قلت **السادس** في قوله لا يمدح
في ذلك **الثاني** انما يقيد المديح بالاعتدال حتى لا يمدح الا ما هو مطلقا للمدح لا يمدح به احد
في قوة الاستدلال فوضح ذلك ان من يمدح بالله دخل في قوة الاستدلال فوضح ذلك ان من يمدح
ما لا يدخل في الاستدلال في مثل فهمه وحافظه ويحوي وسد لا حصر له من سبب روي
وانتدب فيكون الاستدحسا او قوة هو لا يمدح في معنى في مقابلته في قوله لا يمدح
اثبات حجية الخبر بمقتضى احسن او موقفية اما ما انت في الاشارة في قوله لا يمدح به احد
الكمال فهو من المكالات كما صرح بذلك استلزامه لتعريفه في قوله لا يمدح به احد
او الخوا ومثال ذلك فهو من لا يمدح به احد في قوله لا يمدح به احد
الاول انتهى قلت كونه من الاول مجموع ولا يمدح به احد في قوله لا يمدح به احد
ان مراتب المديح مختلفة متفاوتة كمال بقدره المديح وتفاوتها بحملها في قوله لا يمدح به احد
تعتبر في صبره وان حل حاسب بل يصلوا المدار على مقتضاه فذلك يقع نظر تعقيب **الثالث** حيث
المديح بجامع المديح بغیر نقاشا المذهب بقوله لعلنا فافاه من كونه مدحا من جهة ومعدا من جهة
نرم عند اجتماعها ملاحظة ان المديح محلي في المديح ام لا فان قوله لا يمدح به احد في قوله لا يمدح به احد
المسئلة لوانه من الفصل اربع انشاء الله تعالى ان لم يكن بناحية اخذها ما ورتب على كل منها اثره وجعل
لوق او حيد غير انشائي على انشاء رابعة لان المديح والمدح اما ان يكونا جميعا اما لا يدخل في الاستدلال
شخصا في الاحارة والرواية عن المجاهيل ويكونا جميعا اما لا يدخل في مثل حيد الحق في قوله لا يمدح به احد

في أممنا الخبير

[illegible]

في الامور المتعلقة بافكار الخبز

[illegible]

في النبيها المتعلق بأفهام الخبر

على الاطلاع على ما ذكر من الاصطلاح او قلته السابق با جعل ذلك نصب عينيك لا تشغل الثالث انه قد
 بدأ الحديث من طريقين احدهما هو موثقيين او ضعيفين او بالتفريق او بذكر ما كثر من طريقين كذلك لا يشتهر
 اما في ما روي طريق واحد من ذلك النصف هل يباين ما هو من الدرجة في مقام الغرض ام لا
 لا محالة في ذلك على نصيحي وللعمامة في ذلك قولان تحقيق القول في ذلك اختلاف في ذلك باختلاف المواقف
 من جهة تفاوت الرواية في مرتب المدح ومن جهة تكرار الطريق فلها من جهة من حيث موافقة لموثقيين
 الكتاب والسنة وعمل العلماء او نحو ذلك قد يساوي الحسن او الكثرة طرفه التعيين او يزيد عليه اذا كان امرها
 احراز مدرك على علمه نظري بعد مضمونه التي هي ماسط العمل ان يستعمل في لغو صحيحا كما لا يخفى
 في ملبس المستند لا يغفل في ذلك هذا الجهد انما نفس حتى يكون بذلك معدودا عند الله تعالى
 على من خطا الرابع قد يتماثل على ان يتفاوت جهته حتماء اكثر الفروق الباس الامر هو
 رعي المتأخرين وجعل هذا الاصطلاح شجرة لاحتمال المنع من عرهابه ان متعلق بغيره في ذلك
 هو ضبط طريق اعتبار الرواية وعند من جهة رجال التسديقات مع فسخ النظر عن غير ذلك خارجا
 اعتبار الرواية وعند من جهة ما ذكره على خلاف ذلك ولذا فيهم كثيرا ما يطرحون الموثق بل التعيين ويجعلون بالقوى
 ما لا يصح فقد يكون ذلك الطريق خارجا منها الاعمال الشهيرة ورواها واما ما يكون مخصوصا ما قبل
 في حق بعض رجال التسديقات لا جماع على صحيح ما يصح عنه وعلى غير ما يرويه على حد الاحتمال فيه وثقا
 انه يروى ولا يرسل الا عن ثقة ونحو ذلك التسمية بالتعيين عند من يقول بعموم من جهة مذاهبتي لمعول
 من غير التعيين واموثقا بحسب المعلوم وروايتي بالمقبول وهو على ما ياتي ان شاء الله تعالى انما انما
 بالقبول والعمل بمصنوع من في الافساح في من هذا طهر قرب مسلك المتأخرين من مسلك المتقدمين
 بالانحياز مسلكه كون لغيره ما في مجرد الاصطلاح حيث مضطرب مقتضى موانع فصح على ما هو مذكور
 من المعصوم عليه السلام من يكون منشأ وثوقه كون الراوي من ثقة و ما رآه من اصطلاح المتأخرين
 اطلاق التعيين والموثق وحسب على ما مر واطلاق المقبول على ما هو مقتضى من عمل اصحاب القوي على
 ما خرج من الاقسام لم يجعله الضعيف التسديق صحيح العددا في صحيح متأخرين هو نمو المطلق اعني انه
 من ثلث ما يتعلق بالاولى والوحيد في فوائده ولكن حصصا من احدى عن كون التسمية بينهما هو

في التبيين المتعلق بأقسام الخبر

المعوم من جهة نظر الرواة فلا ريب ان الوثوق باحد رعينه عن غيره عليه السلام ككيفية اعم
من غير الوثوق باحد رعينه عليه السلام مع صحة سند غيره صحيح عندنا وما ذكره لا بأس به كالحديث بكتف
ذلك على منافاة الصحة عندنا لآخرين للشذوذ كما مر واما المعلوم عندنا من غيرين ونظائره لا يبره
بينها ما يحسب القوي وان تفاوت الصداقان بسبب تفاوت اشتغالوا بالعمل عند مروت في تضعيف لا يبره
في كون التفسير بينهما انعم مطلق لان كثير من ضعفاءنا آخرين معهم في بعض ما يبره في بعض
ما يباين التصحیح والمعلوم عندهم وانهم من جهة الطرحهم حسن في بعض ما يبره في بعض
الماخوذ من غيرهم ونحو ذلك جهات وجب ان لا نمره معتد به في بعض ما يبره في بعض
كيفية انما المهم معرفة اصطلاحنا في الحديث فاما ما عند غيره من بعض ما يبره في بعض
الخاص ان لا يوثق من في بعض تضعيف حلة من فاما ما خلق عليه حديثه في بعض ما يبره في بعض
ان رواه كلا او بعضا غير موثق في كتب الرجال ذلك لما مر في الإشارة به من في بعض ما يبره في بعض
يكون الوثوق بجميع سند بعضه طريقا لظنون لا يبره في بعض ما يبره في بعض ما يبره في بعض
ولا وجه للمبادرة في تحفظه مادام حديثه باثباته في السال من في بعض ما يبره في بعض
حمية غير ان حديث نصير على اسوار والخوف بالفرق في القضية في صحة من جهة رتبة في
مقال الرجوع واما القائلون بحجية خبر الواحد هم الاكثر من في في منهم بحجة من باب ما يبره في بعض
والاحسان العقل في كما هو اعني انصوحوز لعل بما يوثق من تصحيح ووثوق بحسن تضعيف غير
بالشبهة ومنع من العمل بالخبر الشاذ المزك المترض عنه من الاصح او بالخبر انما رص منه كلامه ووثوق
واما القائلون بحجية من باب ما يبره في بعض من انصير على العمل بالتصحيح الاعلى ولم يعتبر غير نظر منه في كون
ما لا يعتبر فيه لئلا يجوز العمل به هو خبر العدل والى ان العدل من باب الشهادة يعتبر فيه العدد
ومنه من زاد على ذلك التصحيح المعدل واصل نظر الى اصله على اعتبار العدد فيه وفيه نظر ظاهر
ضروري ان هذه الاصلية كانت تقع ان لو كان هناك عموم ثبت اعتبار الشهادة على الإطلاق ولو
من واحد واني للتصميم بذلك غاية ما قبل حجية البينة وهي عبارة عن شهادة عدلين لا تشمل شهادة
الواحد فيقضى شهادة الواحد تحت اصالته عند الحجة من غير معارضها الا في ما على اعتبار خبر الواحد

في تهمة ما يتعلق بأمرنا الخبر

لهم غير دليل من لبيان من أخرج عن الشيخ أنه لو أخذ بقوله تقليد بال اعتماد على ما اعتمد عليه من الأخبار
وأنه نصيحة ليت شري ما يعرف من الخبر الذي في الشيخ أنه أجاز له من الخبر الذي شهد بجهته فربما وعلم
هو وجمع من أخرج عن الحاكم في الصحيحين أن أحوال أغلب الرجال لا تؤاخذ بها في الشيخ والظاهر
والنكس والاضمان وكان أنما عساه أنه عن سائر الأئمة مع ذلك ولا يخفى على من عاين من بعض الأئمة
الحاو لنسبته لثمة حيث علق على سنة التقليد في من أخرج عن الشيخ ونقل ذلك لنفسه عن بعض من طائفة
أيضاً النقطة فبحسب هؤلاء كيف تلقوا هذه الأخبار أو هي من أخبار علي المحدثين أم لا فاما نقله
عن الأئمة وحسن العمل بالخبر الضعيف أن لا يخفى في نسخ النقص في الواعظ فغير ظاهر من ذلك كون
الواعظ والنقص بحسب خبر ليس إلا بسوء نسبة الخبر إلى بعض من عليه يلبس من طريقه بغير دليل ولا بد
بالساعة في ذلك التنصيص من الخبر الخارص لوات الله عليه والائمة الأطهار سلام الله تعالى عليهم ممنوع من التثنية
في استدلالها عليه فأمره عن إفادة مطلوبه من أنقص في الاستدلال بالأكثر إلا أنهم عند التأمل والتحقق
شبه في ذلك معناه كما أوضحنا في محله وبجمل المثال فلهذا أن البلوغ فيها ليس هو البلوغ ولو بطريق لا بطريق
من طريق سلوة العقلاء في التحقيق بحسب السلوة في الآثار المباني ليس المراد بمانيه فضيلة خصوص من لدن
كل مانيه يحصل ثمة بها ومن نوات فالمراد بذلك أحسن الله له امره ذلك في المكلف أن يفرق في العقل
الطريق به رجحان عمل مع المنع من تركه أو مع عدم المنع من تركه وامثلة الصداق عند انقياد أو رجحان الاجور
عليه ظهرت بموافقة مخالفة البائع المانيه للواقع ونفس الأمر صحيح الله الكريم المتان عمل ذلك في العمل
لمجرد مخالفة الواقع بل يحصل عليه بالأجر المانيه بالعمل وشاء من لبيان وعد الله تعالى بالنفس الاجور
المحروك لا بد من أن يثبت من الآثار على رجحان نفس ذلك العمل وكونه اجباراً ومستحقاً وكيف يعقل وجوب استحباب
ما لا مصلحة فيه أصلاً من إقدام الصديق على طاعة غيره في العمل في حسن رجحان الفضل بالاجور إنما هو لنظر
البشر أن يكون نفس العمل رجحاناً فظهر أن التسامح في ذلك السن ذكره مما لا وجه له وإن حالها حالها لا يحكم
الآثار التي في توقف ثبوتها والسبب بها على دليل شرعي غاية الأمر في مقام من جواز إثباتها بها المحرم رجحاناً
الوجوب التدبير لكون الخبر رجحاناً محتملاً لكونه حكم العقل بحسن القيام بالصديق لولا إثباته بحسن العقل
وذلك محتمل نفوسية كمن في ذلك لا يثبت الاستصحاب والوجوب لغيره لا نكرهه والغرض من ذلك

۳. بول چچ کتب خانہ پریل و خطہ اللہ مکتبہ الشریعہ ثانیہ صلی اللہ علیہ وسلم مختلفہ کتب خانہ امام ابوہریرہ

فِي تَمَدِّ مَا يُعْلَقُ بِأَمْسِ الْخَبَرِ

٢٥
 فظهر الفرق في ترتيب آثار الاستصحاب الوجودي كراهته وخبرته وهذا الثاني من حيث الاعمال لاستصحابها
 العقلية من الاعمال الوضوئية لترتيب عليها آثار الأغشاة والوضوئية الشرعية ولم يتحول لدخولها
 في الشرح عليها وتحويلها لتحول الأغشاة والوضوئية لستحالة الاستصحاب في غير ذلك على خلاف ما
 كل عمل من الوضوئية على غير ما تنص عليه في قوله تعالى "فمن لم يدر ذلك فليعلم" فمما يفسد مدعى كراهته
 العمل بالحق والوثوق لا شرطهما في قبول الخبر إلا بالانكشاف العادل كما نفع به العلامة في قوله "فمن لم يدر ذلك فليعلم"
 وما شرط ذلك في كنهه الأصولي وقع في الحديث "كنا لنخبر" "فمن لم يدر ذلك فليعلم" "فمن لم يدر ذلك فليعلم"
 أنه يقتصر على أحاديث كثيرة صحيحة حيث صار من إطلاقه وآثاره بغيره من حيث صحة حديثه من حيث صحة
 ما ترجم به خلا بوجوبه ولا عدا كما هي عبارة المرحوم فحصل حرج في نفس الشيخ في بعض شهادته بغير
 دقلو حسن الوثوق وتماز في الأصل فيبقى إذا كان العمل مقتضى من بين الإجماع بخبره فيكون العمل
 ليقبح حيث لا يكون العمل مقتضى منه من كراهته لعدم ما هو مقتضى عليه من عدم ما هو مقتضى عليه من عدم
 الله إلى معرفة الحق وإشاعة القوابل جميع الأحكام التي ينبغي العمل بها لا ما ينبغي العمل به من حيث هو مقتضى
 وروى بعض أصحاب الصحاح ونحوها ما لا ينبغي في الاستصحاب من حيث هو مقتضى عليه من عدم ما هو مقتضى عليه من عدم
 في الأصول الدينية ولا خلاف في الفناوى الشرعية حتى يطلب العلم من الله سبحانه مسامحة كتحسينه شرح ما عده منه
 بالإنصاف عليه لأنه والراعي من حقوق العمل في قول الطبرسي "فمن لم يدر ذلك فليعلم" وحديثه لا يتبع
 والآية والأمر في نزع عند الفقيه الحق بغير خبر واحد وان كان ضعيفا على مقابلته وإن كان مجازيا
 الضعيف تركه مقابلته المرحمت كثيرة ووجوب الثبوت عند خبر الفاسق المستقام لا يتركه على ما نقلناه
 عند ترجمته عن جميع الوجوه المفيدة للرجح **واقول** أن ما ذكره في غاية المناقاة ونهاية القوة والفرق الموجبة
 للوثوق كثيرة وقد أشرنا إلى عدة منها في هذا الفصل مثل وجوده في أصله فصله على طرف منصفه من
 وجوده في أصله على ما له من اجتمعت بعضنا على تصحيح ما يقع سبيل خبره من آثاره ومنها ما لا يحاط به على
 وجاهته في رأي عدمه لا يحملها أنه على الوثوق بقوله من غير وجه شيء لا حارة وبحود من عدمه في رأيها
 الوثوق فانها في رأي نوح في قوله الحق بصدق الخبر في هذا **الفصل الخامس** في ما قد سخطت عدا
 أو غير ما ترى في الفصل السابق لمعان شيء لا من الغرض فادع على نصير **القول** ما يشره فيه من نفسه

三

七

فِي ثَلَاثِ اسْمَاءِ الْخَبَرِ

[illegible]

فبقية اسم الخبر

[illegible]

في بقيّة اسماء الخبر

في خصوص ما ذكره من غير الاستدلال لا اولى من غير ان يخلو ان ثالث لجمال الاستدلال ان اوله في اقلها
بخلوا في وجوده لفظية على ان الوجه هذا او غير ينقطع موضع الاختلاف بل يرد بانهم جميعا على
في المتن والاستدلال بل في الاختلاف قد صرح جمع بغيره بعد الادراج بالمتن الى ادعاء الاجماع عليه لا يخرج عن الحكم
عن مواضع كذا في الحديث واستثنى حديث الذي السوطي ادراج تفسيره في كتاب الحديث في بيان ايراد نحو ذلك
ولو لا ايراد ان التفسير من المعصوم هو غلط حشر ان ايراد نحو ذلك ادراج لا بد لنا القصد فليس ذلك من بعد الادراج
الذي اجمعوا على غير عبارة اخرى موضوع العروة بعد الادراج بادارة المدرج قول المعصوم فلا يشمل صورة عدم
التدريج هو ظاهر ومنها المشهور وهو على ما صرح به جمع ما شاء عند اهل الحديث بان نقله جماعة
مهم ونظم بعضهم احواله مع المنقوض هو خالفه لئلا يفتقد في وان في مرتبة من المراتب ومن المستفيض
من قبله ان يطلع على ما شمر في الاستدلال اخضر باسناد واحد بل لا يوجد له اسنادا اصلا وصرح جمع باجماعه
المشهور ما شاء عند خصوص اهل الحديث وغيرهم قال في البداية هو ما شاء عند اهل الحديث خاصة وغيرهم بان
نقله منهم ردة كثيرة لا يعلم هذا القسم الا اهل الصناعات او عندهم وعند غيرهم كحديث تمام الاعمال بالنيك
وامر واخيه وهو هذا المعنى اعلم من الصحيح او عند غيرهم خاصة لا صلة عندهم وهو كثير بل بعض العمل الربعة
لما ثبت ثلثه على الاستدلال لها اصل من شرعي يخرج ادراج وبشر في الجنة ومن اذ في تباينة خصم في القيمة وهم
مخرجهم يوم صومكوا للتسائل حق وان جاء على فرض انتهى ما في البداية في يكون على ما حكاه عن بعض العمل من حشر
على الاستدلال لها اصل نظرا من ضرورة كثر الاحاديث المشهورة على الاستدلال غير السيرة لها اصل مثل العلم علما من
علم الاواني علم الايدان ما عك ذلك فضل وغيره ما لا يحصى كثره ثم لا يخفى على هاتان الذي يقع في مقام التجميع
حكم قوله خذ ما اشتهر بين اصحابك ودع الشاذ التاثير انما الشهور بين اهل الحديث وبينهم وبين غيرهم دون الشهور
بين غيرهم خاصة مع عدم اصله بينهم فانما الاستدلال في مقام التجميع على الاظهر حيث يتناول المختار من التجميع بشهر
لفظي لا ينفرد ومنها الغريب بقول مطلق وهو على ما قلناه لان الغريبة قد تكون في الاستدلال
خاصة وقد تكون في المتن خاصة وقد تكون فيها فالاول ما انفرد به روايته واحد من مثله وهكذا الى اخر الاستدلال
مع كون المتن معروفا عن غير من الصحابة وغيرهم وبغيره بل في غير من هذا الوجه من غير ان يخرج عن اسانيد المتن
فيتميز ظاهره اعتباره بنقله الى احد المتدبر الى جماعة المعروف عنهم الحديث بذلك بلفظ المرفق

في بقية اسماء الخيرة

[illegible]

في بقیة اسماء الخبر

٤٤

حتى في ذلك الشاذ ما لا يرد في غيره من وجوه لفظة لا و مساو وان انعكس فكان الراوي الشاذ الحفظ
 للحدوث واضبط له واحد من غيره من رواة مقابله فقيه اقوال **احدها** عده اخوان جماعة منهم ثلث
 الشهد في البداية نظر الى ان كل منهما صفة لا محذور فيهما فصارا لا ترجيح في ذلك كما كان راوي
 الشاذ مثل مقابل في الحفظ والاضبط والعدل في البداية لا يرد لان سماعة من التهمة يوجب قوله ولا سيما في
 عليه من تلك الجهة ثانياً في ما رده مطلقاً لان نفس الشهادة الرواية من استباقة القول تصديها وسقوط مقابلها
 الى نصيب المعصوم عليه السلام يكون التهمة من محمد وامر به الشاذ التام من دون استعطاء ويمكن ان يوصف في ذلك مع
 سبقة التهمة لقوة الحق في صور كون راوي الشاذ حفظ واضبط او اعدل بل قد يقوى الظن في صدق الشاذ
 في التهمة لا وجه له بل لا يلزم الادارة مدار الترحان في موارد التجربة واما نصيب المعصوم عليه السلام فنفسه في
 غير صور حصول الترحان به فاما من حيث **ثالثها** في قول الشاذ مطلقاً لانه لازم واثارة راوية هو كما ترى جهاد
 في قبال البعض ثانياً في بعض من عاصرات التهمة كما قد يطلق على ما شتهر الفتوى في ان لا يشترط نقله كذا الشاذ
 قد يطلق على ما يند الفتوى من ان شتهر نقله من هنا يظهر انه لو شمل قوله عليه السلام خبره بما شتهر به من احاديث ما شتهر
 في الغل في الفتوى كذا الشاذ يشمل ما شتهر نقله والفتوى في **الثاني** المنكر وهو ما رواه غير الثقات قالوا
 رواه جماعة ولو لم يكن له استناد واحد في البداية ولو كان راوي شاذ مخالف لغيره غير ثقة فحديثه مكرم ورو
 بحمد من الشذوذ وبما لا ينفذ يقال في مقابلته المعروف منهم من جعلها الى شاذ والمكر من الذين بمعنى الشاذ
 المذكور وما ذكر من الغرض في ضبط التهمة الذي جعلها واحد هو ان الصلاح من العادة وفقد ما شاع في
 بالعمل عن الاصطلاح **وقتها المسلسل** هو ما يتابع رجال استناد واحد فواحد الى منتهى الاستناد
 صفة واحد وحالة واحد في الرواية نادرة ولم يرد في اخرى صفة الرواية واحوالهم اما قولية او فعلية او هما معا وصفا
 الرواية اما تعلق بصيغ الاداء او بزمانها او بمكانها او بالسلسل بصفاتها الرواية قولية كقولهم حال الرواية بالاشارة
 او بالعمل والحوالهم والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله ولا تميز عليهم سلام او نحو ذلك والسلسل باحوالهم فتقوى
 كقولهم سمعت فلانا يقول وانما كل منهم بصيغة تقسم مثل خبره فلان قال فلان قال الله الى امر
 الاستناد او نحو ذلك المسلسل باحوالهم الفعلية كافي تشبه كل منهم بغيره من رواة عنه او عدل كل منهم كان
 الرواية او فخر في التقابا بصحة ومصادقة كل منهم عند الرواية مع من يروي عنه او لاخذ به او وضع اليد على اسر

في بقیة اسماء الخبر

٤٥

وقض كل منهم حال الرواية الحلية نفسه قيا كل منهم حاله في رواة لا يكتفون في الرواية وحدهم بل يجمع
 لغويته وعملية في مثل قول كل منهم ما لم يرد في رواية واحدة ولا يرد في رواية واحدة ولا يرد في رواية واحدة
 صاحب مع فعل المصاحف مثل السلسل باللقب في تقسيم الوصف في القول كقول كل واحد لقول فلان في رواية
 في ان التهمة في رواية في حركاتها وعمل هو التهمة ومنه سلسل في رواية في حركاتها وعمل هو التهمة
 باطن في سلسل السلسل باللقب في التقسيم في الرواية من السلسل بصفاتها الرواية قولية كقولهم حال الرواية بالاشارة
 الصحيح في الاحاديث في حركاتها وعمل هو التهمة ومنه سلسل في رواية في حركاتها وعمل هو التهمة
 وصفا في رواية التهمة بصيغ الاداء كاسلسل بصفاتها الرواية قولية كقولهم حال الرواية بالاشارة
 فلا يكتفون في رواية في حركاتها وعمل هو التهمة ومنه سلسل في رواية في حركاتها وعمل هو التهمة
 في ذلك وقت القبح او الظهور في حركاتها وعمل هو التهمة ومنه سلسل في رواية في حركاتها وعمل هو التهمة
 وفيما في السلسل في معناه الاستناد في جميع شتى سلسل في رواية في حركاتها وعمل هو التهمة
 من فتوى الرواية في حركاتها وعمل هو التهمة ومنه سلسل في رواية في حركاتها وعمل هو التهمة
 التي تقع ما من المعصوم عليه السلام في فضل شانه ما روي في رواية في حركاتها وعمل هو التهمة
 الله تعالى في البداية وغيره انما السلسل من ضعف في وصف السلسل في رواية في حركاتها وعمل هو التهمة
 اصلة في ذلك من حديث سلسل ما ينقطع سلسل في رواية في حركاتها وعمل هو التهمة
 او كان شتهر بينهم حلالا فيهم وغيره ان السلسل في رواية في حركاتها وعمل هو التهمة
 سلسل في حركاتها وعمل هو التهمة ومنه سلسل في رواية في حركاتها وعمل هو التهمة
 يقع نادرة في الرواية في حركاتها وعمل هو التهمة ومنه سلسل في رواية في حركاتها وعمل هو التهمة
 على ثلث رجال معينين مثلا ويروى في رواية في حركاتها وعمل هو التهمة
 لقول ان كانت الرواية من التهمة في رواية في حركاتها وعمل هو التهمة
 رواه غيره من الثقات ولو كانت الرواية في التهمة في رواية في حركاتها وعمل هو التهمة
 بالعكس فيكون المروي في حركاتها وعمل هو التهمة في رواية في حركاتها وعمل هو التهمة
 في رواية في حركاتها وعمل هو التهمة في رواية في حركاتها وعمل هو التهمة

في بقیة اسماء الخبر

انفس شمل النسخ وغيره ومع ذلك خرج بهما مع القرآن بالرفع خرج الحديث لئلا يخل حكم مؤيد الحكم السابق
 نرفع الى الحكم خرج رفع الذات الصغرى الحقيقية والحكم شامل للوجود كالوجود في الحديث كالحكم كالحكم
 وتفيد الحكم بالشري خرج الشري المبداه بالحديث الرفع حكم عقل من البراءة الاصلية وخرج بقية السابق
 والعقد والشروط والغاية الواقعة في الحديث فاما رفع حكم شرعي بالبرهان او بما يرد في الشرع فهو ليس
 صاحب الهماء من اراء العصور على ذلك فراجع كتاب الاصول ما لم يأت به المراسل المتسوخ قال في البديهة وهذا
 صعب ثم خشي ان يخل بعض اهل الحديث فيه بالبرهان فحفظا معناه وطريق معرفته النقص من التخييل مثل كنهه
 عن اداء القبول لا يردوها او نقل الصالح من كان اصل الامر من رسول الله صلى الله عليه واله انه رآه ولو
 مما شاهده في روايته فان المتأخر منها يكون اسما للقديم او لاجماع كحديث قل شارب الخمر في المرة الرابعة
 الا حاكم على خلافه حيث لا يخل بالاجماع لا ينجو نفسه اما بدل على النسخ انتهى مدته ومنها **المقبول**
 وهو على ما في البديهة وغيرها هو الحديث الذي يلقوه بالقبول يعملوا بمضمونه من غير ان يثبتوا صحته وعدله
 في الحديث وهذا الاعتراف دخل هذا النوع في القسم المشترط بين الصحيح وغيره وبكامله من انواع الضعيف لان الصحيح
 مقبول مطلقا لا يحد من خلاف الضعيف فان منه مقبول وغيره ثم قد تارة يخرج في القسم الاول انه بل حسن
 والموقوف عند من لا يعمل مما يقبل العمل بالمقبول منها حيث يعمل بالمقبول من الضعيف طريقا ولا يكون مع من القسم الملة
 وان لم يثبت الصحيح او ليس له ثبوت ثم تارة مثل المقبول بحدوثه عن حظه في حال التماسه من صاحبها او
 بالرجوع الى اجل منهم قد تروى حديثهم وعرف احكامهم الخبر وانما يسمو بالمقبول لان في طريقه حد يحد عليه وما يحد
 المحصر بها ضعيفا وعرف حظه لم يثبت لا صاحب فيخرج ولا يثبت ثم قال لكل امرئ عندك سهل في ذلك فحفظ
 وثيقه من عمل اخر وانما هذا هو مقتضى نقل عن بعض الحواشي المسوقة اليه ان يوثق ابن حنبله مستفاه
 رواية الوقت هي قوله عليه السلام لا يثبت علينا ويمنع عليه ان يردوا في الوقت في سند ما ضعف فلا يمكن ثباتا
 لوثيق بها وكما كان خبر ابن حنبله المذكور مع ما في سناد ما عرفه فدخل اصحابه من عملوا بمضمونه وجعلوه
 عندنا التقوى سنبتوا منه شرائط كل ما يسمو مقبولا ومثله في نصاب احكامه ككتاب لفقه كبر **ومنها المنبر**
 وهو على ما طرح جميع هو ما عمل الجميع او الاكثر به او اقيم الدليل على اصابه لفظه اجتهادية او ثابته او حرة هو هذا
 التفسير عن المقبول والروى **ومنها المكاتب** هو الحديث انما كان العاصم عليه الامم حكم سواء

في بقیة اسماء الخبر

عبد الله اسند لبيان حكم وغيره وفي مقاي الجواب طاهر جميع انما كون انما من خطه الشري غير من واما
 من خطه مع كون الاملاء من الحق ان المكاتبه تحت عابده ما صانده كون حلال الفقهية هذا من غيرها **ومنها**
المحكروا المشايير في الحكم هو ما كان للعلم من معنى صحيح سواء كان مانعا من التقصير لا وعز في ذلك
 بانرا ما علم المراد به من ظاهر من غير فقهية تقرب اليه ولا لئلا يخل على المراد او مستوفى في ذلك
 وهذا يكون في السند فليست بالبرهان هو ما كان للعلم من معنى صحيح وفي ذلك تلبس به من غير
 احد الاحكام في مقايير سندا ما تقف اسما سندا خطا وخطا واختلفت بين ما يحد به من انما يحد
 بالعكس اتفاق الاقوال المذكورين لهما الاما والاختلاف المذكور بالا ما كمن من سبيل صحيح ليسا او يصح
 للفرق في الاول شري من النعمان بالعدم وله الشخص البهي مدعى على غيره مدعى من سبيل ما كمن من سبيل
 وجب انما في الاقوال والعكس في القول في تلازم في جميع النوع في التميز وتولية **ومنها المشتهر**
المقتول وهو اسم للسند الذي يقع الاشتباه في التميز في خطه ويقع في لزوم ذلك من سبيل
 النسب المتمايز بالثبوت في تاريخه ان يكون اسم واحد الراويين كما هو في اخر خطا وخطا وسم لا حركا في الاول
 كذلك فينقلب على بعض اهل الحديث كما انقلب كثير حمد من محمد بن يحيى محمد بن يحيى مسئلة كثيرة لا همام
 بغير ذلك ثم **ومنها المنفق المقتول** مجموعها اسم لسند تقف سنادا ورواها انما يحد
 واختلفت اشخاصهم في الاتفاق بالشر في الاشياء والافراق بالشر في الاشياء من غير سبيل في ذلك
 مجرد الاتفاق في اسم الراوي من دون اتفاق اسم الاربعة صريح غير صف هذا اسم مع اتفاق في اسم الراوي
 فقط وان اختلفت اسما الاربعة او واحد او اربعة بغير هذا ولا يثبت صف هذا اسم كون في السند
 ككلمة في ذلك ان يثبت مثل من سبيل او اكثر في ذلك كما صرح به من غير سبيل في ذلك
 واحد فيكون يثبت **ومنها المشرك** هو ما كان احد جانه او اكثرها مشركا بين التقوى وغيره
 ذلك كثيرة ولا يحد من الغير بوضع صرح في السند على التميز في التميز لزمان اخرى الراوي في السند الراوي عند
 غير ذلك من التميز **ومنها متغول** تميز لشركا كذا ورسائل النبوا انفسهم في ذلك مما هم الله تعالى جبر ولعلنا
 سوفي الكلام في ذلك ثم ان تميز في زمان كذا وكما جميع طرف التميز في ذلك الكلام ولا يحد في ذلك العمل الخبر
 ليس للفقهاء في الراوي في الاتفاق في الاسم مع التميز بين التقوى وغيره بل يحد من الغير والتوقف عند الخبر

[illegible]

فَمَا رَجَعَ إِلَى بَقِيَّةِ السَّامِ الْخَبَرِ

[illegible]

في إسماء الخبر

٥٤

والرأى السالكين بحكمهم لا يملكون في البديهة أن لا يصح كونه حائطا أيضا لما دون من **ومنها المذبح** وهو **الأفزان** وذلك لأن الروي المروي عنه أن تغار في السن وفي الاستاء والقلو هو الأصل المشايخ فهو نوع
 الذي يقال له رواية الأفزان لا يتبع يكون راويا عن قسبة وذلك كالشيخ أبو جعفر الطوسي علم الحكمة فانهما أفزان في
 طلب العلم والفرقة على الشيخ المصنفه وفائدة معرفة هذا النوع أن بعض الزيادة في الاستاء أو بدل عن الواو فاذ
 روى كل من الغريتين عن آخر فهو نوع الذي يقال له المذبح بفتح الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة بعد
 جيم حمزة وفي حجة الغيبة وجوز قبله ما أخذ من المذبح من يباحي الوجه **ومنها** كان كل واحد منهما باذنا حيا
 وجهه لا آخر عند لا خدمه دليل ترمي في من فكاكه يحصل رواية كل منهما عن آخر في بين الاستاء وقبله لا قبل
 الاستاء فيكون دما من قولهم رجل مذبذب فيج الوجه لهما أنه وقبله الغريتين الواضحة في المذبح في ضيقه وحده من
 واحدة شيها بالخذل من أذوقها الدنيا جنان الأول قريب على كمال حال فلو روى أحد الغريتين عن الآخر من دون
 رواية الثاني لم يكن ذلك مذبذبا بل رواية الأفزان فقط فالمذبح اختص من رواية الأفزان فكل مذبذب رواية الأفزان
 عكس كما صرح به البديهة غير ما **ومنها** روايات الأكا بر عن الأصاغر إذا كان الراوي
 المروي عنه في السن وفي اللغة وفي المقدار من علم وكذا روايته ونحو ذلك فذلك أكثر شيئا لأنه الغالب في
 الروايات لا يفتقر اسم خاص وإذا كان غوف في شيء من ذلك فترد عن رواية النوع المسمى رواية الأكا بر عن الأصاغر
 كرواية الأصاغر التابع عن أبي الناجي في رواية البديهة وقد وقع من رواية الغالب من التابع رواية البديهة و
 غيره عن كعبه خبا في حاشيته أن العبدان عبد الله بن عباس عبد الله بن عمر عبد الله بن إبراهيم عبد الله
 بن عمرو بن عاص ثم مثل رواية التابع عن أبي الناجي كعمرو بن شعيب حيث لم يكن من التابعين روى عنه خلق
 كثير منهم حتى قبل أنهم أكثر من سبعين فالجواب في رواية ومروية في خطه من العلم بذلك السيد الحاج الدين بن محمد
 الحسن الديلمي في تاريخ الشيعا المصنفه رواية مروية بانه كان معددا من مشيخته واسجنان في الخبر لانه منزه
 جلي مالا هذا القسم من حيث تكبر النسب اللغة الهلالية **ومنها** روايات الأكا بر عن الأصاغر مطلقا مثل ما
 مروى خاص وهو رواية الأباة عن الأباة كما صرح بذلك في الذبابة في لومنه من الصحابة في القياس بن علي بن عبد الله
 عن أبيه الفضل بن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلوة بين بانه لغة وروى عن عمر بن سليمان النخعي قال حدثني أبو عبد الله
 أنه عن يوبه الحسن في روى كذا وعنه في أقا عكس ذلك وهو رواية الأباة عن الأصاغر فكل من روى وشيئا موافقا

من الشيخ

لجادة

فيما يتعلق ببقية أسماء الخبر

٥٥

تجادة السلوك الخالصة وخلو من الغلبة مطلقا فيه متى باسم ولا شك أكثر أوجه بأعشار فقد انبأ مرعي
 عنه فتارة يروي عن أبيه هو عن أبيه لآخرى من بدل بعد وقبل لا يمكن منزه من صوره في وقت في القدر
 أو الذيل والوسط والمركب من اثنين أو ستة وكذا من صوره على الخلف رواية الأباة عن أبيه عن أبيه هو
 عن أبيه هو عن أبيه في غير ذلك بغيره من غير نص في سببه رواية الأباة عن أبيه عن أبيه هو
 عن أبيه هو عن أبيه وهو كثير لا يخص رواية عن أبيه من غيره من غير نص في سببه وهو كثير جدا
 ومنه في أس الاستاء رواية عن العابد بن علي بن محمد بن أبيه عن أبيه عن أبيه هو عن أبيه هو
 صليح له وفي طريقه نقلها روى عنه الشيخ في غير ذلك عن أبيه عن أبيه هو عن أبيه هو
 الحسن بن حمزة سعد بن الدين يوسف منته شيخه في تحقيق مذهب جعفر بن محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى
 أيضا عن أبيه عن أبيه هو روى عنه عن أبيه عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو
 والرواية الشيخ أبي جعفر الطوسي روى عنه عن أبيه عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو
 روى عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو
 بن محمد بن يحيى عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو
 الطوسي السيد المرتضى وغيرهما في رواية عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو
 روى الدين المرتضى عن الشيخ محمد بن أحمد بن صالح السبيعي عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو
 بن أحمد بن محمد بن محمد بن جعفر بن عبد الله بن محمد بن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو
 بن محمد بن محمد بن الشيخ أبي علي عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو
 بغير واسطة وعن محمد بن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو
 الحسين بن بابويه عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو
 علي بن بابويه عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو عن أبيه هو
 بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
 علي بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
 عنه الشيخ بابويه بن محمد بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين

من

في بقية انشاء الخبر

٥٨

الطلق والمبيكة العام والمخاصرة لا يرد مثل ذلك عليه بل في ذلك الحكم والانشاء لان الشك في الاستدلال بخصوص مصطلح خبرنا
 الى الحكم والمثابة من انشاءه فلا تشمل المفهوم الثاني في انفاظ السجل في منصوص من المصنف
فمنها الموقوف موقوف مطلق ومقتد فالاول هو ما روي عن صاحب المعصوم النبي صلى الله عليه
 او احد ائمة عليهم السلام من قول وفعل وتقرير من الوقوف على ذلك المصاحبة عند وصل استدلال المعصوم عليه السلام
 من غير فرق بين كون سند متصلا او منقطع **والثاني** هو ما روي عن غير مصاحبة المعصوم عليه السلام مع الوقوف
 على ذلك الخبر مثل قوله وفعله فلان على ذلك ان كان الوقوف عليه غير متصلا وكيف كان فلا أثر على ان الوقوف ليس
 وان صح سند لا يرد عليه الى قول من وقف عليه قوله لم يرد عليه قبل مجتمعه مع مقتد استدلاله فانظر الوجه العمل به
 منع انه لا يرد على مطلقا ولو سلم فلان لعل على مجتمعه مثل هذا التقدير ثم وصل الى الحد الذي استدل به في الحكم من المعصومة
 كان مجتمعا في ذلك من مذهب الخصم فبهيها **الاول** ان قد صرح جمع بأنه قد يطلق الوقوف عند بعض
 على الوقوف الا اذا كان الوقوف عليه صحابيا النبي صلى الله عليه وآله والى ذلك في الوقوف على الخبر في المعصوم ولكن اصل
 الحديث بطريقين لا رويهما ويجعلون في رتبته منه مقة كما في بعض النسخة بان الوقوف من انشاء الميراث عليه
 ما باقى من حكمة الثاني ان قال جمع من على الدابة والحديث اذا انطلق كان فعله كذا او يقول كذا وعرف ان كان
 بطلان لا يثبت زمان او يقيد ولكن لا يضيء الا في ما نصه صلى الله عليه وآله ولا يطلع على ضيفه الى ان ما نصه صلى الله عليه
 والى فعل الا ان الوقوف ان ذلك لا يثبت ان الوقوف صلى الله عليه وآله لا يرد على الوقوف فلا يكون موقفا
 على الاصح خلافه التوازي ما كلفى الحاكم فمعلوم من المرفوع بالمعنى الثاني هو خطأ وعلى الثالث فان تراخا
 صلى الله عليه وآله عليه عما انكاره فهو مرفوع بلا شبهة بل في البداية ان عليه الاجماع بعض الاضاف لا سيما في
 في المقصود ان يستدل بطلان ما انكاره صلى الله عليه وآله وعما انكاره في كون من الوقوف على او من المرفوع كذا والتفصيل
 كون الفعل مما لا يخفى غالبا وهو موقوف لا قد مرفوعا والى موقفا **والاول** ان الوقوف عليه بذكر الاسم اعلى
 ان فعلهم اعم من اطلاقه صلى الله عليه وآله وفعله فيكون الموقوف **والثاني** الذي عليه جمع من الوقوف
 واهل الحديث ان الظاهر كون صلى الله عليه وآله عليه قوله فيكون مرفوعا بل ظاهر قوله كانه فعل او قولان
 جميع الصحابة كما وانهم لا يثبتون ان الوقوف انما ذكر هذه اللفظ في معرض الاجماع وانما يجمع المصاحبة اذا كان فعل
 جميعهم لان فعل المعصوم لا يكون مجتمعا فوقف في ذلك بان كان فعل جميع الصحابة بالاجماع بالاجماع

لا يرد

في بقية انشاء الخبر

٥٩

لا يرد على الاجماع لكنه ساء فلا يكون فعل جميع الصحابة واجبا بل طريق ثبوت الاجماع طوقا لا يثبتون
 الا في مجوز من الفقه هذا من حيث كل الاجماع في ما صلى الله عليه وآله وفي خلاف كل الخبر حواء من باب
 انكشف عن انهم **والثالث** ظهوره فيهما لا يخفى باطله في وقوعه وعكس ثبوت خبره في
 في الغالب لا يصلح لتفريقه بل هو موقوف هذا فربما ذكره في جوابه في قوله صلى الله عليه وآله لا يرد
 في خبر رسول الله صلى الله عليه وآله وهو في انصافه انما هو في انصافه انما هو في انصافه انما هو في انصافه
حيث صلى الله عليه وآله الثالث ان قولنا في انصافه انما هو في انصافه انما هو في انصافه انما هو في انصافه
 وما شبه ذلك من المرفوع بالمعنى الثاني عند خبره ان مطلق من خبره انما هو في انصافه انما هو في انصافه
 سند وهو رسول الله صلى الله عليه وآله ولا ينفذ عن ذلك ما يشع في انصافه انما هو في انصافه انما هو في انصافه
 من الكتاب السنن والاجماع ولا يخفى ان كتاب كوفي في كتابه سننهم انما هو في انصافه انما هو في انصافه
 هذا من اهل الاجماع ويستعمل من نفسه فمقتد كون مرفوعا صلى الله عليه وآله في انصافه انما هو في انصافه
 من الحاشية بالوقوف مقة نظرا الى احتمال يكون الا في انصافه انما هو في انصافه انما هو في انصافه
 انهم اختلفوا في نصب الصحابة انما هو في انصافه انما هو في انصافه انما هو في انصافه انما هو في انصافه
 للعلم طريقه من نفسه في قوله صلى الله عليه وآله لا ينفذ عن ذلك ما يشع في انصافه انما هو في انصافه
 وصحيفة طاهرية القبر من كونه بعنوان انصافه انما هو في انصافه انما هو في انصافه انما هو في انصافه
 الا في خبره القبر مثل قول جابر كانا ابويثرون من انصافه انما هو في انصافه انما هو في انصافه انما هو في انصافه
 حركتم في سننهم وبين غيرهما لا يثبت انما هو في انصافه انما هو في انصافه انما هو في انصافه انما هو في انصافه
 عند امكان **الاول** انما هو في انصافه انما هو في انصافه انما هو في انصافه انما هو في انصافه
 وهو الموقوف على الثاني من فركه وهو ما يجمع مصاحبة النبي صلى الله عليه وآله الامام عليه السلام او فلهذا
 ممة فيما معنى في الخبرين ما يرد في الوقوف بالمعنى الاول انما هو في انصافه انما هو في انصافه انما هو في انصافه
 انصر من الوقوف بالمعنى الثاني لان ذلك يشمل الوقوف على غير ما يجمع في هذه في انصافه انما هو في انصافه
 اطلاق المقصود على الوقوف بالمعنى الثاني وعلى كل حال انصافه انما هو في انصافه انما هو في انصافه
 فالمقصود من خبره انما هو في انصافه انما هو في انصافه انما هو في انصافه انما هو في انصافه

من

فما يتعلق بالخبر المرسل

فويهم بشئ من ذلك إذا كان المرسل مطلقاً من أصحابنا يقول ما نرى على الأظهر كشف علمهم بغير تعليمهم لما يقولون
فحينئذ فوهم على صفة واحدة من المعصومين لا يقصر عن الصدق في جميع ما قالوا من جملة ما أخبرهم به الشيخ في المذهب العلوي
النهائي والشمس في كبرى الحق البهائي في الزبدة وجمع من فقهاء الأئمة واستنوا من ذلك المرسل الذي عرفنا من مرسل العلوي
مقرر عن الرواية عن غير الثقة كان ابن عمر من أصحابنا على ما ذكره وسعد بن السيب عندنا في نسخة في قولنا
وقيلوا في ذلك مسلكاً أحدهما ما سلكه مع من أن رسالته بعدل من المذهب وفيها بعدلها وبأمره لا يرسل
الامر في نفسه في ذلك بانه على فرض تسليم شهادة بعدلة الراوي المجهول وذلك لا يستلزم على احتمال قبوله على
ثانيهما ما سلكه لما حصل النفي وغير من أن المرسل كان لا يرسل لأمر ثقة في ذلك بوجه ثبت بحال أو غلبه أن نكلا
جهد على صدق الواسطة ويستند الوثوق بحديث من جهة العدالة عداهم ولا يفتقر في ذلك بغيره لا يثبت
صدق حده وهو لا يقصر عن الظهور كما حصل انوثته في الرجال كما حصل صدق خبر الفاسق بغيره لا يثبت ذلك لعدم على
مساعدة بل به غير مثلاً وانكل مروى عنه المذكور في السند من لا يوثق على الرجال فان رواه ابن عمر عن عبيد
الأخيه بل يكون المروى عنه ثقة معتد عليه في الحديث لما ذكره الشيخ في نسخة من أن لا يرسل لأمر ثقة
ولما ذكره كشي من أن من اجتمعت النقص على صحيح ما يقع عنه لما ذكره من أن أصحابنا يسكنون إلى مرسله وغير ذلك
وذكر السند مثلاً البرزخ في صفوان بن يحيى ثم ادعى غيرهم والماصل أن ذلك بوجه لو وثق بالماضه أو في من
والمحله حجة خبر لا يقصر في صحيح وخبر العدل بل المراد من شرط العدالة في قولنا خبر موثوق شرط في قوله عدل
من جهة ملاحظة الثبوت في الاضداد الخارجية فلا يثبت في خبر العدل وغرضنا اثبات حجة مثل هذه
المراسيل لا اثبات ما لها من صحتها في اصطلاح والواسطة عادل ولا لا تسمية صحيحاً بل كما تصحیح وبادكر اظهر
سقوط الماشقة بان غايها ما ذكره السالين في غير حقه فوهم المجهول فلا يكون محمداً ما صدر من الشيخ الشهيد
ثانيه في البداية من الماشقة في حصول العلم كون المرسل لا يثبت لأمر ثقة بان مسئلة العلم ان كان هو المستفاد من
حجتهم بل من الحدوث في معنى الاستدلال بحسب ما كان بحسب الحق بيقين لا يرسل لأمر ثقة فهو غير كاف في
في الاعتماد عليه مع ذلك غير محقق من خصوصية ان كان اشارة إلى التجا مائة لا يرسل لأمر ثقة فمحمل ثبوت بعد ذلك
لمجهول شيئاً ما جهر على قدر قوله فالاعتماد على تعديل وقدر كلام الأصحاب في قول مرسل ابن عمر هو المعنى
وذلك ما ذكره القناد وقد أراهم صاحبنا في معنى ابن طاووس في ذلك من ذلك لا يثبت وما نرى في نسخة

فما يتعلق بالمرسل

عن مرسل ابن سنان أنهم وجدوا ما سألهم في خواصهم وجاهلوا في ذلك عليهم من أن لا يروى في جمع على مسند
دون المرسل فيقع نحو أن المرسلين في نسخة كذا الذي فيه لا يرسل في نسخة كذا مع أن ما ذكره في نسخة كذا
أو ظهر في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا
المرسل في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا
من أن لا يرسل لأمر ثقة وجميع الأصحاب على أخذ بل يسلطون عليها كالمسألة الخاضع وفي نسخة كذا في نسخة كذا
الأمر الكافي في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا
فويهم من الرواية الراوي من هذا السند لا يثبت الأمر الثاني
المرسل في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا
ويكون له حجة على من يستدل به في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا
وإلا فالحق وقد اتفقوا في ذلك وهو أن المرسلين في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا
لمروى عنه بصحة عمل القناد وقد مع ذلك في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا
فدعاهم بمثلان كونه عند غيرنا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا
ثاني منها المعلن في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا
ذكره في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا
بالوجه المصلحة كرفع إباح الأباطق في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا
وأهل المدينة فأنهم بطلوا على حديث شمل على المرفوع في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا
طاهر السلافة في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا
هذا الأطلاق من نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا
بالأطلاق الثاني بالعلو كما صرح به جميعهم في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا
الأول معلل حتى ينفرد فان قلت ان ذلك معلل من جهة كون العلل لحالات سم المضمون
على الراوي لا يثبت على مقول ولذا قال في القاموس من ذلك الله تعالى فهو مسل وعلم ولا يقل معلولاً لما لم يثبت
ولست مع على أن يثبت على طائفة قلت كان معلول من جهة أن المرسلين في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا

في بقية اسماء الخبز

لا يستعمل من أجل مجموعها من حيثها القياس في اسم معلول على معلول بلام واحد أو ما يقتضي بلاب من مجموعها
 على معنى التماثل في مثل هذه الظواهر كلاً من معلول ومعلول على خلاف القياس فمثلاً سئلوا الأول كان لهم أن يستعملوا
 الشك في جوابه على كل حال فمعرفة المعلول ونيز من أجل أنواع علوم الحديث ما شرفها وأدقها وأتمها بمكن منها العمل بغير
 خبر من الحديث من حيث الرواية الضابطة لذلك ما هو فيهم القابض في ذلك يستعان على ذلك أن العمل المذكور
 شرفه في الرواية بذلك الطريق والمعن الذي يظهر عليه فرائد العلمة في هذا الفن غيره في ذلك مع انضمام فرائد هذا
 على ذلك العمل من إرسال في الموقوفات وفيه المرفوع أو دخول حديث في حديث وهم داهم وغير ذلك من الأساليب
 العمل في الحديث بحيث يخلط على الحق ذلك لا يبلغ اليقين ولا يخفى حكم ما يتقن من إرسال وغيره في ذلك سئلوا
 بعد تخيرون زود في ثبوت تلك العلم من غير حجج يوجب الحق لزوم التوقف في الطريق إلى صحة العلم مع الاحاطة
 والطرف سائدها وموافاة في الملاحظة في ثبوتها اضطدافين كما صرح بذلك كلاً جمع منهم ثلث تشهد في
 بعد ثبوتها **الأول** في هذه المسألة وغيره من هذه المسائل عند الجمهور ما نعه من صحة حديث حتى يثبت
 كونها من نفعه ولا بد من أن يثبتوا في طريق الصحيح سلامة عن العلم وأما أصحابنا فلم يثبتوا سنداً
 منها حتى قد ينقسم الصحيح إلى معلول وغيره وان رد العمل كإيراد الصحيح الشاذ وجبهم وانفصال على هذا
 في غير ذلك من طرقهم وافول ما ذكره شامداً في هذه المسألة نوع المختص من الأصول بالحدود في سبعة آلاف
 بعدد ما كان حكمه مع حكمه لتعجب من رده وعدم ثبوتيه عنه في أقسام الضعيف كأعد الشاذ من حيثها
 في النوع المشرى من الأصول في رده وكان بعضه الآخر من **الثاني** أن العمل يقع في ذلك في مثل
 أخرى في ذلك كإيراد الشاذ في مثل ما وضع من هذا السند فبدوح فيه في مثل ما كان له من أن يصدق
 في ذلك ما كان له من أن يكون في ما عاصم مثل حديث علي بن عبيد الله في عن صفوان الثوري عن عمرو بن
 حماد عن عمر بن سفيان عن علي بن عبد الله في البخاري ما لم ينفرد في أن السند عنه وهو غلط على نفسه في ذلك
 وأما الروي عن ابن عمر بن عبد الله بن عتبة في أن هذا السند كان السند معللاً والمصحيح المرفوع **الثالث**
 في البداية أن هذه العلم في حديث كتاب التمهيد من أسانيد الكثرة والقرينة في مثلها يخرج في الموقوفات
 من الرواية التي في **أقول** أن ما ذكره في ذلك جواز القول على شيء مما في بيت بعد فحص موجبات
 في هذا السند في سند في الرواية **أقول** في ذلك ما ذكره في ذلك جواز القول على شيء مما في بيت بعد فحص موجبات
 في هذا السند في سند في الرواية **أقول** في ذلك ما ذكره في ذلك جواز القول على شيء مما في بيت بعد فحص موجبات

في بقيتنا أقسام الخبز

٦٥
 في قوله تعالى **وَمِنْهُمْ مَّنْ يَّهْدِي اللَّهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ** **وَمِنْهُمْ مَّنْ يَّهْدِي اللَّهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ** **وَمِنْهُمْ مَّنْ يَّهْدِي اللَّهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**
 ما حدث من ابن بنت هذا فذكر له تخبركم من شخص لا يستكمل له رتبة كذا حتى لا يحصل له رتبة كذا
 والمناظر في خبره لا يكون له خبره في خبره **الحاصل** أنه لا يخلق له على غير مقصده بل هو من شأنه لا من شأنه
 كذلك لا يروى عنه في نفسه وهو من شأنه **الحاصل** أنه لا يخلق له على غير مقصده بل هو من شأنه لا من شأنه
 على عمل الحديث الصحيح أو في حقه فلا يكون له **الأخبار** فبعضه مسموعة **السنن** **الحاصل** أنه لا يخلق له على غير مقصده بل هو من شأنه لا من شأنه
 اجناس المقل في عشرة أحدها يكون له **السنن** **الحاصل** أنه لا يخلق له على غير مقصده بل هو من شأنه لا من شأنه
 م يلازم في خبره ثلاث لحاظ وبسبب من جهة ثالثة يكون له **السنن** **الحاصل** أنه لا يخلق له على غير مقصده بل هو من شأنه لا من شأنه
 لا اختلاف ماله ولا كونه من جهة ثالثة يكون له **السنن** **الحاصل** أنه لا يخلق له على غير مقصده بل هو من شأنه لا من شأنه
 بما يقتضي من جهة ثالثة يكون له **السنن** **الحاصل** أنه لا يخلق له على غير مقصده بل هو من شأنه لا من شأنه
 سادسها يختلف على رجل الأستاذ وغيره يكون له **السنن** **الحاصل** أنه لا يخلق له على غير مقصده بل هو من شأنه لا من شأنه
 شيخا وتلميذا فانهما يكون لروى عن واحد في ذكره وجمع منه لكنه من جهة ثالثة يكون له **السنن** **الحاصل** أنه لا يخلق له على غير مقصده بل هو من شأنه لا من شأنه
 واسطة فقلنا أنه لم يجمعها منه **السنن** **الحاصل** أنه لا يخلق له على غير مقصده بل هو من شأنه لا من شأنه
 ذلك لظننا على الجواز في يوم عاشوراء يكون له **السنن** **الحاصل** أنه لا يخلق له على غير مقصده بل هو من شأنه لا من شأنه
ومنها المدلس في كلام المشدود اسم معقول من الشك في عمل من أدرك من غير حجة من مدلسه
 لحداده كان المدلس لروى المدلس لروى له أنه في حقه وحده فلا يفتقر إليه وشكا في من أدرك من غير حجة من مدلسه
 لتمام معنى ذلك لا شكا فيهما لتمام حيث أن لروى له من جهة ثالثة يكون له **السنن** **الحاصل** أنه لا يخلق له على غير مقصده بل هو من شأنه لا من شأنه
أحدها إذا لم يكن الأستاذ هو من جهة ثالثة يكون له **السنن** **الحاصل** أنه لا يخلق له على غير مقصده بل هو من شأنه لا من شأنه
 ما لم يجمع منه على وجه يوم أنه سمعه منه فانه قد تسببوا في لفظ يوم كذا فلا يفتقر إليه لتمام حيث أن لروى له من جهة ثالثة يكون له **السنن** **الحاصل** أنه لا يخلق له على غير مقصده بل هو من شأنه لا من شأنه
 قلان والتقييد باللقا والمعاصر لآخر ما لولا يفتقر إليه لتمام حيث أن لروى له من جهة ثالثة يكون له **السنن** **الحاصل** أنه لا يخلق له على غير مقصده بل هو من شأنه لا من شأنه
 ظم بعينه والتقييد باللقا والمعاصر وحدث بيان بحدث لروى عن الرجل بما سمعه منه لفظ لا يقتضي بصره بالسمع **الحاصل** أنه لا يخلق له على غير مقصده بل هو من شأنه لا من شأنه
 عن ابن القطان لغير المعاصر وإنما يفتقر إليه لتمام حيث أن لروى له من جهة ثالثة يكون له **السنن** **الحاصل** أنه لا يخلق له على غير مقصده بل هو من شأنه لا من شأنه
 معصوم عن بعضهم التقييد باللقا والمعاصر وحدث بيان بحدث لروى عن الرجل بما سمعه منه لفظ لا يقتضي بصره بالسمع **الحاصل** أنه لا يخلق له على غير مقصده بل هو من شأنه لا من شأنه

فَنَقْدَمَا بَرَجَعَ إِلَى أَفْسَا الْخَبَرِ

[illegible]

فيموت قبل ان ياتيها الموت

[illegible]

فيم يقبل وايند فيمن ترد

صحيح او يقصد حسنا وموثقا ويكون من اصل العمل بالجمع بينهما بما لا يوافق اصل الساحت الا في مورد كثر
ما يتفق لهم التعديل بما لا يصلح تعديلا ويجوز ان يكون من حافظ ذلك العلم المجهول الواسع في ذلك وقد عرفت
المتقدم علم ان صاحبها من الكلام **الاول** انهم قد ذكرنا شرط القبول الواحد في الراوي واشترطوا عليها
منق على اعتبار اخر من ذلك الخاصة وما عا على اعتبار من باب مطلق الطر او من باب طر فلا وحدها غير المفضل
والفضل المفضل على حصول الطر على الاول والاطر على الثاني وتوهم ان حساب تلك الشرط على هذا المبنى تملو
للمسبة على ان العالي عن المذكور لا يعيد الطر او لا طر ان ليس من باب نظر ولا طر ان لا يثبت تحريم العمل بها
على شرطه كالقياس كما ترى ضرورة كون حصول الاطر من خبر لما سبق والمخالفة في جملة من الغايات وان لم يحف من
تقصير وحدتها وتحريم العمل الا طر العاد الذي على العمل في اتفاق الاعمال لا يخلو احد من تحريم العمل مطلقا
البائع حد الا طر ان موثقا به من عليه وكله وكل **فالاول** من النسخة التي اعتبرها في **الاسلام**
فان الشهادة اعتبارا بل قبل في بدل في اتفاق ثمة الحديث في الاصول الفقهية عليه فلا يفضل وانه لا كرامة من كان من
غير اهل القبلة كالبهت والضياع ومن اهل القبلة كالحكماء والخوارج والافلا عند من يكرمهم والطاهر من القبلة
وهو غير اهل القبلة على الثاني والثاني نفسه حلالا في كل من تحسب من اعمانه قبول دابته كما مذهب غيره
ككونه عند الفصول لم يكن مذهب ذلك فلا تدعي السيد عبد الدين في منية تشييع في شرح التهذيب لاجماع على قول
رواية غير اهل القبلة من الثمار وكان من مذهب غيره ان يكون بغير قبول بوجبه وكان قبل شهادته الذي على ملة
حيثما لم يوافقوا ذكر معا لانهم لا يحصرها اصلان الا في صرح بعد قول رواية لم يكن فادحان الاجماع وكله كان عند
استدراك جمع منهم ما في التهذيب في البذل على عمل القبول **واحد** ما في الدابة وغير من تهيج اثبت
عند غير القاسم فيلزم عند اخبر الكافر بغير ان الذي اذ اقبل القاسم كان في قبول شهادته في الوصية مع الرواية
نصف من الشهادة بنقص خا من فريق العام معبر في الثاني **واقول** لا يخفى عليك ان من قول في الدابة فيلزم ان
انها انما كان ظاهر الاول عند قبول القاسم في لاية الكافرون لا استدلال بما يؤيد الاول ولو ثبتوا ظاهر الثاني فمما
نقد القاسم الكافر فيندرج تحت الاية على انه يمكن ان يثبت في قول مع الاية وان القاسم انما قبل دابته لا علم
اجزائه على اصل مقررات مع اعتقاد غيرهما المعنى غير محقق في حق كافر كان عدا في يد معتقد الخوارج الكذب
بمعامته حسنا معناه العدل المسلم منه فيحتمل على ثلث في مساكنه مع دلالة اية الشا على شرط الاسلام في

فيم يقبل وايند فيمن ترد

معللا بان النسق انما يتحقق بفعل التعصية لمخصوص مع العلم كونه مسببا لتمامه على ما يع عفا في طعن من اتهامات
الطاعات فلا اولى ان في التحول ان العدل لا يتحقق في جميع اهل الملا مع ذمهم بغيرها كما يحسنه في بعض
بعض اذ ادعى ان اهل الكا برة ما ذكره في جميع من فيه شوقي في طر وخلق وعدها بغيرها من سبق على
حقيقة لغو شرعا في الكا بركم بغيرها ان الله تعالى قد لا يقر من لم يحكم في نفسه بغيره من ملة
الكا برة وكل طر لا يجوز قبول حجة الكافر لا يجوز قبول حجة من تحسب دابة لا علم به في نفسه
فهو ظالم لغو شرعا من لم يحكم بما ربه الله فادعوا في انفسهم لا يفتيهم به في انفسهم في قوله
لا خصوص الموروثا انما تكبري على قوله تعالى لا تركو في انفسهم فلو كانت دابة لا علم به في نفسه
كم تكبري انما في صدق الكا برة على قولهم في انفسهم فلو كانت دابة لا علم به في نفسه في قوله
وفي فامة الحق في نظر انفسهم فلو كانت دابة لا علم به في نفسه فلو كانت دابة لا علم به في نفسه
من فائل ان كان مؤسسا كان فاسقا لا يسوي في الله تعالى اسوي حجة في قوله تعالى لا تركو في انفسهم
نموال المساواة للمنفية لذلك **اخرج ابو الحسن** في قوله تعالى لا تركو في انفسهم فلو كانت دابة لا علم به في نفسه
ما في احكام الحديث قبلوا الخبايا التلمذ على من يصر وقادروا في عيشهم مع انفسهم بغيرها من ملة
المذهب في الاول الباع من قول اصحاب الحديث وانه من جند كافر من ملة في انفسهم فلو كانت دابة لا علم به في نفسه
حيث يكون ذلك حاما عليهم من الواضح ان شهادتهم عند الفورة كان انفسهم في قوله تعالى لا تركو في انفسهم
ولا يفضل خبر المصون اجماعا حكا جماعه وبدل عليه في الاحكام ولو في غيره مصاد في دفع عدية في ملة
فوى عند قبول شهادته عند حجة نو كلة والوصية في طر انفسهم فلو كانت دابة لا علم به في نفسه
خبر لا يورى حاله فانه اسامة في قوله تعالى لا تركو في انفسهم فلو كانت دابة لا علم به في نفسه
العلم عليه نعم بغير الا طر ما فاقته ولا يلقى الطر على الاية من كذا دليل على حجة حتى مع مدعى الاستصحاب
المخون التكرار في الامر والمبني على السامح في ما تقبله من جميع شريعة ومنها الحجة في دابة لا علم به في نفسه
الثالث البلوغ عن جمع كثير فلا قبل خبر في غير ملة لا يثبت في ملة لا علم به في نفسه
لعل الوثوق بخبره وانما المير في قول خبر فوكان والشهود عند الفورة في قوله تعالى لا تركو في انفسهم فلو كانت دابة لا علم به في نفسه
وحكي عن جميع من اعانة القبول في انفسهم فلو كانت دابة لا علم به في نفسه فلو كانت دابة لا علم به في نفسه

فمن يقبل وايتد مرندي

اولا **تجد المشهور** امور احدها الصالح من العمل بالحق والعدل والبر والتقوى ومنه خبر القبول المشهور
 عنها وبما انما اشتمل ذلك من غير ما في قوله تعالى **فمن يقبل** لا يطلب بانها احسن دفع العلم مع
 بطلانها وبلغ فان لا من سقوط جميع اصلاها فلو انما شرعا لا تقوى ما تطلق بعد قول خير العاقل في القبول
 خشية من الله تعالى مما تضمنه عن كذا في احكام الله تعالى على القبول في غير النكاح والمهر عند خوفه من
 على النكاح في نكاحه في ذلك مع اقراره بالخشية من الله تعالى في العاقل منع كذا في النكاح في القبول هو ظاهر راجع الى
 ما دل على عجزه عن العمل به في كل واحد والاشياء التي فيها **تجد مرندي** **فمن يقبل** خبره امور احدها خبر
 الاخذ به في قبوله وروايت في بطلان القياس او لا ومع الاصل الثاني وهو العاقل في القبول المشهور في القبول
 بالعاقل لا يقبل خبرها بغير قبوله في الخبايا كونه من غير احوال يجوز الاخذ به في قبوله في قبوله
 بغير ذلك والجواب عنه على محسبانه مضاف الى عدم نقل الطهارة من القبول في القول بكون عباد الله من غير قبوله
 صحة صلواته على محمد صلواته الامام الثاني في شهادة القبول في الجراح موقوف على قبوله في الجراح مع القبول
 في الاخذ به في الاصل على الاظهر لا سيما في الاخذ به في القبول في القبول في الاخذ به في القبول في القبول في القبول
 شهادته في قبوله في الاخذ به في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 فذلك من نصيب الرواية اعظم اذ الحكم بها مستقر في الثالث عشر مما شرع تعالى في القبول في القبول في القبول في القبول
 من كل مكره فانه وليس كل الشهادة في الجراح واما الثالث عشر من القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 الفارق راجع الى ان القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 اية لبيان المذكورة في خبر الشيخ الوالد الملائمة ان الله تعالى في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 يكون على ذلك في الاخذ به في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 المشهور في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 الفاضل في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 في ذلك الشيخ في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 ما يخالفه ولا يعرف لم قول فيه لما ذكره عن الصادق عليه السلام ان الله تعالى في القبول في القبول في القبول في القبول
 عما نظره الى ما ذكره في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول

فمن يقبل وايتد مرندي

ولوح بر دراح والتكليف غير من لعمري عن تشابههم في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 من القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 ولاجل انما كانت قد تضمنت من القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 من القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 عدمه في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
احدها ان من خولفت بنبوع الشبهة مع حوزة ثابته ان خبره من القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 خبره في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
ثالثها ان من خولفت على خبره من القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 لا تستوي وفيه ما مر من القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 بحكمه ما دل الله فاعلم من القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 كمره في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 النار وفيه من القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 ظواهر في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 يجب انما في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 شهادته في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 ان غير من القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 واما الكبرى فليست بالحق في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 المؤمن في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 على القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول
 القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول في القبول

فيم يقبل وليست مرتدة

٧٨

حال الرجل في خبره فاذ حصل التثبت في حال الرجل وظهر له لا يكون في خبره فاذ ثبت في خبره لا حال الفاعل وان
 البين عن ذلك مع ظهوره في تلك الحالة ما سمعت التثبت من الشيخ في العدة ومرجه
 الى امرين احدهما انه الذي نقلها وانها ما اجماع الطائفة على العمل بالخيار الطائفة من غير الامانة وقد يوقن في الروايات
 بالارسل وفي الاجماع بالنسبة الى الحق في قوله ان لا تسلم الى ان الطائفة علمت بالخيار او لا انتهى قبل
 ولعله اراد منع اجماعهم على العمل بانه لا يجتنب في عمل البعض الا لا مجال لانكار العمل بكم لا وقد عمل هو
 في المعبر بالخيار لمخالفين كثير فلا وجه لا كما اصل العمل بل الوجه هو لما افشيت بان علمهم بالعلم كان لا اعتبارا
 بغيره فطعنوا في العمل فلا يكون حجة ولا يجاب عن المناقشة في الاستدلال اجماع الشيخ في ثبات هذا
 القسم يكشف عن كون سند معتبر فاقول لا يضر كون مورد رواية الخافين من على علمه بعد ظهور
 عند الفاعل الفصل بين ما يروى عن امير المؤمنين عليه السلام وما يروى عن غيره من ائمة المعصومين صلوات
 الله عليهم اجمعين راجعاً الى ما يروى عن امير المؤمنين عليه السلام من ان قال ما روى فان مر عليه لم يرد
 من كونهم في طين يكشف عن عدم اعتبار الامان في الراوى لعمد ان في الفطري وغيره من فاضل غير الامان
 بالاجماع فان قول الثاني في قوله والله العالم **الخامس العدة** وقد وقع الخلاف في موضوعها
 واخرى في اعتبارها في الراوى في قول خبره وعمل الا في علم الفقه فذا وضحا الكلام في بيان هذا
 الفاسد ثبنا انما عبارة عن ملكة نفسانية راجعة على ملازمة الشعور في ارتكاب التكليف والامتناع
 على اعتنا وورث ارتكاب ما ينافي لمرقة الكاشفة كما ينافي في المبالاة بالدين بحيث يوشى منه
 عن الذنوب لا يكون فيها مجرد الاسك ولا مجرد ارتكاب التكليف بل في ملكة لا يحسن الظاهر
 ففقط وانما انكشف العلم والاطلاع بالحاصل من العاشرة ومن راجعة المعاشين لعدالة البر لا اصل في السلم
 عدالة ولا انزوا ارتكاب الصغيرة من غير اصرار ولا بترك المسكيات ارتكاب المكرها الا ان يبلغ
 الى حد يوجب التهاون بالسفك والمكرها واما في المبالاة بالدين ذكرها هناك معنى الجاؤ وعدها غير
 ذلك انما يتعلق بموضوع العدالة واما حكمها لتعلق بالمقام لصي اشتراطها في الراوى في قول راجع
 موضوع نفوذ في ذلك فلم يخلو فاقول **احدها** الاستدلال فلا يقبل رواية غير العدل وان
 تخالفه الله ويحده هو خبر العارح والتهابة والتعدي في البابا وشرح المشرك العرفان في شرح

والعلم

في مقبل وابنه مرتدة

٧٩

والعلم والزيادة ونحوها في ليد بين عليهما في الحديث اصول الفقه في علمه على انما هو العلم
 بين الاحكام الشرعية لا في ذلك وما هو خبره مع مقبل على قولين احدهما خبره بمقتضى قوله هو مقتضى قوله
 جمع من المقتضى بانما هو خبره بمقتضى قوله كان لا يوقن قوله عن كنه حادثة وهو خبره في مقتضى قوله
 فانما امر كان محقق في مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله وكان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله
 حجة ويحتمل ان لا حد له مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله
 من قول خبره ولا حد له مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله
 المشهور به حتى لا يكون العمل انما كانت **حجة الاول** من مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله
 في غير الوجه انما هي انما كانت مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله
 العمل السوي في مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله
 بعد ان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله
 سند خبره مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله
 عند الصوف في قسم رواية قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله
 سبب ذلك مذهب في حجة قول رواية مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله
 وفي الحاربه واعرف من ذلك بين الرواية و**اقول** ان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله
 محله من الامر العدم ليكون شرطاً مصادقاً في راسان الامة ما عتبه مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله
 ومن هنا ظهر مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله
 انتمك بالاصل بان لا تظهر من تعدد الامر في مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله
 في ان وجوده مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله
 عدم مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله
 لا يعارض الاصل فلا يملك ما ذكره من صوح ان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله
 الجارية ويحده ذلك مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله
 حمل فعله في قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله ما كان مقتضى قوله

نور

فيم يقبل واستدرك

حقه فلو ذى اليد في لا خادعاً عابده وبتما استدلة العواين لهذا القول بانه الشايق سيات القاسق بها
 من ثقت له الفسق في الواقع لا خصوص من علم نفسه لان الالفاظ موضوعه للمعاني العس الامرية فانما
 ثبت عند خبر من له هذه المقتضى في الواقع توقف القول على العلم بانها ما هو يقتضى اشتراط العدل
 لا واسطة بين القاسق والعدل في نفس الامر بما يحتمل من دواء الاجيال لان فرض كون الروى في اوس
 بلوع مثلاً بحيث لم يحصل له ملكة قبل البلوغ ولم يتجاوز عن ذلك زمان التكليف بمقدار يحصل له الملكة ولم
 يحصل منه فسق اضار من ابد لا الثقات اليه اقل في غير ذلك فهو انما قاسق في نفس الامر واعدل والواسطة
 انما تحصل بين من علم عدله وبين من علم فسقه هو ان يلقى كونه عادلاً او فسقاً وذلك بواسطة انما هو في
 الدهر لا في نفس الامر والواجبات المشروطة بكونها ما يتوقف حواها على وجود المشروط لا على العلم بوجودها
 في النسبة الى العلم مطلق لا مشروط ومنقضى فليكن الحكم على المتصف بوصفة نفس الامر في يوم المحضر ثم العمل
 على منقضا وبذلك التعليل المذكور في لا يفتن الوقوع في مذمم يحصل بفوق خبر من كان سقاً في نفس الامر
 وان لم يحصل العلم به في اما خبر حدث وان هو كذب فيها بعد فلا ند على عدمه على عدم الشخص لا على
 على منقضى الدليل ومنقضى طريقه المرفوع لعداده بخلاف مجهول الحال ومن حكاية التعليل بظهر في صور فرض
 ثبوت بواسطة ايقن بجور العمل بعد الاطيان بخبر مثله فهو بوح التدم ايقن مع ان العلم بتحقيق الواسطة
 بعد امكن العلم باسما المعاصي الباطنية عانه هذا ما في العواين لم يتصور ما ذكره لا من **تجدر القول**
بالعمل بخبر مجهول الحال ان الله تعالى خلق وجوب التثبت على فوق المجهول ليس المراد الفسق الواسي
 وان لم يعلم به والا لزم التكليف بما لا يطاق فثبت ان يكون المراد الفسق المعلوم وانما التثبت مدد على العلم
 بالفسق بجامع كلام الرد والقول ان المراد ليس هو الاول ولا لزم كون مجهول الحال اسو حالاً من ممكن الفسق
 حيث يقبل خبره بعد التثبت فثبت الثاني هو القول ورد بان المراد بالفسق في الآية هو الفسق النفس الامري
 لا المعلوم كما عرفت بعد امكن تحصيل العلم بالحق فلا يلزم تكليف بما لا يطاق **تجدر الشبهة** ومن
 وجوها ما اشار اليه في عدة من عمل الطائفة بخبر القاسق اذا كان ثقة في رواية متواترة بها وحده الحق
 في المعارح اولاً لمع من ذلك المخالفة بالدليل وانما ما نالوسنا ما لا ينصراً على الواقع التي علم بها
 باختصاصه ونحوه العدي في العمل في غيرها وازاد في المعام لتعليل الانصاف بان علمهم علمه كان لا حصة الفسق

في ثبوت الراوي

العمل بخبر القاسق انما كان دعوى الخبر عن كذب مع ظهور الفسق مستنداً الى خبره نفسه لا يوثق بما يقوله
 من خبره عن الكذب فندوخته لا يستحق في القوي بان لا داعي على ذلك المعصية فذلك هو الخوف من تعصير
 الخلق وقد يكون احل كذا الطبيعة خصوص المعصية وقد يكون احل الخوف من حاكم وقد يكون هو الخوف من
 الله تعالى وهذا هو الذي ينبغي عليه في كل خصوص المعصية في الشر والعمل بحدائش في كل سبب الخوف
 ببالى عن معصية الخالق فكيف يمكن عليه ترك ذلك **واقول** ما ذكره من ان لا يثبت في بعض
 فبعد عن الانصاف ان من يذبح كذب الخديعة في الرحالة لفسقه وحده في - - - - -
 عمل في المعبر والشرائح على معارفها واقاضرت على موارد علمه لا حداث كونه - - - - -
 جمع منهم حيث انها طاهرة في العمل بخبر حيث هو ونوسله ولا حلا فثبت على موصوفه وان لا مر
 التعميم لكل مورد فامتن التفرق والامارات مفيدة فوثق خبر مصداق في ان حاصره في جور الانصاف
 على خبر القاسق لتقرر عن الكذب في الجملة وفي مورد خاص حقه مع عدمه في جميع مركبات
 ما ذكره في الشافعية بملاحظة خبر كثير من الناس من هذا الجاهل الاسلام وكثير من تخشى خبره من
 الكذب ان كتاب كثير من تخشى في الاستسقاء انما يجرحت يكون الرعي على خلافه من له في تركها
 حوت به العادة ولقد اجابنا على الفقرة حيث قال انكار حصول الحق منه مع لادخله كاذري بعبارة
 من لا يجنب عن اكل الخمر اذ هي تتم في الصلوة وزاد الشرب لزيادتها كبراً من هو مبطل انواع فسوقه
 لا يستحق بكتاب الله تعالى في سائر شعائره وكان كذب خصوصاً في الرواية ينسب الى كاذبه عليه من قبل
 كما هو ظاهر كلام الشجرة في خبره ظهور سائر الفسوق من يعظم في نظره كذب على الامام عليه السلام وحسنه
 حصول الحق بصدق وكان اذا كانت طيبة بجولة على الاجناس عن الكذب لم يكن انكار ذلك بخصاص
 جملتان الشارع منسوبة على ما يحصل الحق به مع صدق ما هو اعظم منه مما يدل على عدم الاعتناء به
 منه ونواهيها ان طريق الاطاعة موكول الى العمل والعدالة حتى ان ما وى الامر به من طريقه انما
 هو من باب الارشاد ونحن نرى العلماء مطيعين على العمل بخبر القاسق في احوار الخبر عن الكذب في مؤ
 معاشهم ومعادهم عند الوثوق به بالنما اية الشايق سيات معرفة حال الراوي انه مخبر عن الكذب في
 الرواية ثبتت جمالي يحصل بلا طيبة صدق الراوي فيجوز العمل به لان الله من الاية انما يحصل الاطاعة

في شروط الراوي

من جهة خبر العاصي بعد التثبت بمقدار يحصل من خبر العدل فهو يكفي سببا للعدل لدى ثبوت عدله
والأول في الظن فان المراد بالعدل للنفس لا مري هو ما انقضى الدليل لظلال العدل عليه نفس الامر لما
كان عادلا في نفس الامر والدليل قد يفيد القطع وقد يفيد الظن وباتجاه قبول الشيعة هو لا قوي والله اعلم
السادس الضبط لما روي به بمعنى كونه حافظا مستقيما غير مغفلان حدثا من حفظه ضابطا
لكتاب حافظا له من الملقط والتحصيل اعرف بان حدثا منه عارضا بما يحل له المعنى حيث يجوز لذلك فيكون
ما عساه جمع كثير بل نفي ان لا يحد في شرائطه جمع والوجه في ذلك انه لا اعتماد ولا وثوق اجمع ان ضبطه
قد يهون في الحديث وينقص او يغير او يبدل بما يوجب اختلاف الحكم واختلال مدلوله المقصود
وقد يهون عن واسطة مع وجودها وبذلك قد يحصل الاشتباه بين السند الصحيح والضعيف غير ذلك
وايضا الاعتماد على تقرير من باب بناء العقلاء ومن البين عند اعتمادهم الا على خبر ضابط ونجم فهو
ايضا المقصود لقبول خبر العدل مع تخصص الضابط في النسخة والاطراف ولا يجمعهم ظاهر ان يثبت
الاول ان المراد بالضابط من جلبه كرم سهو لا من لا يهوى اصله ولا لا يحصر الامر فيما روي به
يعتبر عليه من التهور وهو داخل بالضرورة فلا يدرج عروضا التهور عليه زاد كما صرح به جماعة وقد نص
الضبط بطلبه ذكر الاشياء المعلومه له على شيئا ما جامعهم منهم السيد عبد بن تين في عكس المبدأ فلوكا
حسب ضبط الاحاديث لا يفرق بين مرابا الاقفاة ولم يحكم من حفظها لا يفرق بينه الثاني انه
فالجمع منهم الشهيد الثاني في ليل بان اعتبار العدل في حقيقة يعني عن اعتبار ضبطه لان العدل لا
يروي في ذلك في حكم مشرف الشمس بان العدل انما يمنع من تعديل خبر المضبوط عنه لاسيما ما يهون
عن كونه غير مضبوط في طرفة مضبوطا وما ذكره موحد وثوق من العدل ذاعرف من نفسه كونه التهور لم يفر
على الرواية غير ان من ادخال ما ليس من الدين فيه مدحوع انه اذا كثر تهوفا به يهون عنه كونه التهور في
فالحق ان اعتبار العدل لا يعني عن اعتبار ضبطه **الاقوال** لو كان الضبط شرط الزجر هل ترجح
الا عساه وتخصيصه والنص به كما في العدل **لا نقول** ما ذكره مدحوع بما ذكره جمع منهم شيخ
البيان في حكم مشرف الشمس بقوله فانت بكفتم لنا الحكم بجملة الحديث بخبر وثوق على الراوي
رجال سندهم غير يرضى على ضبطهم فلت انهم يرون قبولهم فلا ثقة انه عدل ضابط لان حفظه ثقة من

هذا هو الضابط في الحديث وهو الذي يثبت به العدل في الحديث

فيما يتعلق بأوصاف الراوي

لوثوق ولا وثوق من يساوي به ذكره ويطلب هو على ذكره وهذا هو الترفي مدلوله عن قولهم على
في قولهم في الحديث الثالث انه صرح جمع ما يفي في خلاف الضابط على الراوي كونه ههنا في مثل
الحديث بان يكون نحو سماعه الحديث بكنهه ويحفظه وراحمته وروايته يحصل له لا اعتمادا ولا كفاية
تتم اذ لم يكونا سائل متضادا كما لا يعمل من ذلك المتضامن الاستماع وكما هو منه التهور عند
ساعة او اكثر مثل هذا اذا كتب في حق من التماع فقد ضبط الحديث هو من هذا يشهد به عن
بغال ان جيبا التخصي من وثوقه في الرجال مع ان الضبط في رواية من التهور عند من
فقال في رجل كثير التهور ما حفظ على صلوات حديث كونه كثير التهور مع جمع من التهور عند من
المرابا كانه ولا لقان بين التماع واستعمل في نقول ان جواب واحد من التهور عند من
لا يفي لضبطه عند التهور في الرواية ووجه ذلك هو ان المراد كثر شد كفاية من التهور عند من
الرابع من شرط ضبط الراوي بان يفرق بينه وبين غيره من جهة من التهور عند من
روايته موافقة غالبا ولو من حيث المعنى حيث لا يخالفها او تكون مخالفة ما روي عرفه كونه مخالفا
وان حدثا كبر مخالفة لروايته بان التهور من عرب حلالا مضطرا وحلالا حلالا في ضبطه ونحوه عند من
ان ضبط الراوي ان ثبت بالاعتماد المذكور او بالهبة العادلة فلا الشكال ولكن ان حصل الاختيار من
شهادة ثقة ما مرد ان يحمل حال قبل يلزم الوقت قبل يفي على ما هو الاغلب من حال الرواية والمطلوب
اساس من ضبطه وعند علم التهور وهذا نقول من جهة الظن في الرجال واحكامه بعدا وحدا ما روي به
لعلمه باصالة بقا التذكر وتعلم المعنى لساني للتسبيل لا بمعنى التذكر معلى حتى يكون متعذرا ومستعذرا
اصالة عند كونه التهور من جهة التهور **الخامس** ان لا يفرق لا كذا من لونه لا دل على عدم ضبط
الراوي كما صرح به جماعة منهم العلامة في النهاية **السادس** انه قال في الهداية ان شرط الضبط انما يفرق
بينه وبين غيره من الاحاديث من حفظه او يفرقها من جهة الظن في المذكورة في تصنيفات اماما واية الاصول المشهورة
فلا يفرق بها ذلك **السادس** ان لا يفرق من الراوي نافية اخذ بخبر وثوقه كونه موافقا بما روي به من جهة
ظاهر مضطوع من كتابا وستة من رواية واعمل على الضمان ولو لم يكن مستورا ومنه التهور عند من
العدل وسطة العدل بل قبل ان عليه ان يفرق بينه وبين غيره من الراوي لا يحاسب عليه خلافه في ذلك

فَمَا الْإِشْطَاقُ فِي الرَّأْيِ

الجمل فاعبر بعد الرواية فلا نقل عند رواية الواحد لاد العنصر ظاهر مطوع او على ما بعض الفقهاء وكذا
 منشور بينهم واحجوا عليه بقول امير المؤمنين عليه السلام وسائر القضاة بخلاف الواحد المجرد عن الامور المذكورة مفتا
 الى مفهوم اية البشارة الى سائر القضاة بخبر ذلك ثم انه لا يخفى عليك ان جمعا من الفقهاء قد نفوا ولو اورد بعض المتأخرين
 بعد على الاحصاء فمقدرنا في محله ان شرطه على الاحصاء بالخبر في جملة ما لا يبل عليه اتما الثابت مانعة
 اعراضهم عن الخبر عن خبره ونظير الثمرة فيما اذا كان عند العمل ثابنا والاعراض مشكوكا في ثبوتها على الشرطية بغير خبر
 وعلى المانعة بدفع المانع بالاصل فاحط بذلك اغتم فمقدار ذلك فوام هذا تمام الكلام في هذه الرواية
 المتكثرة شروط الخبر فادعى هنا ان ينفذ بدل هذه المحلة **الاول** انه لا بشرط في الخبر غير ما ذكر من
 شروطه وقد وقع التخصيص في كل انهم على عدم اشتراط مورد الاصل ووجوه التخصيص في المانع **احدها**
 المذكورة فنقل رواية اخرى والحق اذ اجمعت الشروط لزوم حرة كانت مملوكة كما صرح بذلك كذا
 وغيرهما بل نقلنا في التمهيد خلاف فيه ادعى في البداية انما في التفت اعلم على الرواية عن مورد الاصل
 في ذلك ما مر من الاصل في عدم المانع مصافا الى ان شهدا نقل فروقها في رواية بالقبول **ثانيها** تخيير
 فنقل رواية المملوكة مئة ولو كان قاضا اجمع سائر الشروط كما صرح به في الاصل في غير ما نقل في هذا الاصل
 الخلاف فيه نحو ما ذكر في سابقه **الثالث** البصر فنقل رواية اخرى اذا اجمع الشروط كما صرح بذلك جمع في
 نقلنا خلافه في التمهيد وظاهر البداية انما في التفت اعلم على شرح المختصر نقل اتفاق القضاة عليه
 للاصل وغير ما مر من جملة نقل بعضهم من عدم علم العائدة رواية اخرى وكان هو كما ترى **رابعها**
 عند الغيبة فيجوز رواية الولد عن والده وبالعكس لا اتفاق القضاة عليه كما قبل للاصل وغيره وكذا حاله عند
 العداوة وعند الصدقة من الراوي مروية في رواية لا يثبت من ذلك **خامسها** القدرة على الكلمة من
 رواية اخرى اذا اجمع الشروط بلا خلاف لا شك في الاصل وغير **سادسها** العلم بالفتوى العربية فانه لا
 بشرط ذلك كما صرح بذلك جماعة للاصل وغير ما مر مصافا الى ان الغرض من الخبر رواية لا التدريس وهي
 تقتضي به ونما ولعموم قوله صلى الله عليه واله انما في قوله من سمع مقالتي فوعاها وادها كما سمعها فزاد
 فقد ليس بقصير في البداية بل يسمي مؤكدا معرفته العربية حذر من التحيز والتقصير فذكر في عنهم عليه السلام
 انهم قالوا لعل كل من اتانا فقوم بمحاضا وهو ينقل عن الفلم والنسب وقال بعض العلماء اجانب هذا الحديث

المسيرة
والعقود
بالنزهة والفائدة
والإلهام للهامة
حسنه، يسر
والعقود

فَمَا لَا يُعْتَبِرُ فِيهِمْ يُقْبَلُ خَيْرُهُ

عن الأصل ممرية وعن الحروف ما الحاص على طائفة الحديث زائد به من القول بدليل في حله قول لم يسنه
والله من كذب على محمد بن حنفية مفسد من قال لا صلى الله عليه وسلم لم يكن ليمن لهما روى عنه حديثا وقد عرفت
بعد ذلك غلبة ذلك في معتبري أن يعلم قدر بطلان ما من الحديث في تعريبه من سائر أبعها ما وفيه شبه
ولو لم يعرف لسته حصص شريفة قلت رواية الأصل في قوله من تركه لو كان من معتبري ذلك في رواية
يقول بعد ذكره فلا شبهة في قوله من تركه على القول بكونه فلا شبهة في قوله من تركه من تركه
لو كان المراد من إيمان هو واحد من شهر جارت بكونه من تركه من تركه من تركه من تركه من تركه
معتدل في القول بذكره فلا شبهة في قوله من تركه من تركه من تركه من تركه من تركه من تركه
المدر على جمع غير الشريعة إيمان واحد وليس من شريعة حنفية وحوث في هذا لا شبهة في قوله من تركه من تركه
من إخبار بقصص سقوط ما عداها من كتب الحديث عن درجه الاعتناء به أكثر من غيرها من تركه من تركه
في الاستنهار ولا يفرض عنها كبرية ظهور ولا مشاركا جهول اعتناء أو إيمان من معتد به معتد به
وغيرها من كتب الحديث في شهرته بظاهرة التمسك في مؤلفيها لثبات لا حجة في ذلك من غير حجة ممرية
من روى جميع لأعضاء أو مصابرين إيمانهم بقرعون عليهم من حشمة من الاعتناء به في قوله
عن الأئمة في إظهار عليهم صلوات الله سلك المحذور ولم يجمع من بعدهم إلا نص على كذب لا حجة ولا شبهة
الحديث لكونه من غيرها وأما في الفتا على ذلك لا يبعد أن كتابهم عليها ليس لعل اعتبار غير ما عداها من تركه
في الأربعة مع جود الترتيب حسن التهديف كونه مؤلفيها رؤسا للشيعة وشيوخ الطائفة جمع كتب الحديث
وأشملها ما هنا سبيل نظر الفتا من إجابات الفروع وما عدا الكافي منها فنص على روايات الأحكام موضوع
لخصوص ما يتعلق بالحلال والحرام وسائر كتب الحديث وإن اشغلت على كثير من الأخبا المتعلقة بهذا الغرض
الآن وضعت الغرض فنص في ذلك فيها وشأننا في بوالها وفصولها على وجه يصعب الوصول إليه بصر
الخطا فيه فلذلك تلك غيرة من يطلب الغيرة فيها ونص في ذلك إلى تلك الأربعة لا نص في حجة عليها
أدلة حجة إجماع الشرائع بغير كونه موجود في معتبر معلومة سنة ومؤلفها ما مؤلف من الأئمة
والشريعة تشد على صاحبها معونها بها من التمسك في ذلك لا حجة في ذلك من غير حجة ممرية
ذلك من عظم نوبتها في كماله بغير موقوف في حد كذب لا حجة في ذلك من غير حجة ممرية

فما ثبت عند الراوي

على عدالة الشاهد في كل عصر من عصورهم وصحة دورهم زيادة على العدالة والتمسك بقوله على الترتيب فهو
من الزوايا التي لم يشهد بذلك كثير من سبق على هؤلاء وهم طرقي لا حاديت المدونة في الكتب غالباً بالثبات
شهادة الفرائق الكثيرة المتأخذة الواحدة للآخرين بعدالة كونه مرجح العدل أو نفيها كونه متركب عن
من لا يروي إلا عن عدل ونحو ذلك من الفرائق ما إذا حصل لأطيان العلم لعادي منها رواية الرجل كونه
قبول حروشا العلاء على ذلك **مراجهما** تصبر عدلين على عدالة بان يقولوا هو ثقة أو عدل ومقبول
لرواية كماله متى يرى العدالة شرطاً أو نحو ذلك كفاية ذلك تمام إسلامه فيه ولا تشهد له في ما به في محله
حجة البينة في غير ما كانت به مقالة في كفاية تركيبة العدل الواحد في قول رواية فولات **أحدهما**
تكملة وهو جرح كبير منهم العلامة في نهج بل قبل أن عليه لا كونه في البداية نهج في رواية
ثانيهما عدل الكثرة ونحوه هو جرح آخر منهم المحقق والباقي منهم **ثالث** حجة القول الأول
مور الأول أصالة عدل لا شرط بعد ذلك الدليل عليه كما سنرى في الثاني ما أشار إليه
في بداية الشاهد لا يشهد له من المتأخرين من العدالة شرط في الزوايا وشرط الشيء في حياط
المرج لا يزيد على الاحتياط في الأصل وقد كفى في الأصل وهو لا يوجب كونه لائحة الفرع بصا
على العدالة ولا زاد الاحتياط في الفرع على الأصل واجبة عن ذلك **وجزا أحدهما** بترتبه حياض
وأنهم من القياس الطريق الأولى موصوفة بعد لقطع بالاولوية بل يمكن دعوى كونه من القياس مع الفارق
الذي لا يفي به حتى حال القياس وذلك لأن شوت الحكم في الأصل قوي صدق الفرع لأن الأصل هو الزوايا
معلوم لنزله شهادة فلا يصح فيه التعدي جز ما بخلاف الفرع لا احتمال كونه شهادة كأدق بعضهم وكان
فيه ما يوجب الله تعالى ثابتهما من لزوم زيادة الفرع على الأصل شأن على حياض النعمة وذلك لأن الأصل
مشرط شئ الزاوي مركبة الفرع ما بين هما المركان فالفرع لا يرد على الأصل ودوران المرتبة للفرع على
الأصل شأن على اعتبار النعمة غير ملة لا كضرورة تلك تغل رواية عدل واحدة كاه عدل لا يقل
تركيبة عدل واحدة كاه عدل **ثالث** هما مع عدل وجود زيادة الفرع على الأصل هذا المعنى لا دليل عليه
من حقل ولا نقل ولا استدلال عليه ما من المصادر من شرط لا يكون وجوده وأما على شرط كما
هو شأن معتدات الكا ومكانه مرد ويات ذلك لو سلم أن ما هو من جهة النعمة لا من حيث هو الراوي

فما ثبت عند الراوي

من الأيمان شرط صحة القول مع وجوده وعبارته لا بد على الشروط من جهة اعتبار البينة لا كفاية لقول في
الشروط وكونه من أصول الدين هي من ذم وعمر مع أن فرضي للعدلي في فرع دون الأصل جرح موثوق في أحكامها
من بعض حقوقه من الشهادة والحد بل مرتبة واحدة كرم مرتبة لشهد ورعي توصيته مع تركية شهادته
لا تفي به من عدلين كما أنه على دعوى في حق من قال وقاد منه من ثبوت حوسه تعدد غير واحد
وهو مشروط بثبوت المذهب بلوغ الفاذل كل منها بنوقف ثبوت على الشاهد من فقيه نظرية رعي من حسن
الواحد حكم الحاكم فهو فرع الشهادة لا صحتها وان يدمه لكونه لا يوجب **ثالث** حجة القول الأول
المذهب بالشاهد بل بشرط هو حروقة في مادة لم خصوصية **ثالث** حجة القول الأول
العدلي فيها لا يوجب شوقي غير ما يوجب في حريته عدل من القياس بترتبه حياض
ان سلم في عدة عقلية لا تقل لتخصص في ذكره في محله **الثالث** حجة القول الأول
باب لأطيان حقل في كاه هو انحار ولا يسهل كونه تركية لائحة ورواية في شرط العدل
عليه لا باعتبار اعلام طرقي لا حياض ولا يسهل كونه سبب على حريته من أمانة وأمانة ورواية حقل
نقطة في القوايس مقتضى القاعدة كفاية نو حدة تركية شأن على حقل حرد من حدة حرد
من بابية خبر مصطلح حرد عن بعضو عليه بترتبه حياض **ثالث** حجة القول الأول
مقربان الشيا يصدق على تركية من جهة لا حياض موفقة لعقد بترتبه حياض **ثالث** حجة القول الأول
مفتوا كاه هو حوار العمل بيا غير الفاسق في محله مكان من جهة كونه حدة نظري بترتبه حياض
العمل في المحلة لا خصوص العمل وكان وحدا ملة كاه هو مطلوبه رتبا حياض حياض **ثالث** حجة القول الأول
بانه مؤد إلى حصول الشافض في مدلول الآية لا يثبت على قول غير نو حدة موفوق على مدلوله من
الامر وانما النفس في نفس الامر لا يعلم إلا مع العلم بالعدالة بشرط هو العلم بالعدالة وحرد كونه
لا يفيد العلم وان كان عدل لا العشر بالتركية لو حدة عدل بالمرجع على حصول العلم بعدالة الراوي فكل
أفاده العلم وهذا شافض فلا بد من حملها على ما هو الأحب بالعدلة وانه ما بالمراد بالقاسق النفس لا يرى
والعادل نفس الامر هو باجور الخلاق الصادق والنفس عليه نفس الامر هذا ما لم يجهل معال معال
مطوق المسوق بعدالة الراوي لا كفاية في سيرة بعدالة الاحتياط **ثالث** حجة القول الأول

فَمَا يَشْتَبِهُ عَدَالَةَ الرَّائِي

أيضا من جهة أنه لثبوتها عما هو مطابق لطبيعة الخبر عمل الخبر بما جرت به النظر إلى كون ما ذكره مطابقا للنظر لا غير
و يجب ظنهم واعتبار العدل في هؤلاء إنما هو لاجل حصول الأعماد سد كذاهم في ذلك عند مساكنهم
في أجهادهم بهذا يحصل الأخبث من ذلك كمن يحصل لأطباء أو مكانا هل يخبرون سفا ما لا يصل فخصوا لا كنه
الواحد في مطلق المركبة إلا أن مركبة الشاهد خرج بالدليل من الإجماع كما إذا عاصمهم ولا لاجل مقابلة حتى السليم
ولذلك خسر حمل الفضل للمسلمين وأولاهم على العقد عا لولم يصادف مثلته أو أقوى منه مع ما قل في الأخبث غير
أما قد يكون كذلك **وأما الثاني** فنظيره ناسخ أن كل شهادة يشترط بها التعدد وسد مانع عند الدليل عليه
مع ثبوت كفاية الواحد في جملة من موارد الشهادة كربع ميراث المسلم ودفع الوصية وهلال شهر رمضان
بعض الجزى منهم بالمرأة الواحدة في بعض الأحيان ولا دليل على ذلك كون المركبة مما يقبل قبل الواحد فلا يمكن
زوجه التعدد في كل شهادة إلا ما أخرجه دليل الجس إلى من تنو كها به مطلق الحد إلا ما ثبت لدليل به اعتبار التعدد
مبتنع ونؤمن أن اعتبار التعدد في الشهادة فإسلام من جهة الاستفراء ونسج كذايات والأشياء خارج ما خرج
وتقيا في مدقوع مع حجة الاستفراء مع عدم ثمانية اختلاف فقائنا ومحرم غلبة عسار العقد في شهادة
لادليل على جنيها كما لا يخفى **الثاني** أن مقتضى شرط العدل في الراوى هو اعتبار حصول العلم به أو لا
العلم بمركبة الواحد وكتبتنا بالعدلين مع عدم ادن العلم بغيرها معناه شرعا ولا دليل على قيام مركبة الواحد
مقام العلم فلا يخفى في ذلك منع اعتبار العلم بها كيد كل ما احتسب من المعرفة العدل لا بعيد إلا الطل سلم
مكنة أما العلم إذا تمكن فحصل العلم ومع الاستدلال به يكفي الظن كما مر وهو يحصل بالمركبة الواحد فذلك مضى إلى
أنه لو اعتبر العلم بالزعم على الأكفان مركبة عدلين اتفق في خصوصها لما مر من عدم تحقق الشهادة تحتية الصيغة
صانحة كون بيته بالزعم من العلم **الثالث** أن العدالة تنق واحد الشرط بالعدل الشرط بينهما
وكانت شبهة تحقق في الخارج وبحصل شرط الغبول في منه وذهاب مركبة الواحد فذلك تنق كل من الزو به
والشهادة والأخلاق بما هو الفرق بينهما لا وحده حيث أن عسار العقد في مركبة الشاهد غير بل إلا كذا
اعتنا سعة في مركبة الراوى أجمعا بحكم اتحاد حقيقتها واجب أن المراد أن قول شهادة العدل موقوف على كون
مركبة الشيء من الزو به ثبوت العدل في الشاهد مشروطة بمركبة الشيء والزو به فهو شرط نفوذها
العدل من شخص من ذلك كله أن القول الأول هو لا ظهر والله العا ربهم **الثاني** القول
لا يجوز كذا

فَمَا يُعْزِرُ فِي الْجُرْحِ وَالْعَذَابِ

[illegible]

فما يثبت الجرح والتعديل

٩٤

بما لا يفرق بين الجرح والتعديل بل التعديل تابع للجرح فان العدالة زلتها فهو جرح والجرح لا يخلو في استنباط الحق
بمقتضى اختلافه في اسباب العدالة فان الاختلاف في علة الحكم كالجرح في بعضها وتبين الحق على عدله
في بعض اخر عند منصف العدالة بكون الاضرار عليه غير تارة كبر الزكوى مع علمه بفعله لا يفتح عندنا وهو
فادح عندنا كما هو في الحق كبر الجرح بما ليس بجرح كما سمعنا من الهداية كذلك الحق كبر التعديل بما ليس بجرح
فقد وثق بعضهم بمضار في تحيد وحسن منه مع ان ذلك بشرطه فيه العدالة وهو الثاني ان الاختلاف
على العدالة لا يحصل الا بالعارض مدة طويلا وبلا حقة المزاج والظواهر في فضاله واعماله وعبدانه وعلته
حق يعرف منها باطن من ظاهر وحسن من باطن وخلفه من مظهر في ذكر هذه الامور يقتصر على تعديلها
العدالة كبره بشئ ذكرها لان ذلك يجوز العدل في قول لم يفعل كذا لم يترك كذا فعل كذا وكذا فيجب جميع ما يفتن
فعله او تركه وذلك شاق جدا لاختلاف الجرح فانه يكون فيه معانيه صلبة ومعينة كبره واحكامه من غير ان يكون في
عهد بالنسبة اليه في ان احدا من يقول باختيار التعديل في العدالة من غير ذكر المزايا والعيوب المذكورة وانما يظهر
ذكراته صاحب تلكه او حسن الظاهر ونحو ذلك من الاقوال في العدالة لا يخلو في ذلك ما يشق فيه كالجرح مع ان التعديل
سقوطه ان قام على عباره دليل فثبت **تجزئة القول الرابع** من **الاول** ان اللبس كثير ما يقع في
العدالة لاختلاف الجرح والحق فاجاز انما يشهد من حرقه بالاعمال يحتاج الى ذكر السبب كما في ما رواه الحسن بن النعمان
بما يخلو في العدالة فانه انما يشهد من حد من الحديات مظنة الخطا فلا بد من ذكر السبب عند الحكم كمن خطا
من صوابه فيعمل عليه عندنا كما وقد بان اللبس يقع في الجرح انهم فكثيرا ما ترى فيسبق جمع لشخص لا يربس فادحا
في العدالة كما سمعنا من الهداية النعمية عليه والاحتياط بالعدالة والكان ناشئا عن حد من ان لا يكون محدس
الحاصل من استبانه من الجرح فاما ان جعل فيها ما يجوز لها من غير تفسير لا صافي الحق والعدل ولا
الخطا واما ان يطلب تفسير فيها **الثاني** ان مطلق الجرح كاف في ابطال الوثوق به وانه الجرح وشهادته يثبت
مطلق التعديل كذلك الناس الى الشاع على الظاهر فلا بد من ذكر السبب في جرحه من ان الجرح ايقه بما
الاختلاف في استبانه فكيف يكتفي بمطلقه في ابطال الاعتماد مع ان الناس الى الشاع على الجرح اغلب اقرب الى
طباع الناس من العدالة لاعتدائهم كبر من الظن مضانا الى ان شاع على الناس على الظاهر في العدل
من حق القول الصحيح عندنا من اخرى اصحابنا لا اكثر متقدم بهم وهو كون العدالة عارضة تجرح

الظاهر

فما يعتبر في التعديل

٩٥

الظاهر من هذا **تجزئة القول الخامس** على **الثاني** هو **تجزئة القول الثاني** على **الثاني** هو **تجزئة القول**
سدقتم ما ذكره في انواع من حيث اني ابيها ما انا فادح كذا ان طهره فيعدل ذلك لانه قد هو تحت نفسه في نفسه
لا يبرر ذلك ولا يثبت به ولا يصدق به فانه قد سمعنا من الهداية لا يكون كذا في نفسه
عدله في ذلك فانه قد سمعنا من الهداية لا يكون كذا في نفسه
تعالى كما في الاطلاق عندنا في هذا التعديل شاهد الحكم في **تجزئة القول الثاني** واما على الحق التفسير في
الاول في بيان الاطلاق عباره التفسير في صورة الخالفه لا وجه له من عدله من ان يشهد بالعدالة
لغيره فيقول كما من حرم من عدل **تجزئة القول السابع** من **الاول** ان اللبس كثير ما يقع في
العدالة لاختلاف الجرح والحق فاجاز انما يشهد من حرقه بالاعمال يحتاج الى ذكر السبب كما في ما رواه الحسن بن النعمان
بما يخلو في العدالة فانه انما يشهد من حد من الحديات مظنة الخطا فلا بد من ذكر السبب عند الحكم كمن خطا
من صوابه فيعمل عليه عندنا كما وقد بان اللبس يقع في الجرح انهم فكثيرا ما ترى فيسبق جمع لشخص لا يربس فادحا
في العدالة كما سمعنا من الهداية النعمية عليه والاحتياط بالعدالة والكان ناشئا عن حد من ان لا يكون محدس
الحاصل من استبانه من الجرح فاما ان جعل فيها ما يجوز لها من غير تفسير لا صافي الحق والعدل ولا
الخطا واما ان يطلب تفسير فيها **الثاني** ان مطلق الجرح كاف في ابطال الوثوق به وانه الجرح وشهادته يثبت
مطلق التعديل كذلك الناس الى الشاع على الظاهر فلا بد من ذكر السبب في جرحه من ان الجرح ايقه بما
الاختلاف في استبانه فكيف يكتفي بمطلقه في ابطال الاعتماد مع ان الناس الى الشاع على الجرح اغلب اقرب الى
طباع الناس من العدالة لاعتدائهم كبر من الظن مضانا الى ان شاع على الناس على الظاهر في العدل
من حق القول الصحيح عندنا من اخرى اصحابنا لا اكثر متقدم بهم وهو كون العدالة عارضة تجرح

فِي نَعَامِ رُضٍ الْجُرُخِ وَالنَّعْدِ

في وجهه ان اذا انما صار ضا لان احتمال اطلاع الجارح على ما خفي على المعتد معارضه احتمال اطلاع المعتد
على ما خفي على الجارح من عقد التوبة والملك ولا انما صار ضا لظن حيا الى اصاله العدة في السلم وفيما لا يرد
اصاله العدة في السلم معونة او حيا انك في محله وبما ان قول الجارح نفي ثبوت المعصية الفعلية ولا يحجر
عن الرد وحكمه على الاصل ان الذي هو مثل تعديل وثالثان نردم عند تحقق المعارض هو الناس المرخ لا
الساظف واما ان ذلك يكون من تعدد التعديل على خرج بل هو طرح لها ورجوع الى الاصل ثالثا انها التفصيل
بين صوري امكان نفع بينهما بحيث لا يردم نكاح حدهما في شهادة كاداة للمركي هو عدل في الجارح وانه يرد
انقرون للمركي تماشهد ملكه وهي لا تنقوص عصية حوسا في صدر الحرم منه بمحتمال بين صوري عدل امكانه
كالوعد الجارح المستع ما المعتد كما قول الجارح وانه في اول الظاهر من ابو غلال في خبر يعرف المعتد
ان راسه في ذلك بوقف عليه حتى يقدم الجرح على الاول لانها تجحان محتملا فعمل بهما مع الامكان
لرجوع والمرجحان من الاكثرين في العدة والاربعية والاضطية ونحوها على الثاني فعمل بالراجح وبذلك المخرج
ما خفي على المعتد من الرجوع في الرجحان عند معارض التفسير في التيقن الرجوع وجب التوقف للمعارض في الرجحان
الرجوع من غير ريب حان شهد الثاني في الدية ونحوه في غيرهما رابعها هو الثالث مع التوقف
في الخصومات بين مقتضى وهو الحكم على الرجوع في وقت عدل ان مقتضى القاعدة في صوري معارض التفسير هو التوقف
والتوقف ان يكون اصله التوبة في الرجوع الى الرجوع بالاكثرية والاعدية ونحوها في معارض التفسير
في الامداد تماهول بل حاصر يقتصر على موزون بوقف في غيره خلاصتها التفصيل بين ان صار ضا في
اصل ثبوت ملكه وملكه كان يقول احدهما عدل وملكه رد في الثاني هو عشار في جميع ما مضى من عصبه
بالمعارض ونساقه والرجوع الى الاصل لوجوه ومباني فتدلى على ملكه وبين ان صار ضا في مجرد صدور
المعصية عند بغيره قول المعتد بغير علمه ان ملكه قد ثبت بقوله وقدنا فقام حيث صدر والمعصية
وعكس وجه الى اصاله العدة وهذا القول افرقة مسئلة معارض التفسير في باب الفضل ان نتيجة البينة لها
لبث من الساطع والاطيان التي تقع فيها المرجحات الخطية وانما هي من باب التعبد ولا صرح للمرجحات الخطية في
مسئلة عند تقوية الساطع الخطية التي هي الساطع في الرجوع لان الاظهر هنا هو القول الرابع لان اعتبار التعديل
هنا من باب الساطع والاطيان انما استظنا فيه عشا العدة ولا يربط مدخلية المرجح الخطية الاطيان في جانب محضا

مفتی

فَمَا بَعَثَ فِي تَصْحِيفِ السُّنَدِ

[illegible]

104

2

1. 2

مجلسه معارف
از آقای علی قزوینی
طاهر البصائر

في فروع نصيح السند

[illegible]

في فروع تصحيح السند

[illegible]

فما يدل على التعبد

١٠٨

في مفهومه وكراني الوثوق بالنسبة الى الصبط وانوى تايد الاستفاد القبط بعد الشا على عبار ما بهما يكون
 في حق الرجال لولا دلالة المذبح والوثوق ونحوهما على القبط لكان مدحهم وتوقيرهم من غير نصيح بالقطط خالبا عن
 فاعلم انهم في بعض الرجال القبط ما كبرهم وتماذكرا لظهور حالهم الوافق على القبط الاول مع شواهدهم
 اشانك **ومنها قولهم** تقدره حينا يستعمل في كتب الرجال مطلقا غير تقييده بما كلف عن شواهد الذهب
 يكون في لغة التركية التي عليها النصح باصطلاح الشا عن الشهادة جمع باستفاد اصطلاحهم على اربعة سلك كما
 انصاح من قولهم تقدره حينا يستعمل في كتب الرجال مطلقا غير تقييده بما كلف عن شواهد الذهب
 تشرقي عندهم عن قولهم عدلى قولهم تقدره حينا يستعمل في كتب الرجال مطلقا غير تقييده بما كلف عن شواهد الذهب
 وثوق من يساوي سموا وكره او يثلب هو على كره فقولهم تقدره حينا يستعمل في كتب الرجال مطلقا غير تقييده بما كلف عن شواهد الذهب
 خط هانك كل مجزى الاصل والعليق هانك لا لفظ جند استمر اصطلاحهم المذكور مع ما تشرقي حكاية من
 كلام كل ذي اصطلاح على مصطلحه عند هذا الفرقة على اختلاف كفي بالحق الباقى في شواهد استمر اصطلاحهم
 مضافا الى ابدانهم هذه الحق الشيخ محمد بن زاذان قال لفاش تقدره حينا يستعمل في كتب الرجال مطلقا غير تقييده بما كلف عن شواهد الذهب
 وبما تشرقي للمشافعة ظاهر في عكسها وهو ظاهر في عكسها مع عكسها شدة ذلك عند زيادة معرفته
 وعليه جاعل من الحقيقة التي جعل الوجدان الجارية ذلك من استمرات في حق الفاش وغيره حيث قال في التعليق بعد
 نقل عبارة الشيخ محمد بن زاذان في الرواية المتعارفة المسئلة المقبولة ان زاذان عدل ما في الفاش كان او غيره
 تقدره حينا يستعمل في كتب الرجال مطلقا غير تقييده بما كلف عن شواهد الذهب
 ولا تهم وجدوا منهم انهم اصطلاح ذلك في الامامية وكانوا يطلقون على غيرهم مع الفرقة فان معنى تقدره حينا يستعمل في كتب الرجال مطلقا غير تقييده بما كلف عن شواهد الذهب
 ظاهرهم فكان تقدره حينا يستعمل في كتب الرجال مطلقا غير تقييده بما كلف عن شواهد الذهب
 الاستفاد كان حاله من قبل في حق تقدره حينا يستعمل في كتب الرجال مطلقا غير تقييده بما كلف عن شواهد الذهب
 اعتبارا كونه اميا ضابطا في القيمة بالقياس فعملهم مع بناتهم على الشرايط القبط انوى شواهد على استفاد القبط هذه
 لفظه فاما كل يظهر ذلك مكان استفاد القبط من خارج مود لاصل والعليق على ما تشرقي حكاية من قولهم تقدره حينا يستعمل في كتب الرجال مطلقا غير تقييده بما كلف عن شواهد الذهب
 مع ذلك الشب على شواهد الذهب الا على ما احدها ضابطا لاصل والعليق لم يروى مضافا الى القويين بما يقتضيه في
 ذرية القبط البروق الشواهد وناظر في وثوقه في شواهدهم ووثوقه في شواهدهم ووثوقه في شواهدهم

دوني

في الفاظ التعبد

١٠٩

دوني فاعلم انهم في بعض الرجال القبط ما كبرهم وتماذكرا لظهور حالهم الوافق على القبط الاول مع شواهدهم
 اشانك **ومنها قولهم** تقدره حينا يستعمل في كتب الرجال مطلقا غير تقييده بما كلف عن شواهد الذهب
 يكون في لغة التركية التي عليها النصح باصطلاح الشا عن الشهادة جمع باستفاد اصطلاحهم على اربعة سلك كما
 انصاح من قولهم تقدره حينا يستعمل في كتب الرجال مطلقا غير تقييده بما كلف عن شواهد الذهب
 تشرقي عندهم عن قولهم عدلى قولهم تقدره حينا يستعمل في كتب الرجال مطلقا غير تقييده بما كلف عن شواهد الذهب
 وثوق من يساوي سموا وكره او يثلب هو على كره فقولهم تقدره حينا يستعمل في كتب الرجال مطلقا غير تقييده بما كلف عن شواهد الذهب
 خط هانك كل مجزى الاصل والعليق هانك لا لفظ جند استمر اصطلاحهم المذكور مع ما تشرقي حكاية من
 كلام كل ذي اصطلاح على مصطلحه عند هذا الفرقة على اختلاف كفي بالحق الباقى في شواهد استمر اصطلاحهم
 مضافا الى ابدانهم هذه الحق الشيخ محمد بن زاذان قال لفاش تقدره حينا يستعمل في كتب الرجال مطلقا غير تقييده بما كلف عن شواهد الذهب
 وبما تشرقي للمشافعة ظاهر في عكسها وهو ظاهر في عكسها مع عكسها شدة ذلك عند زيادة معرفته
 وعليه جاعل من الحقيقة التي جعل الوجدان الجارية ذلك من استمرات في حق الفاش وغيره حيث قال في التعليق بعد
 نقل عبارة الشيخ محمد بن زاذان في الرواية المتعارفة المسئلة المقبولة ان زاذان عدل ما في الفاش كان او غيره
 تقدره حينا يستعمل في كتب الرجال مطلقا غير تقييده بما كلف عن شواهد الذهب
 ولا تهم وجدوا منهم انهم اصطلاح ذلك في الامامية وكانوا يطلقون على غيرهم مع الفرقة فان معنى تقدره حينا يستعمل في كتب الرجال مطلقا غير تقييده بما كلف عن شواهد الذهب
 ظاهرهم فكان تقدره حينا يستعمل في كتب الرجال مطلقا غير تقييده بما كلف عن شواهد الذهب
 الاستفاد كان حاله من قبل في حق تقدره حينا يستعمل في كتب الرجال مطلقا غير تقييده بما كلف عن شواهد الذهب
 اعتبارا كونه اميا ضابطا في القيمة بالقياس فعملهم مع بناتهم على الشرايط القبط انوى شواهد على استفاد القبط هذه
 لفظه فاما كل يظهر ذلك مكان استفاد القبط من خارج مود لاصل والعليق على ما تشرقي حكاية من قولهم تقدره حينا يستعمل في كتب الرجال مطلقا غير تقييده بما كلف عن شواهد الذهب
 مع ذلك الشب على شواهد الذهب الا على ما احدها ضابطا لاصل والعليق لم يروى مضافا الى القويين بما يقتضيه في
 ذرية القبط البروق الشواهد وناظر في وثوقه في شواهدهم ووثوقه في شواهدهم ووثوقه في شواهدهم

في

في فروع الحديث

[illegible]

في الجرح والسعد

[illegible]

فِي مَرْجَعِ الْجُرْحِ وَالْعَدِيدِ

المؤمن المتدين الذي عن الكذب في ذلك نعم كونه اماميا او عدلا على مذهب اهل البيت او غير الاماى بعد الله تعالى قوله
هو عدل كان ظاهر حاله بالظهور النوعي والادلة العادلة عند وفي مذهبه فلهذه موافقة مذهب المشهور لمذهب
الشاهد هم لو اخرج من الخارج الزام الشاهد بالاصطلاح العادى في لفظ الثقة والعدل كان لازم وبالله و
في مذهب اهل البيت من لفظ الثقة الاماى بعد الله تعالى ولو شئت انى من مذهب الاصطلاح فالاصل العدل فظهر ان ادراك
سقوط ما حصل من بعض اهل البيت من طلاق لادلة قول غير الاماى بعد الله تعالى كونه المشهور له اماميا بالمعنى
عادلا بمذهبنا ملاحظا ما ذكره واثقل الشرايع ان ادلة العدل من اهل البيت لاجال ان فلا يثبت ثقة فغيره من غير
استقرار الاصطلاح في لفظ الثقة وبدعى استفاضة عدالة الراوى وكونه اماميا من الغرائز الخارجية لا نقبدا الشاهة
الذ يورث لا يورثه عن الكذب ما عند من لا يراى استقرار الاصطلاح ففما الشهادة المذكورة انه ليس فيه مجموع
ثلاثة لا بد على التمسك جميعها او بعضها منصوص في قوله دليل على ثبوتها بعضها لا يمكن ذلك معارضه بالعدم بوجه
دليل على ثبوتها جميعها كما ثبتت معارضه ووجه وقوع في مناقضة ذلك في تعارضه ويحمل بعد عدم
ولانه لو لم يرد في بعضه غير من كونه حتى على تعارضه من استقرار الاصطلاح لان الاصطلاح المذكور قد
ثبت استقراره عند ثبات الثقة لشخصه بها عن شخصه فانما الخاص من ثبوتها في بعض الروايات
في حقه لفظ الثقة وثبت بدل على زيادة المدح كما خرج من مجموع روايات الشاهدين في الحديث ولكن في جملة
جميع من اهل الثقة منهم ان يرد في الروايات من جملة الانبياء في قوله ثقة ثقة في الاصل والثبوت في الثاني وحسنه
ما حمل بعضها ان يكون ما وقع فيه جمع بين هاتين نفسيين حتى على طريق الانبياء لا الكبرياء ثم تحققت استفاضة فكره
وبعد هذا الاحتمال حرم جمع بين روايات رجاله بالكبرياء لابطال خلق كلام السابقين عليه عن الفرض
ليبار الله منه وفيها فوالله في الحديث في الروايات ولا ريب في اقله المدح التام وكونه
معتدلا ايضا فيكون حكمه حكم الوثوق في لانه على كونه اماميا واجلا استظهروا بها بعض من عاصره من الاجل
ان كلامه بل جازم بذلك في اخر كلامه حيث قال لا ينفى الشاهة في استفاضة امامية منه على حد استفاضة من طلاق
استفاضة مالم يخرج بالتحلاف انتهى بل مقتضى ما ذكره الوجه بالبرهان دلالة على عدالة اهل البيت فيكون حديثهم
يقصم رواية المعارف المشهورة فظهر ان مقتضى الروايات نفسها لا ينفى الشاهة في ثبوت العدل والبرهان
لاحل الاعتماد على قياس ما ذكره في الوثوق في الشهادة الواحد وما يحكم على اعدائه ثقة في موضع اخر بانه مقتضى

في الفاظ المدح

[illegible]

في الفاظ المذبح

العدل بل لما جعله مقادير التوفيق هو كما ترى فان الاعتماد على كلمة اقم من عند النفس وصحتها قولهم كثير
المرئى على الرتبة وهو من لفاظ المدح الا اقم من العدالة وفي الحديث عرفوا منازل الرجال على قدر روايتهم
عناى منازلهم ومن اتيهم في الفضيلة والفضل وسميها قولهم صاحب الامام العلاف عليه السلام فان رتبة في قوله
بل في التعليق انه ما زعم بعضهم انه يرد على التوفيق فيه مظهر احدى رتبته وجه النظر بان يرى الواحد من في صاحب
جميع من المعصومين عليهم السلام لا يوثق به فليست انما في المدح مظهر كونها رتبة لعل في رتبة رتبة لاظهار
كونه من بعض رتبة بشانه ومن هنا يظهر الحال في قولهم موافق الامام العلاف عليه السلام قد تكفى رتبة رتبة
مسند الصادق عليه السلام انه قال هم بعضي موالية عتقوا عنهم وفضلهم معني فيهم خائف فاخذت ذنوبه ولا
على ذم بعض موالية فلان رتبة قد جعل عتقوا العتاة للعدل رتبة جعلوا الرتبة الاولى التي هي على
الرتبة قولهم اولئك الناس اولئك الناس واعل الناس واحفظ الناس واحفظ الناس ورواها
الرتبة الثانية وهي قولهم ثقة او متق او ثبت او حجة او عدل او حافظ او ضابط مع التكرير بان يوثق ثقة ورواها
الرتبة الثالثة وهي الفاظ المذكورة من غير تكرير ورواها الرتبة الرابعة وهي صدق او حجة الصدق ولا بأس بـ او
عالمون او خبايا وليس ببار ورواها الرتبة الخامسة وهي قولهم كتب حديثه ويطرفه ورواها السادسة وهي
قولهم صالح الحديث هذا الذي نقلت مقالهم والافهم في ذلك خلافا لاقوال طوائف من رتبها العدة العتاة
فيها وابتنائها على المراتب **المقارن الثاني** في سائر اسباب المدح واما رتبة رتبة ذكره فذكرها لبيانها لئلا
توحدة في التعليق فمنها كونه وكلا لاحتلا لائمة عليهم السلام فانه من اقوى امارات المدح بل الوفاة والعدالة
لان من المنع عادة جعلهم عليهم السلام غير العدل كجلاسيما اذا كان كجلا على الزكوات ونحوها من حقوق الله تعالى
فدفع المولى الواحد في رتبة ابراهيم بن سلا بان قولهم وكل من دون اضافته الى احد لائمة عليهم السلام لئلا
يفيد للكل من كل صلاح المفرد على الرجال من اصحابنا انهم اذا كانوا على كل رجل من رتبة وكل احد منهم
عليهم السلام فلا يجعل كونه وكل في رتبة فانه هذا ما لا يربا فيه من مآثر كلامهم وعرو لسانهم ثم من غير رتبة
وكانت لهم معترفون لا يمتد عليهم ومنها ان يكون ممن يركب رتبة الثقة والجليل او يفتلوا محجبا وابتدع
ما عليها فانه يكشف عن جلاله وكذا لو خص الكائنات المجمع عليهم بها كما انفق كثير وكذا الحال فيما مآل الفضل
والتفاني في رتبة ابراهيم بن سلا ورواها من الادلة فوجبة تجمع بينهما او يخرج من غير حصة ومنها كونه

جمع
 من قال ذلك في نفسه
 القوت حاله على قدر
 وقاقت ما العام قال من
 وزنها على المراءى
 فقلت كنت في
 فقلت عاينة أو غير
 فقلت عاينة أو غير
 فقلت عاينة أو غير

في جملته من الفاظ المدح

كثير الروايات فانه موجب عند الشهادة للعمل بروايتهم مع عدم طرد رتبة عن الجسلي اقلية فانه على وجه التحصيل التساوي
ان الظاهر يكثر في الروايات عن غير عتد من ائمتنا وبطلان بعضها من كثير من التزم في كثرة الروايات من اسبابها تنوع وتفاوت
والقول فيمنها كونه من رتبة غير ائمة جماعة من الاحبار فانه من امارات الاعجاز عظيمه بل ان هذه الحجة شرعية
العدالت في الروايات بنوع كونه من امارات العدل بينهما وبكبر الروايات عن غير ائمة وعصا من بطون على ايماننا
عن الجاهل والشقاق ما في بعض التزائم مثل صلح بر الحكم من تضعيفه مع ذكره لا حتى نعداه ببعض
الخارج وان كان الجماعة من عليه اختلفت في امارات الظنية غير عتد من جعل ذلك من رتبة غير ائمة
الامة اماره قويه وكونه معتد منها روايتهم جماعة من الاحبار عتد من رتبة غير ائمة
رواية الجليل والاعلاء عنه على الاطلاق من امارات الاعلاء والقوة وفيما سطر من غير ائمة
في الروايات عن الجاهل وتفاوتها من امارات الوافد والادنى جعل ذلك من امارات القوة والاعلاء
رواية الجليل عنه ومنها روايتهم صفوان بن يحيى وابن ابي عمير عنه فانه ما حصلته في الروايات
روايتهم في العتد انما هو بان الاصل بقدر ما حصل من الروايات في رتبة غير ائمة على قول من رتبة غير ائمة
وقرئ بينهم على من الحسن الطاطري ومنها روايتهم عن محمد بن اسماعيل بن محبوب او ضعيفين شبه رتبة غير ائمة
روايتهم كلاهما اماره التوثيق لا رتبة في رتبة ائمة المذكور في رتبة كل منهما تسوية عن ائمة رتبة غير ائمة
غير بعيد لانه لا بد على ما اوردناه لان روايتهم عن الثقات وروايتهم عن الثقات غير ائمة رتبة غير ائمة
عنه وانما كان يدل على التوثيق لو كانت العبارة تسوية لروايتهم عن الثقات ولروايتهم عن الثقات غير ائمة رتبة غير ائمة
ومنها كونه من رتبة غير ائمة عن الثقات فالامارة مدح وامارة للاعتماد وانت غير ائمة رتبة غير ائمة رتبة غير ائمة
وامرهم لو قيل في حقهم رتبة غير ائمة عن الثقات دل على المدح ومنها روايتهم على من الحسن بن فضال من الروايات عن غير ائمة
فلانها من المرتجات لما ذكره في راجعهم تلك الوجوه في رتبة غير ائمة فلانها مدح عن ضعف كان فمحمدا ولم يرد عن
ابيه شيئا انتهى ولا بد على ما اوردنا اشارة كافي لان رتبة روايتهم عن الضعيفين يجمع مع كون من رتبة غير ائمة رتبة غير ائمة
ضعيفا لانهم لم يثبت بعد روايتهم عن ضعيف بل رتبة روايتهم عن ضعيف فلا بد من رتبة غير ائمة رتبة غير ائمة
عنه وبقي ما فانه اماره الاعتماد عليه كما هو ظاهر وقد اعترف بذلك المتحقق في رتبة غير ائمة رتبة غير ائمة
كثرة روايتهم عنه بوجه العمل بروايتهم من شواهد الوفاة فاعني فيه بغير ائمة على ذلك روايتهم عن رتبة غير ائمة

في جمل من الفاظ المدح

١٣٢
 قد يكون من ايمانها على ما ذكره بطريق في ومنها رواية القمعي عن شخص مشهور الاسم واكثرها منها مع علانية
 يبره عن القمعي فانه امانة الاعتماد عليه بما اذا كان الراوي من طبع على التجاليد روايتهم عن الجاهل وكون الرواية عنه
 كذا من غير واحد من المشايخ ومنها اعتماد شيخ على شخص هو كونه معتمدا عليه كما هو ظاهر وظهر من التجاليد والاعتماد
 في منقذ على من يصدق فينبه فان كان جمع منهم اعتمادا عليه فهو في مرتبة معتد بها من الاعتماد واما بشي الى الوثائق
 سيما اذا اكثر منهم ونصوصا لا محظوظا لظواهر المطلة ونصوصا اذا كانوا من طبع على الرواية عن الجاهل وظواهر
 ومنها اعتماد القمعي عليه وروايتهم عنه فانه امانة الاعتماد على الوثائق في الرواية كما هو ايجاز في الرواية كذا
 شيء فانما هو عليه بكتفي عن عمد فانه من ذلك اعتمادا من الضمير عليه وروايته عنه ومنها
 ان يكون روايته كلها او جلها مقبولا للوسيلة فان ذلك امانة كونه مدحا بل معتدا وموثقا في الرواية ومنها
 وقوعه في سند حديث فيضع اتفاق الكل او اقل على صحته فانه اخذ بلا على الوثائق كما لا يخفى على من راجع التعليل في
 راجع محمد بن اسماعيل البغدادي واحمد بن عبد الواحد فاقول ومنها وقوعه في سند حديث صدق الطبري في
 عرجته فان التكون عنه القمعي من غير ما يكتفي عن عمد فانه من ذلك اعتمادا من الضمير عليه وروايته عنه ومنها
 ومنها انكار الكافي والقمعي من الرواية عنه فانه اخذ بلا على قوله بل وناقته كما لا يخفى على من راجع التعليل
 في محمد بن اسماعيل البغدادي خلاصة واثار ومنها رواية القمعي الجليل عن غيره من واحد عن مصطفى او مقيد
 من حاسان له عندك ان هذه الرواية قوية غاية القوة بل والحوي من كبر التصحيح وروايته عن الصحاح يتألف على انه بعد
 الا يكون هم تغرير في اقل تلك جهة ان كل ظاهر ضرورة كون المدار على الظن وهو لا يحصل من مجرد الاستبعاد ثم
 انه على الحق الشيخ محمد بن قاتر في الاقل من غيره من غير واحد عند وبنه من التصحيح خوفا من ان يعمل من سبل
 في المدار لا يضر رسلها لان في قوله غير واحد شاعرا بثبوت مدلولها عند وفي تعليله ناقلة ومنها رواية
 اسفة التعليل عن سبله فله فان علم ان منهم ثقة فظاهر صحة الرواية لان هذه الاضافات في العموم والافان علم
 من مشايخ الاجازة او منهم من جملتهم فظاهر انهم جميعا وقد عرفنا الوجه كذا الحال فيما اذا كانوا او كانوا منهم من هو مثل
 شيخ الاجازة والافان قوية غاية القوة مع احتمال الصحة بعد الخلو عن الثقة فانه من روايتهم عن سبله من قبل
 الاول من جملتهم العبيد وهو ثقة وثقة برون عن القمعي هو من جملة الشيخ فله ومنها ذكر الجليل شخص
 او من ثقاته بكتفي عن ذلك الشخص بل يلائم ذلك فلا يخفى ان ذلك في خامس نيهان المسئلة الخامسة فراجعه

في الفاظ المدح

١٣٣
 او يقول القمعي احسب الاطلا والوثوق قد اودعها في ظاهرهم اهل من لسانه فاني لم اجد له ريبا بل على غيره
 يكون الواسطة هو من ثبوت ثبوت القمعي في الرجال لا يستلزم عنه من الرجل جهة منته ومنها بنو القمعي
 حديثي القمعي في وثوقه وبنو القمعي في حديثي حصول مقصود من ظاهره حديثي كونه في وثوقه
 لا يجمع احق بصلاحه من كونه من ثقة مدح بالهوية له في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه
 في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه
 ولما اعتدوا كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه
 وسائر الادلة والامارات لا يجتمعون على ثبوت مدح هذا ومن سبل الطن مقولة الجدة
 من ان يبره بقله احد مع انه على هذا لا يبره بوجه من وجه بل لا يبره بوجه من وجه بل لا يبره بوجه من وجه
 اعتمادا من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه
 فاقول اني قلت لعل وجهنا قلنا في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه
 عند غير من حصل اعتمادا من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه
 في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه
 من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه
 وسائر من مدح بنو الفضل والفاطمي في ثبوتهم على سبل الطن في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه
 نقل الشيخ عن الفاضل جلاله في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه
 ذلك من وثوقه شهادة بالوثوق وهو غير بعيد على القول اوجب فله عن حق الشيخ محمد بن
 العمل بروايته وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه
 لهم في انفسهم باعبار هذا مكان اجماعهم على العمل بروايته غير القمعي سيما مع اختلاف مشايخهم واعتبارهم منهم
 الصداقة قلنا ان من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه
 محمد بن ابراهيم قال شيخنا ابو جعفر في موضع من كتبه ان الامامية مجمعة على العمل بروايته التكون عقلا ومن ثباتها
 من الثقات واطن ان وثوقه التكون في اخذ من قول شيخنا ومن ثباتها من الثقات واطن ان وثوقه التكون في اخذ من قول شيخنا
 المدح في ان التكون بغيره من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه من كونه في وثوقه

شاهدنا في هذه المصنوعة الجميلة من المفاتيح الثالث

4. 7. 2

في المأط ثم والفتح شمساً فاسق مثله شارح الحديث وصلى الحديث من قول من خلق الحديث
كنا ولا شمس كونا كونا من مائة مائة في المأط والفتح شمساً فاسق مثله شارح الحديث وصلى الحديث من قول من خلق الحديث
وليس مشكور وخودت من استر من حد فاطم فاسق مثله شارح الحديث وصلى الحديث من قول من خلق الحديث
فولهم غلال ومثله اصل من حد فاطم فاسق مثله شارح الحديث وصلى الحديث من قول من خلق الحديث
ونحوها من كلامه ادم كيد وفيها انوار من حد فاطم فاسق مثله شارح الحديث وصلى الحديث من قول من خلق الحديث
ونحو ذلك من كلامه ادم كيد وفيها انوار من حد فاطم فاسق مثله شارح الحديث وصلى الحديث من قول من خلق الحديث
جمع منهم ما في الحديث من كلامه ادم كيد وفيها انوار من حد فاطم فاسق مثله شارح الحديث وصلى الحديث من قول من خلق الحديث
في السنة مثل كذا من غير هذا التصريح واما الفادة الفصح في قول الرجل كذا الفادة
الطلاق لم يكن فيه كسر او غيره على المأط فاسق مثله شارح الحديث وصلى الحديث من قول من خلق الحديث
الرجل ويجوزون لسهل كذا من مائة مائة في المأط والفتح شمساً فاسق مثله شارح الحديث وصلى الحديث من قول من خلق الحديث
كثير ما هم المأط على الشارح فاسق مثله شارح الحديث وصلى الحديث من قول من خلق الحديث
الماط مصطفي الوالد من نفعنا او المأط فاسق مثله شارح الحديث وصلى الحديث من قول من خلق الحديث
او القوي او المأط فاسق مثله شارح الحديث وصلى الحديث من قول من خلق الحديث
مقصود على المأط فاسق مثله شارح الحديث وصلى الحديث من قول من خلق الحديث
عند المأط في الوارد التي لا يمازها من فيه فاسق مثله شارح الحديث وصلى الحديث من قول من خلق الحديث
عند الفريضة وفيها انوار من حد فاطم فاسق مثله شارح الحديث وصلى الحديث من قول من خلق الحديث
اي يشار الى رواية من غير التمسك فاسق مثله شارح الحديث وصلى الحديث من قول من خلق الحديث
عليه حديثه واما الحديث اسم فاعل من وهو اي ضعف في الغاية قول وهو المأط فاسق مثله شارح الحديث وصلى الحديث من قول من خلق الحديث
كأنه من شدة ضعفه وسقوط عبارته وكذا ليس من جهة الحديث فاسق مثله شارح الحديث وصلى الحديث من قول من خلق الحديث
في حديثه وفي لانها على الفصح في السنة والوجه من مقتضى مصرهم الى السناد واما الرجل من قوله فاسق مثله شارح الحديث وصلى الحديث من قول من خلق الحديث
هو الفصح في وانه ما ذكرنا من بعيد الوثوق ما حديث رجل ما لم يكن يثق بنفسه فاسق مثله شارح الحديث وصلى الحديث من قول من خلق الحديث
لو كان ضعيفا في نفسه من لا يلازم من باب ما ذكره من فيقول الرجل اضعف في نفسه ظاهر تقيدها ضعف في نفسه

في الفاظ القدح

هو عقد في نفسه الذي يبين تقديرا في الحديث مصنف في الحديث ظاهر ضرورة كون الوفاة مستلزمة للوفاء بالوعد
الحديث غير ملائم للحق ومنه استظهر بعض الأصول في الوجه الثاني من أدلة إبطالها في الأول حيث
التمهيد الثاني في البداية عند مضطرب الحديث منكره وليست من الفاعل الجرح وكفى هذا إلى الأول في
النوفى الواحد من قولهم ضعف الحديث بين ما يمد من المبادئ المروية حيث لم يعد التامل في ذلك الضعيف
على الخارج يكون ضيفا عند يمدون منه ذلك ثم عزى في قبة العبارات بشكل ظهور في القدح في المعنى عند
كونها من التناجح وضعف الحديث على رواية المناخير وانما هي استمار جرحه في رواية الضعيف في معناه التزج ومنها
تفاوت في المرحوحة فضطرب الحديث أشد بالقياس في الثاني هكذا ثم إن ما ذكرنا ما هو مما إذا ضيفت الألفاظ
المروية في الحديث ما قام مع عدم الأصالة كقولهم من رآه وسافه وراهي وليس تحت ونحو ذلك فلا ينبغي التامل
في أمانتها في الرواية نفسها بل عند ما في البداية من الفاظ الجرح ومنها قولهم ليس بذلك الثقة أو العدل
والوصف المعبر به ذلك عده في البداية من الفاظ الجرح وحكي الوحيد عن جرح الجرحي الأول عند قولهم ليس
بذلك قائم فالجرح لا يخلو من تأمل لا محالة وإذا لم يجر بحث بوثوق وثوفا ما قلنا أنكل منه نوع وثوق من قبل
قولهم ليس بذلك الثقة ولعل هذا هو الظاهر في خبره مدح فاقيل في قوله لا تضمان ما في البداية وما ذكره
في طريقة الإفراط والتعريض وإن أظهر كونه ليس بذلك حاصره في عدم جرحه على الجرح ونحوه لا محالة في الرواية
لأنها في ظهور اللفظ في الدم وأما قولهم ليس بذلك الثقة ونحوه لا يخلو من التناجح ما قد ذكر ومنها قولهم
وخلط في معنى المبال عن بعض حاله عصاره لاجتهاد ظاهر في القدح الظهور في فساد العقيدة ثم قال وفيه بطلان
المراد ما مثال هذين القطع من لا يبال عن يده وعن اخذ جمع بين التعمير والباطل والتعمير وليس
هذا طعنا في الرجل ثم قال ولو كان المراد من هذا العقيدة كيف يقولون من الذين يحسدون على ما في أيديهم
مخلط وكيف يقولون في آذان على من يحسد العقيد مخلط مع عدم تأمل من أحده كونه أميا في حشر في محدث جعفر
والأحد من بطر بعد عزله كونه كثير المزايا في العلم والفضل فإن كان يباين أهل الحديث ويعلق الأسانيد
بالأخبارات وفي فهمت ما رواه غلة كثير قال ابن الويد كان صبيعا مخلطا بما يستند فلو كان جازي من
أن كان في صبيحا بطل ما قلنا في الكلمة ما كانت تدل عليها من ذلك من أن لا يباين أهل الحديث مع الشيخ
رجل في التهور كالنور على الظهور وفي رعدة محدثين ومنها ما قيل في من أصحابنا وأما في الرواية فليقل التخليط فلا

في الفاظ الذم

وذكر في بيانها معنى ما قلنا وصحح فيما قلنا في قوله من كذب عن كذب صاحب الألفاظ بالبيان من قوله تفسير ما
ما به خلط وعزى في الحديث فان قلت الأصل ما قلنا في الجرح فلا خلاف قلت عند
نصحت الكلمات المذكورة من أن خذ من الخلط وهو الخط أي الجرح والأصل في قوله أي صاحب الأصل
لم يفتق حقيقة ثانية عند تقييد ما ذكره الجرح ومنها ما رواه في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل
بأنه لا يقبل قوله لا يبعد عليه لأنهم الوجه في هذا التفسير في جعل من يتناجح من كذب موافقا
يكون لها من غير العسوق العاكلا بل على الخاص فلا يكون من كذب في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل
لأنه كالعلة غير بعيد بل لا حظ في بعض حرم الألفاظ في حكمها من كذب في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل
حرام الأصطلاح وخلط في حمله في صلبه من الجرح بعد أن يمد من كذب في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل
من أصل الألفاظ والخلط فيكون من كذب في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل
غنا محدث لا يمتنع في أمانته ما يعلق ليد من الجرح ومنه ما رواه في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل
به كعرفت المقام الرابع في سائر السانيد وهو كونه من كذب في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل
والجرح أصله المقتضى من كذب في كذب من كذب عن كذب صاحب الأصل في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل
يمكن أن يكون ذلك يمكن أن يكون كونه من كذب في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل
عده وقامتهم كونه منهم وهو كما نقده في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل
دون رواية المدح عنه وإنما ومنها ما رواه عن كذا في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل
وإذا كان لا يجوز أن يكون من كذب عن كذب صاحب الأصل في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل
الوحيد في المقتضى عند كونه من كذب عن كذب صاحب الأصل في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل
عالمنا من كذب عن كذب صاحب الأصل في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل
الشبهات غير ذلك فيجوز كونه رواية على التقدير أو تصحيح مضمونها عند المخالفين في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل
التأخير منهم لو أنها القلوبهم أو سمعنا أن لهم في كذب أو غير ذلك فليس كذا في كذب في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل
من غير الشبهة بوجه فكان الأولى جعل الأصل عند كذا في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل
تقبل ما فيها ما عده كونه شيئا ولعله في الأمر في ذلك كذا في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل في قوله من كذب عن كذب صاحب الأصل

في أسباب الذم

من ظاهر الدم كما عرفت من العدة منقحة حذيفة قبل في حذيفة كان في أيام من قبل في هذا فقال العلامة
ترجمنا في كتابه عن الشيخ بوبكر بن الحارث في حديث عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
نصف الكلب أبيض فإن النوبة لا تكون إلا عن نيب نهم رفع اليد عن الظاهر المذكور في الحديث والحدود فيه كافي على
بمنظور ونحوه في المولى الوحيد في الزمان المشهور النافل من هذه الجهة كافي في مقرب من نيل حذيفة من منظور
وعبرها وفضل الله منها التوثيق المنصوص في الحديث السابق في احتفال كونها باد بهم عليهم التلاوة وفيه وحفظا
لاصبرهم وأصبرهم أو اعتقادهم الأمانة وغير ذلك من التوضيح في النافذة إلى أن قال وبالجملة تحفظها منهم على الوجه أعلاه
عبد الله النافل في فساد ولا يضل إلا جهاد في فتحه بل تكون في اعتقادهم محبة وطن اخطأوا في جهادهم غير مملوكين
الأصل في أصل السلب القصة وروى كذب سمعت جدي ما حدث به سبلا وأما الكبرياء انهم انهم على جانبهم
وافترقوا لهم ظاهر مع انهم كانوا مستبشرين بهم عليهم السلام وطعن لهم وجعلون إلى حدتهم ويستولونهم عن حول
أما لهم وعبدوا وما كانوا عليهم من نيل بهم من بعضهم فبني في غير ذلك من مثال ما ذكره في ظاهره ما ذكرنا في الحديث
بأنها مشكل في نيلهم التوثيق في الحديث فمثل أمهم قلت نيل وجه النافل في ظاهر الفعل فيخرج بالترقيم في
اختصاصه فالوجه في التوثيق في الحديث ينبغي هذه فدا كما هي على ذلك مع من أخوه وفيها ما في الحقيقة
سواء كان في نفس أو صواب في فروعها وحيث من الكلام في هذا ما في الإشارة إلى أننا في استأثنا العقيدة ليعلم
الادعائها استعلن في كتب الرجال فنقول من فرق في الأسلوب المعنى في العلم العائد لهم من رغب وفيها ما في الكتب
وهم على ما نقل عن الشيخ المصنف أول من شد عن الحق وهم أصحاب الجهاد سمو بذلك لأن اسم أعنان كان كيان فذلك
أن ما نقله في حديثه في كبر أمهم يؤمن عليه فيحصل مع شد على رأسه يقول يا كبر الكبر في اعتقاد هذه الفرقة
أنهم بعد تحسب عليه كل هو في الحقيقة في الله الذي يلا الله الأرض في فسطاط عدل وانه على ما هو في
عائنه حل وصورة مما ينبغي في الباني العفة والتسليم بالعبادة ونحوه في فهم في إمامته في الميراث من غير
دعوة الضمير في حقا وانه كان صاحب هذا كان هو صاحب هذا رسول الله صلى الله عليه وآله وكان على ما
في الحديث في قوله الحق في نفسه الأبناء وتبلى حتى سمع الله في هذا من أهل بيتي الله في كينته كينته في
سليم في نيل الأرض فسطاط عدل كانت خلا وجود فالو كان من هذا الميراث من غير عليه عبد الله لقوله
لما عد الله وأخبر رسوله صلى الله عليه وآله الحديث في جنته وأمره في أنما في أممنا في العالمين في

في الأشرار إلى المذاهب الفاسدة

[illegible]

في الألفاظ التي لا تنفذ مدحا لا فدحا

ان كتاب علمهم في غير من الاصول ما ينبغي ان يفرق بين محمد بن محمد بن نوح من ان الاصول وكتبه
خاصة من الكتب هذا جعل في ايراد الاصول ونبأ خاصا على حسب نظر من اختلف في ان الكتب كتاب وان ارد
ان لها نبأ خاصا لا ينفك عنه الكل فليست كذلك **الثالث** ما حكاه الوحيد عن بعضهم من ان الكتاب ما كان موقفا
ومنفكلا والاصل مع اختياره والارادة ان يكون من الاصول متوقفا **الرابع** ما جعله المولى الوحيد في قوله
من ان الاصل هو الكتاب الذي جمع به مصنفه في حديثه وقد واهاه عن المعصومين والراوى في الكتاب المصنف لو
كان به ما حديث محمد كان مأخوذا من الاصل عابثا وانما يقيد بالاصالة لا يرد على ما كان بعض الروايات في قوله اصل
معصوما لا يؤخذ من اصله بل يؤخذ من نسخة غيره **الخامس** في ما جعل بعض من جازاه من الاصل في مرجع هذه
الافواه جميعا الى انه باحد خصوصيات في تفسير الاصل وجعل الفصل في الاصل مع اختياره وانما جعل الفصل
انقطاع عن انقطاع الكتاب ونحوه في جميع النواع وغيره في مقابلة الحاجة اليه في ان حيث ان الغرض من ذلك ان ينقل من حيث
ما كان في اصل الكتاب الى نسخة من ذلك وبكر فيه من كلام الجامع وغيره الا في ما يتعلق بالاصل المعصوم وهذا بخلاف
الكتاب في بعض هذه الامور منها تحقيق حال في مثله ومنها سهولة الامر على الراعي البصر في مقابلة العمل في بعضه ومنها
التميز في نقله من كتابه واصل في ما يتعلق في ذلك في يورق بمقتضى ما ذكره من كلام الجامع ما يتعلق في ذلك
وتقديره وتخصيصه وتوضيحه ونبأ وغير ذلك مما يتعلق بالفرصه في يورق ونظير المعنى هو جوف في زمانه فتم
تكتب في اوراقه او مجموعة من بعضها من كلامه في اصله وغيره في نسخة من نحوه او اشارته او لمقتضى اليه ان كان
وسير في الطالب سواء كان ذلك مطلبه مستقلا او نبأ على مطلبه اورد او اقتضا على حيا الوتيرة ودقة او
وعند المعصوم في يورق ذلك في سرعة الى حصة في الكتاب في يورق على مقابلة الحاجة اليه في ما يتعلق في ذلك في يورق
مع زعم صوته ووصول اليه على ذلك في خري تكتب تصنيفا لتحقيق مطالبه في مفاصله الاستدلال الكامل او غير
لجميع مطالب الطالب لوجوه العبر اليه كما في الرسائل العلمية ونحوها والبالا في ما يتعلق من الخبايا والغموض او جاز
حكايته لغرض سهولة الامر على الراعي وكما في بعضه من مستنبط في اوله في انما والرهاد او نحو ذلك في
القول كالاصل في الثاني كغيره ثم قال في ما يورق ما ذكره بعد ما سمعنا من ضريح الجماعة انه لم ينفذ في الزعم على
ان يوافق الاصل في اصله واصل مع الوصف في كثرة وكذا ان له صلاح في كذا وهذا كله بخلاف الكتاب المصنف في
الذوا في كثرة ما وجعل كل نسخة في طلبه باب من العلم بخلاف الاصل في كتابه واصل اليه من الخبايا وعندنا في

مکتوب

فَمَا أَفْقِدُ مَا أَفْقِدُ

بمكتوب محفوظ أو أنه مكتوب بها الأصل لأبوابه بكتبته محو غرض واحد وحكم واحد له مقصد واحد شق كل
شئ أحذف في بيان معنواؤه وفعله وإن شأنا الأصل بعد أكثر من أن يقع فيه فليعلم من إحداهما ما بعد الثاني
فمعرفة من مع واحد فليعلم من نوادر الضلوع والركوة مثلا وأخرى من إحصاءه فبمنه على ما وردت
نوادر فبعد هذه بحسب الية التميز عن الأصل كما صرح به المولى الوحيد بقوله في حلقته نوادره خاصه
اجتمع فيه أحاديث ضبط في باب الغلظة ما يكون واحدا أو مضاعفا كما يكون مضاعفا من هو في باب الغلظة
المشادة نوادر الضلوع ونوادر الركوة وما شابه من حيث هو في نفسه من حيث هو في باب الغلظة
من الجمع مع ما يحسب التميز على تعريف أكثر من معنى الأصل في نحو ما ذكره من حيث هو في باب الغلظة
كلها من حيث هو في باب الغلظة مع النوادر بل الجمع حتى تضيق ما ثبت تعريف ما ثبت من حيث هو في باب الغلظة
ما للناسيبا وبأعلى خلاف الأصل في التميز من حيث هو في باب الغلظة من حيث هو في باب الغلظة
والأصل إذا كان يد مصفا ويدر أو من المخرج فكل واحد على ما ثبت من حيث هو في باب الغلظة
ذلك حكم المولى الوحيد في حالة الغلظة على كل واحد على ما ثبت من حيث هو في باب الغلظة
الحسن ناقلا هو فيه نظر إلى أن كثير من أصحاب الأصول لا يفتقرون على ما ثبت من حيث هو في باب الغلظة
بأنه في الغلظة أيضا الحسن من حيث هو في باب الغلظة من حيث هو في باب الغلظة
على أن حجة بطاوي مع أنه ذكر فيه ما ذكرناه في ضعف من ذلك كون الرجل في الغلظة كونه في باب الغلظة
بجزء من غيرها لا يصدق من لا يصدق ثم قال على الواحد ما لفظه ظاهره كونه في باب الغلظة
الحسن الاصطلاحي كونه كونه كثير تصنيف في جيل تصنيف فاما في ذلك من كونه كونه في باب الغلظة
ذلك مما ذكرنا وسيجي عن المتن في الحسن من حيث هو في باب الغلظة من حيث هو في باب الغلظة
المقال بعد قوله ما ذكرناه لا يصدق بهم حسن من قولهم كتاب وصل ملاواة الحسن لا معنى المصطلح لا يجد في
المقال فكل ما ذكرناه الله في ذلك كونه كونه في باب الغلظة من حيث هو في باب الغلظة
الحسن المعنى لا يتم كونه كونه في باب الغلظة من حيث هو في باب الغلظة
الأجادة ما لا يلي أن يكون كونه كونه في باب الغلظة من حيث هو في باب الغلظة
وأقول المختص من جميع ما جعلت في مقال كتاب الأصل ومضما ونوادره لا يصدق بها على ما ذكرنا

17

فِي طُرُقِ تَجَمُّلِ الْحَدِيثِ

[illegible]

في تحمل الحديث

[illegible]

في فروع تحمل الحديث

مستمع بخلافه وانكوفير لان قول الشيخ به فاعلم ان الحديث لا يخبر عن شيء من شأنه بل يخبر عن ما قيل في شأنه
في الصحيح وهو الحديث عن عبد الله بن المبارك عن يحيى التيمي عن احمد بن حنبل عن غيره من قبله انه مذهب خلق كثير من اصحابنا
الحديث علقوا له بان الشيخ لم يثبت الخبر وان افترقا مع الحديث لا يلزم من جوارها مقيد جوارها مطلق
لان اللفظ السهل على وجه الجواز فربما من الغرض ان اللفظ عليها ولا تطلق كذلك مقيدة منها ما ثلثها
جوارها خلاف الخبر او عكس جوارها خلاف حديثنا على ذلك عن الشافعي اصحابه مسلم بن الحجاج وجملة من الشرف بل قيل
ان عليه اكثر الحديث وانما السماع الغالب على اهل الحديث حتى قيل انه اصطلاح منهم ارادوا به الخبر في التوضيح لا الاحتجاج
بما لا يفرق بينهما باللفظ وتكلمت فيهما على مضاف الى استناده الاصطلاح عليه بقوة اشتراكنا باللفظ في المشافهة
دون اخبارنا به تجوزها في غير لفظ كثير ومن هنا قال في البداية ان القول بالفرق هو الاظهر في الاقوال والاشهر في
الاسانيد انتهى في فروع السماع المرفوعة فيها على عند حيث منع من الاستعمال مقيد بقرينة عليه فبما احتجنا به فبما
لان معنى الاحتجاج هو السماع منه قوله فربما عليه بقرينة وقيل ان جميع الجوارات اكثر من المشركان المعنوية
للطبعة فكذلك حيث ان معانيها مع فقد افرقة شاربها معها وحيث ان الكلام يتم باخوه لا يكون قوله قرينة عليه مكتوبا
لقوله حديثنا واحبرنا انما كان من الشيخ حال القرينة عليه بعد ثبوت الخبر ما يفرق اهل له فان خط
الشيخ ما يفرق عليه به كما سلكه اصحابنا بل في انما ضد من صحيح عليه ان لا يحفظ الشيخ ما يفرق عليه في صحيحنا
في قولنا وانما المرفوعة في الشيوخ واهل الحديث كما في الاصل للشيخ والشفقة حافظ عليه الشيخ مستمع له مكان
يسكن عن اللفظ ولما افرق عن حفظه وجداهما له لانهم اكان الاصل سبب عدم الجمع التام ان لا يحفظ
الشيخ لا يفرق من اهل الحديث كما هو ظاهر لا يخفى **الثامن** انه اذا فرغ من الشيخ وقال له اخبرني فلان بكذا
مضيق اليه فاحفظه غير منكروك فيمكن بذكر ما يقتضيه الا فرقة في صحة السماع وجواز الرواية بينهما اولها خبر الاكثر كانه
البداهة ورفعه من غير صاحب منون حديثه في العقد والامور كافي غيرها وانما خبر بعض الشافعيين كافي اسحق
الشافعي في من شاع وسلم لا يرى بعض الظاهر في المقلد لداود الظاهري **الحج الاول** ولا في الغرض في الظاهر
على انه مقيد ولكن عند شاع من التكون عن كذا ما يسببه بغيره **الحج الثاني** ان التكون عن من كذا
وحد في الحديث انما كانت مذهب فيه منع لا عزيمة مع حق مع الغرض في المشار اليها ثم على الاول فلا شبهة في ان
الرواية على اهل الجواز في قوله فربما عليه او قرينة عليه هو السماع ولا يكون من الجواز في معنى الحديث بل يقول

في فروع تحمل الحديث

حديثنا واخبرنا بالاسكود مع قبا الغرض في قوله فربما لانه كذا ان التكون مع غرض صحيح ومثل
لا يفرق واحتجوا به بان اوله خبر كثير لفظه والحديث انما هو لا يفرق من من يفرق
الثاني ان عند صحيحنا في من غرضين صحيحين سماعا عن الشيخ في قوله جازي في قوله جازي
بجواز حديثنا في صحيحنا وقرينة نفسه في قوله فربما في حديثنا جازي في قوله فربما في حديثنا
في قوله الشك في ان سماعه حديثنا في قوله فربما في حديثنا جازي في قوله جازي في حديثنا
قال عبد رواه لغيره حديثنا في احسن صحيحنا وكذا في حديثنا في حديثنا في حديثنا
الشك في لسانه عند سماع غيره بقرينة سماعه في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا
مع الشك حديثنا لا يحتج بها كذا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا
اذا شك في السماع في حديثنا لا شك في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا
الاولى في قوله عكس الامر في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا
في العمود عند حال من سماعه في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا
في الحديث عند تبينه وهو ظاهر مع العلم من حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا
ان يكون من قولنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا
مع لو كان لهما من خبر الشيوخين اجزا وحديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا
والا فلا واما المجموع منها من غير ذلك في مصنف في جوار خبره الا في جوار روي به مع حديثنا
فلا يفرق في التعبير والافلا سواء فلنا بساويهما في معنى اللفظ لانه فيكون خلاف العبارة موقوفة المعنى الا في قولنا
كانت على رتبة وانك كانه على لفظه في البداية وغيرها **الثامن** انما يفرق في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا
القول بالسماع والقرينة الترتيب ان الذي يروي عن غيره في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا
عرفه من ان حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا
انه يكون في المعركة بضم الشيوخ او بصوت اخبارنا لهما من هو الخبر في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا
وانتم بغيره مثله لثم انتم بغيره عن شاع عند تجوز القول من رواه جازي في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا
فصوت فذلكان بعض السلف يقولنا فاحفظوا الحديث فلم يرووه فلا يرووه في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا في حديثنا

فَإِلَّا جَانِزَةً

عز

فالأجزاء

2

فِي طُرُقِ الْأَجَانِزَةِ

[illegible]

موز

في طرف الأجزاء

اعرج لمن شاعله او نحو ذلك في حلالها قولان: الاول ان المطلق يقتضي ابطالها في كل حال
 والوكالة كقوله اجرت لبعض الناس فتحملها ابو يعلى من التذرية فحلت في الفل فلحق محمد بن سعيد بن عمرو لما نكح
 لا يرتفع الجهاد عند حو الشبهة وبقيت المجازاة عند ما جازت بينهما في وفاء في اجازة العتق من مصاد
 الى قول الترمذي لما امر به اهل غزوة موثقة فان قلنا في الجعفر وفضل جعفر بن داود حيث قلنا في ما بينه وبين
 على الوكالة فاسد لا فرق بينهما بان الوكالة ينزل بغيرها لئلا يخلط الجواز لكونه في حلالها في الاستدلال
 وعلان ان ما اولك ان شئت فقد صرح جميع منهم بالشهادة للطلاق في لسانه بعضها لا بد من وجوب مطلقه لانها
 في قوة المطلق لان مقتضى كل اجازة نفوس الزواجر الى مشيئة له في مكان مع كونه حصة خبيثة في قوله
 بتضيئة لا طلاق في حكاية المحال لا تعليفا حقيقة نحو جارية بعض العتق حيث ان شئت فخذت قبول الضمن
 السار من الاجازة للمعكم كقوله اجرت من يورث عتقان فن حما مضمونها الاصل ولا اله الا الله
 فتمثل للمعكم واخرون ابطلوها فبا ساعلى لوفى على المعكم ابتداء وهو كما ترى في ادق الاستدلال استدل
 بما في البداهة من انها لا يخرج عن الاختيار بطريق التعليل كما سلك هو لا بفعل المعكم اسده ووسله كونه اياه
 لان المعكم كذلك كما لا يمنع الوكالة للمعكم فما قلنا ان اكر لما ضمن مخرج الجواز فحقه بما عاقم اعتد
 الى لو حو كما قال اجرت لك لتعقبك من يورثك كما يقع اوفى على المعكم فبهمه لوجوب تمتد كونه المحرم
 فوجوا للمعكم وجماع قولان فمن استند في المنع من الاجازة للمعكم الى ما ساعلى لوفى فتحملها على
 لعتق الوفاء عليه ومن ذلك الى عدم خروج الاجازة عن الاختيار بطريق التعليل وقد نقلت ان التمسك للمعكم بشد
 منع من الاجازة للمحل وعن الخطيب في الخلاف على ان المحل هل يعلم ام لا فان قلنا لا يعلم وهو لا يمنع من الاجازة
 وان قلنا لا يعلم كانت كالا اجازة للمعكم وعن ابي الفضل لما نكح ان يجوز فيها بدعي الزوج الذي في ما قبل
 فتح الزوج مرتبة منسوبة بينهما وبين الاجازة للمعكم فهو اولى بفتح من اولى بالزوج من الثانية الضرب
 التسايع الاجازة لموجوفا فلا حد شرط اداء الزواجر كالقتل في الجوارح لكافة الفاسق والمنع وغيره
 اما الطفل المميز فلا خلاف في صحة الاجازة له وكذلك الجوز والطفل غير المميز على ما صرح به جميع منهم في التمسك
 حيث قلنا وضع لغيره من الجاهل والاطفال بعد نقصانهم بغير خلاف في نقله في ذلك من الجاهل في ذلك في خطوطهم
 من فضلا نأبى الاجازة لابنائهم عند ولادتهم مع تاريخ ولادتهم منهم السيد جمال الدين بن طائوس في ذلك في

تحریر

في افسام الاجسام

[illegible]

عبد الجبار
معلوم
جبار
مستخرج

五

فِي طُرُقِ تَحْمِلِ الْحَدِيثِ

[illegible]

4

في طرف تحمل الحديث

١٧٤

حاربه الشيخ اصل سماعه وقرعاً مقابلته ويقول له هذا سماعي من فلان او رواه عن فلان وعني واجزت لك
عني ثم يملك آياه او يقول خذوا نسخة وقلتم ردها الى ونحو هذا ولستم هذه من المناوئتين مقابل عرض القارئ
المرتب على رتبة المناوئتين ومن التمام والفرقة في المرتبة على الاصح لا شئ من التمام والفرقة على ضبط الرتبة
وتصنيفها بما لا يتحقق بالمناوئتين وقل ان المناوئتين مع الاجازة مثل التمام من حيث تحقيق اصل القصة من الشرح
بمحصل منه مع سماعه من الراوي اختياراً مفصلاً بل اجمل فيكون المناوئتين بمنزلة وهو كاذب ومنها ان يدفع
الطالب للشيخ سماع الشيخ اصلاً ومقابلته فيها للشيخ وهو عارف منقطع ثم يبدل الطالب بقوله هو
حدثنا ورواه عن فلان وعني ذكره في رتبة رتبة عن فلان وعني وهذا الصريح ومن ساقى الرتبة وعن
جمع كثير يحد في لسانه منهم الزهري بجاهل للشيخ وغيره انه كالتماع في القوة والرتبة وعن بعضهم انه دفع
من التمام لان القارئ كتاب الشيخ مع انه فوق القصة بالتماع منه ثبت لما دخل من الوهم على السامع والشيخ و
من جمع اخرون منهم الثوري والاذاعي وابن المباركة وابو حنيفة الشافعي وغيرهم انما ادعوا التمام والفرقة فيها
ان ينادي الشيخ الطالب بما عجز عنه ثم يسرجه الشيخ ويسكره عند ولا يقبله عند الطالب فيرويه الطالب عنه اذا خلا
وظفره او ما قيل به على وجهه بنوعه بموافقة للمناوئتين الاجازة على ما هو معتبر في الاجازات المجردة عن المناوئتين
هذه المرتبة دون ما سبق لعدم حواء الطالب على ما تحمله وغيبه عنه فلهذا لا يكتفى بطلانها من الاجازة المجردة
عنهما الواضحة في صحتها من الكتب فلهذا رجع من اصحاب القصة الاصول لا فائدة فيها ولكن الشهوة بين شيوخ الحديث
قد ما وجد بنا كما في البدايه وغيرها ان لها مرتبة معتبر على الاجازة المجردة في الجملة باعتبار تحقيق اصل المناوئتين
ان الطالب للشيخ بكتاب يقول هذا رواه فلان في رواية فاجزى روايته فحجبه اليه عناداً عليه من ومن ظفره في
روايته وقد صرح خبر واحد بطلان هذا القسم ان لم يتحقق معرفة الطالب ان شئ يحجزه وعرفه بحيث تقع منقطاً
معتد عليه في الاعتماد عليه كانت مناوئته واجازة جازة كاجازة الفرقة على الشيخ الا عناداً على الطالب فيكون هو
لغايه من الاصل اذا كان موثوقاً به معتقوداً وبنافرعان الاول ان الشيخ ان اجاز في موثوق الطالب غير
موثوق ثم يتبين بعد ذلك للغير من يعمد عليه ان ذلك كان من موثوقه فلهذا يحكم بجهة الاجازة والمناوئتين السابقتين
لنوع من تعرض لذلك الظاهر ثم زوال ما كنا نخشاه من جهة ثقة المجهز الثاني انه ان قال الشيخ في تعرض حدث
عني فانه ان كان حدثني مع راي من الغلط والوهم كان ذلك جازاً حسن الزوال لما في السابق مع التمام بقاء النسخ

القول

في تحمل الحديث

١٧٥

ثالث عند الاجازة وتقبلها على شرطها واما الثاني وهو المناوئتين المجردة عن سماعه بل هو كاذب وبطلان
هذا سماعي ورواه عن فلان وعني مقصود احبهم غير ان يقولوا روي عن فلان وعني في حديثه عن فلان وعني
مختلفة وقد وقع الخلاف في جواز الرواية بها على قولين احدهما الجواز وهو الحكم ببعض تحقير كثر روي
الى حصول العلم كونه موثوقاً به مع اشتراطه ان لا يروي عن فلان وعني عن فلان وعني عن فلان وعني عن فلان وعني
مع هذا انه من جهة رواه وان يدفعه الى عظيم الجرح فيصير علمه الجرح في كثر موثوق به في حديثه
الى احد من علمه انما في ذلك كبري الحسن الرضا صلوات الله عليهم من مصابيح سبب في حديثه عن فلان وعني
اوبه عنه في فقال داعي ان الكمال فاروقه وبقية شيا من من تحت الرواية في رواه سماعه في حديثه
لكتاب سماعه في الاجازة هذا يرد على من يترجم تاييده من المناوئتين لا يعمد الى التمام فانها مما يسمع ويحكم
عن القضاة اصحاب الاصول وعباد الحديث المحققين لها وروايتهم في الرواية هذا القول على سماعه في رواه
ما في خبر احمد المذكور من جواز الرواية بها واعلان الكتاب للشيخ رواه في رواه في حديثه عن فلان وعني
لا يعمد الى النسخ من رواه ما تحمله المناوئتين المجردة عن سماعه في حديثه عن فلان وعني في حديثه عن فلان وعني
برواية الاحاديث باصطفاها وشرها في التمام في الحديث في حديثه عن فلان وعني في حديثه عن فلان وعني
حالة في ظله واضطره الحب من الشهادة التي روي في حديثه عن فلان وعني في حديثه عن فلان وعني
عن المذكور انما على الجواز لرواه في حديثه عن فلان وعني في حديثه عن فلان وعني في حديثه عن فلان وعني
بالسادة باي معنى في حديثه عن فلان وعني في حديثه عن فلان وعني في حديثه عن فلان وعني في حديثه عن فلان وعني
وقبل يجوز ان يطلق خصوصاً في المناوئتين المجردة عن سماعه في حديثه عن فلان وعني في حديثه عن فلان وعني
الحسن البصري جواز اطلاق حديثه عن فلان وعني في حديثه عن فلان وعني في حديثه عن فلان وعني في حديثه عن فلان وعني
حلقه واخبرنا في الاجازة المجردة عن المناوئتين المجردة عن سماعه في حديثه عن فلان وعني في حديثه عن فلان وعني
بالمناوئتين الاجازة او لا في حديثه عن فلان وعني في حديثه عن فلان وعني في حديثه عن فلان وعني في حديثه عن فلان وعني
القول في روايته واجازته او اجازته او لا في حديثه عن فلان وعني في حديثه عن فلان وعني في حديثه عن فلان وعني
بالشهادتين وتحصيل الجزية باخبرنا بالامثلة في الحديث في حديثه عن فلان وعني في حديثه عن فلان وعني في حديثه عن فلان وعني
دقيق الصلة لا يجوز في الاجازة اجبرنا الامثلة ولا مقيد لمعد لا يقطع الاشارة عن اخبارنا في موضع الاشارة

٢

فِي تَحْلِيلِ الْحَدِيثِ وَكُتُبِهِ

الوضع الثاني ان فرض الكلام في استحقاق الرواية المذكورة وان كان في تحمل عن غير الامام عليه السلام لان الغرض في
في تحمل عنه غير تواتر اية ما اكثر ما وضع اما السماع فغاية كثرة لا تحصى وقا الفرقة مكافاة اية ما معلوم بل سلك وقومها في
معنى الروايات مثل ما ورد انه سئل عليه السلام عن من بعض الروايات فقال عليه السلام هو كذا في كتاب علي ما لم يات به
وبه مجموع عليه السلام وان لم يكن ذلك بفصل للمبالغة وما جعل البعض المذكور من هذا الباب فرس عليه السلام
اشيا كثيرة على الرواية مثل ما نقله عن علي عليه السلام ورواه رسول الله صلى الله عليه وآله من خطبه ورواه غيره كالتحفة
التمحيص في ذكرها وبها انه على ما يوجد في نسخة عليه السلام الا دعيه وكذا ما فرقه عليه السلام عنهم بعض الروايات عن علي عليه السلام
عليه السلام في كافي كثيرة ايات استكون في سائر روايته غير ان تلك كلها من غير سماع دون الفرقة فان المراد بالفرقة
الشيخ او الامام لا الفرقة الشيخ او الامام عليه السلام على الطالب فاذا كرهت سهو من طه الشريف اما الاجابة فندادوا عليهم
الشبه من الروايات فقل ما ورد عنهم وما يصدق الا ما لهم بقوله الرواية بعد ما ثبت من قلوب شيعتنا وفي الكافي اشيا
الى الجحافل ان تلك لا يصح في ثلثي عليهما السلام حدثت فالدان ما بخلافه ورواه عن جعفر بن عبد الله عليه السلام
وكانت الغيبة شديدة فكثروا كتبهم فلم يرو عنهم فلما ما وصفت الكتب اليها فقالوا واحدوا ما قالها الحق وجبر احمد بن
عمر بن محمد المتقدم في المناوذة والى على الاجابة ايضا انه لا بد له من قبله ما خزن عن عباس المتقدم في المناوذة وما كان
فوقه عندهم عليهم السلام في غاية الكثرة ولذا حصلت من اقسام الخبر كثر ما الاعلام ضد فمع بالنسبة الى كثير من الكتب ككتاب
بونس في علمه وكتاب عبد الله بن ابي شعبة العلوي فاسعرض على الصادق في نسخة واستحسنه وهو اول كتاب متفق
الشيعه الى غير ذلك اما الوجاهة فظاهر وقوعها اية ما كافي في هذه المسئلة في مولى الروايات حيث بعد الفاضل
عبد جاعة من شيعته لم يروا الى مكة المعظمة وهو كج مع من ما توهموا على اعتباره لثبوت النسبة عندهم فطعنوا
وان كالا لا كة خالفناهم في ذلك لا مؤثر في الاشارة اليها لاجل انها صريحة في الصدوق في مواضع من كنهه وكذا بعض
من تاريخه وسننه في جملة من مكاتبات الاثمة وتويعانهم عندهم ومن المسبحة ان يكون قوفهم على بعض
ذلك بطريق الوجاهة ولوقى كتب من فانهم اوسمهم هو بالحمل فلا ينفق التامل فيما ذكرنا من عدم اختصاص الاقسام
بالقول عن غير الامام عليه السلام ان كان بعضها دون من بعض في معلومية الثبوت وظهور الفاعل الثالث في
كتابة الحديث ضبطه ومطالب القول في حكمها فالتدقيق في الخلاف بين الصحابة والتابعين في ذلك فذكرها مع
منهم مسعود بن ثابت بن موسى ابو سعيد الخدري وابو هريرة وابن عباس اسنادا الى ما رواه مسلم عن ابي

فِي تَكَايُفِ الْحَدِيثِ

صحت الحديث ان النبي قال لا تكلموا عني شيئا الا القرآن من كتب عني شيئا غير القرآن طاعة باحسان غيركم هذه
 منهم امير المؤمنين واخبرنا ابن عمر بن الخطاب وعطاء وسعيد بن جبلة عن عبد الله بن عمر بن الخطاب وغيرهم ان رسول الله
 اكمل القصص والاساسين من قبل ان يرفع الاجماع بعد الامانة والحق على نوازل غيركم هذه رواه
 دحمان بن عبد بن فضال عن جده ما يثبت له لعل سترت عليه نسبة لعقبة بن حلفاء عن سلف من
 ذلك ما نزل لبيت واستفاضت النصوص لا يرد في رواية واحدة في حكاية لعقبة بن حلفاء عن سلف من
 عن ابيهم بل لو لا كتابة الاحاديث الاحكام لكانت في رواية واحدة في حكاية لعقبة بن حلفاء عن سلف من
 الاخذة في القول بكونها من بعض السلف من غير ان يثبت في رواية واحدة في حكاية لعقبة بن حلفاء عن سلف من
 ذلك على ان سندنا صريح باخبارنا عن معارض فتمت ما روي عن ابن عمر بن الخطاب ان رسول الله صلى الله عليه
 عليه وآله في جميع مثلها في كتابنا نعم في ذلك التفتت ايضا في رواية واحدة في حكاية لعقبة بن حلفاء عن سلف من
 ما رواه الزمخشري عن ابن عمر بن الخطاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع مثلها في كتابنا نعم في ذلك
 تنكر في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نعم في ذلك التفتت ايضا في رواية واحدة في حكاية لعقبة بن حلفاء عن سلف من
 قال فلما روي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نزل من كتابنا في كتابنا نعم في ذلك التفتت ايضا في رواية واحدة في حكاية لعقبة بن حلفاء عن سلف من
 منهم في جميع بين هذه الاخبار النبوية لم يرد في رواية واحدة في حكاية لعقبة بن حلفاء عن سلف من
 وخيف انكالة على الخط اذا كتب فيكون النهي مخصوصا وندى على ان يكون النهي كمالا لعلكم يابسون
 الرجال بينهم فما دخل في الكتب خلق فيه غيرهم وفيما ان النهي عن الكتابة غير خطا طبا لغيره والاذن
 فيه حين من ذلك فيكون النهي منسوخا وفيما ان النهي انما هو عن كتابة حديث مع نظر في صحته وحد
 لانهم كانوا يسمعون ما يروون الا بقرينة ما كانوا يسمعون من ذلك نحو الانشاء وفيما ان النهي خاص بوقت نزل
 القرآن خشية السياسة الاذن في غير وفيما ان النهي مخصوص بل هو صحت في غير ذلك من المحال التي مصها
 اقرب من بعض الثاني ان من الاذن على كماله حديث صرف الامة في ضبطه تخفيفا شكلا ونظاما في
 معهما اللبس بكلمة اخرى فغير الحديث لوقته كما سمعنا لكون ذلك كذب من حيث لا يتبرع على النصوص والمراد بالقصة
 ظاهر وهو غير الممل عن المعجم وفي القصة الواحدة عن في النظمين كالابواب والاذى لفظه من فوق عن في القصة
 من تحت كالباب والاذى لفظه من تحت كالباب والاذى لفظه من تحت كالباب والاذى لفظه من تحت كالباب

فِي خِلَابِ كُنَائِزِ الْحَدِيثِ

[illegible]

تظهر عطف البشير الى جهة الحاشية التي كتب بها الحق هكذا وقبل هذا العطف من موضع التخرج الى اليمين هكذا
ورد بانه وكان يزيد بارة نبيل لكنه نفهم كتابه نسويده لاسيما عند كثرة الاحاديات اقول المرد على رفع اليسر
والاشتباه وبقين خارج من ذلك الموضع ذلك باق جده حصل كنه ولو حصل علامه من كلين المنقوط ما بهما
اي علامه كانت مثل ٧ او ٤ او نحوهما وكل كانت علامه بعد الاشتباه كانت مثل ومنها ان يكتب الحق
المنقطه في حاشية ليقول ان العلة لاحتمال ان يطر في هذا السطر سطرا يخرج له الى جهة اليسار فلو خرج لادخله
اليمن ثم ظهر في السطر سطرا اخر فنخرج له الى اليمين فتم اشبه هذا موضع هذا وان خرج الى اليمين تقابل
طرا نحو يمينه وتما القبا لغيرهما فبقين انه ضروب على بينهما الا ان يسقط في اخر السطر فخرج الى جهة الشمال وعكس
ان ذلك كله مما لا وجه له بعد عموم العلة والاول اذ لا امر ملزم بعد عن الاشتباه مكل ما كان من طريق كتابة الحق
بعد عن الاشتباه كما ان ذلك يقع نظر الكاتب في المولد الحاشية ومنها ان يكتب السطر صاعدا الى الاعلى
من اي جهة كان يعني الاسفل للسطر الاخر المحمل وقوعه فيكون علم بعد سطر اخر في السطر او عكس الكتابة الى العمل

فِي كِتَابَةِ الْحَدِيثِ

من مقابلته لفق الاخر لوصع الفخيم فخره بان الكتاب الذي على اسطوخودوس واوله حيا واوله كان بعد من شئت فقل
وذلك منتهى وفتنه الكتاب كله حتى من الفخيم وفتنه واوله من كثره وجميع بعد من شئت فقل كان شئت فقل من
الكتاب ليدل على انهم وكن اربابهم اوصافهم انما هي ما من الظهور انهم اوصافهم انما هي ما من الظهور انهم اوصافهم
خوف من افساده وقد عني في كلام ما هو مكره وفتنه واوله من كثره وجميع بعد من شئت فقل كان شئت فقل من
او بشكل امره فوجوب ارباب اوصافه فتكره واما خصه ببعضه واوله من كثره وجميع بعد من شئت فقل كان شئت فقل من

ان هو على ما هو عليه من غير فصل شيء وبما غلط اخلافة في شريف وصف وهو ... خطا ...
 القس وبما حصل من اجل جعل على الكلمة صفة او نحو ما دل عليه هكذا وهكذا ونحوه ...
 لما كان من على وسط الكلمة اخرج لاجلها اربع كلمات هكذا في قوله تعالى ...
 العاشرة بالحق فقد شبه السامع وبذلك اخرج بهذا ...
 جملة اسماء ذات النفس لكثرة حديث الصحيح والضمير مما عني في حاية صفة ...
 في رواية وهو موقوف على قوله تعالى ...
 على ذلك الوجه الضمير في قوله تعالى ...
 او انما قصه خطا قوله كاختار هكذا ...
 على اختلاف الكلمة كذا لا يخرج اما على تمامية الكلمة المكونة عليه ونسبة خطا في قوله ...
 مقفلة على الاشارة لغيره كقوله في باب مقفلة في قوله تعالى ...
 عليه الضمة موضع الارسال والاقطاع في الاشارة بما وجد بعض الاصول ...
 في قوله في طرفة معطوف بعضهم على بعض لانه شبه الضمة فيما بين ...
 بل هي علامة اتصال بينهم ثبتنا كذا للمعطوف من اجل كونه مكملا ...
 ما ليس من غير ما اما بالضرب عليه او على له او نحو قبل ان الضرب ...
 الامر على الفارسي في نحو مديق لا وفيه عن الفارسي ...
 واضح فوق المضرب عليه فغلطا ما اول كلامه في ذلك على ...
 وبما في هذا عند اهل الشرق ضربا وعند اهل المغرب شفا وهو ...

فَنَقَلَ الْحَدِيثَ بِالْمَعْنَى

والرسول لا يملك قوته مجرى عادتهم في التعميم الفهم بين الضمنية ومصاوم تلك غير محيرة العقل
المعنى ولا يخفى عليك أن هذا الوجه هو من ساحة كل مطرح الظفر في ذلك استكشاف هذا الشرع بالمثل المعنى من
حربان طريقة التشرع على ذلك في هذا استكشاف المعنى لطريقة العادة العامة فلا نهدل **الثالث** أنه يجوز
تحدث تغير المعنى بغير التماثل وإذا تماثل العادة الحديثة المعنى بالعادة القديمة معبر عنه بمبدأ المعنى فحوا **السادس** العامة
عربية الأولى من المملوكات الفاعلة بين العربية القديمة المعنى بالعادة الحديثة معبر عنها بالمعنى الحديثة ونفرض في ذلك
لشبه عبد الله بن النعمان من الأذنية وذلك لأن الترجمة العربية في معنى اعتداسا معها التماس العادة التي هي وحدها
علامات الترجمة البعيدة وبعبارة أخرى موضع الاتفاق حوار ذلك مع العربية والاعتدال به بقدر الوصول إلى الأصل في
مطلقه هو خارج عن محل البحث **الرابع** ما في الفصول من أن العرف من الخطأ أو العادة المعنى لا معنى له في خصوص
الأنفاة **الخامس** في ناقص الفصول لغة العرب حكما لمعنى القول وهو من يام يقع عليهم وهو ما وقع
عليهم بكل لفظ واسلو في الاستعمال للفرق على خصا لا يوجد في غيره ولا يبعد عليها وسبع الشرائع قد فصلت
لواحد بعبارة مختلفة مع أن الواقع غير متعدي فأنقول ليس المعنى يتكبد في القواين ثم أمر بالمثل في
سما إلى أن جواز النقل بالمعنى من الله تعالى لا يستلزم حوازه من غيره تعالى ما في الفصول من أن ما دلل وإما
على كونه نقل بالمعنى ومنها لوجود المذكورة فلا شك في أنه نقل بالمعنى مع العربية والكلام فيها غير دعها وأما
بما استدل ذلك بفتح كونه نقل بالمعنى فهو لا ينفي الظاهر **السادس** شهادة عدة من أخصا بذلك فمنها
صحیح محمد بن مسلم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام سمعنا حديث منك فأنبأه وأصرف أن كنت تريد معاينة فلا
باسأله ظاهر في المطلوب والظاهر من الزيادة والتقصا في مدحلية له في تنبيه المراد بغيره جلاله شال الراوى
بجوابه لا ما حملت له قوله أن كنت تريد معاينة بمعنى أن لم تقصد نسبة اللفظ اليه بل كذب في القول
ولا يخفى أن أفرادها من مدلولات العادة وكذلك لو لم المضمون فيصير الكل معا اللفظ فاداراة نقلات
الأنام في القول الله مثلا فيقول قال الأنامه خافوا من الله واجبنوا عما فبك الله عنه من الشر والفسق وضرب
نعم والقرآن إلى غير ذلك واطلبوا على بالوجه عليكم من أنماه الصلوة وأبنا الركوة وبحود للقصص في ذلك أن نقل
نما في كلام الأنام عليه السلام فهو لا يقال لعل المراد الزيادة والتقصا في معا القسم أو الضم أو الضمير أو النقل
المفرد من العربية **لأننا نقول** مطلق الرواية يقتضيه عدم الاختصاص بذلك تنفيلا بسند عن جليله لا ليس

فَنَقَلَ الْحَدِيثَ بِالْمَعْنَى

[illegible]

في فروع نقل الحديث بالمعنى

[illegible]

في فروع التخليق

[illegible]

في فروع وابتداء الحديث

[illegible]

الكتاب

في فروع فرائد الحديث

الشيء لا يرتبط بالاستصحاب الا في السانق ذكره في غير موضع من هذا الكتاب معتمدا على ما في المتن من قوله لا يرتبط
لخصنا اجابة النظر المجيد بل عن شهاب الدين في غير موضع من هذا الكتاب معتمدا على ما في المتن من قوله لا يرتبط
معهم بان اخرنا وحدثنا معنى في هذا حديثا بمعنى انه لا يسمى ما في المتن حديثا لان حديثا لا يسمى ما في المتن
ولا وقع في المتن فثبت بان ذكر شهاب الدين ان الاصل هو اتصال من كان في مكانه في وقت ما في المتن
هو مضمرة الاصل خلاف الاصل فيهما لا في اتصال من كان في مكانه في وقت ما في المتن
من التبع والابواب نحو ما على حديث متعدد ما في المتن وسعد بن عبد الله في المتن
فما في كل مجلس من محاسن ما في المتن وبقول من حديث المتن ما في المتن
الا ان طولها كان في اغلبها اكثر من الاستصحاب الثاني في المتن معتمدا على ما في المتن
بالاستصحاب المذكور في المتن فثبت بان ذكر شهاب الدين في المتن ما في المتن
وهو مما يشبه قطع المتن الواحد في الابواب في المتن وكن في المتن ما في المتن
الحال نظر الى المتن من دون المتن في المتن هو كذا في المتن عادة من المتن في المتن
برفع هذا الخلاف الذي يمنع في كل حديث ما في المتن عند رتبة ما في المتن
احياءا ويقتضي اجازة ما في المتن عن المتن ما في المتن ولا المطلب الحار بعشر
الراوي المتن على الاستصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتن ما في المتن
الاستصحاب المتن ثم ما في المتن من المتن ما في المتن في المتن ما في المتن
عن المتن ما في المتن ما في المتن ما في المتن ما في المتن ما في المتن
جواز ذلك في المتن ما في المتن ما في المتن ما في المتن ما في المتن ما في المتن
كأن في المتن ما في المتن ما في المتن ما في المتن ما في المتن ما في المتن
ولود ما في المتن ما في المتن ما في المتن ما في المتن ما في المتن ما في المتن
لذلك منه رواية المتن ما في المتن ما في المتن ما في المتن ما في المتن ما في المتن
مما لا لا في المتن ما في المتن ما في المتن ما في المتن ما في المتن ما في المتن
الا ما لا في المتن ما في المتن ما في المتن ما في المتن ما في المتن ما في المتن

5

فی فروع و ایضاً المحکمات

من حديث قبله من ذلك ثم يسوق أمما لو كان بدل من قوله تعالى فيه هي الآية مثله وقرأ بعضهم بيها ما كان
لا يطلق إلا إذا تعقا القضاو معنى لما نحو مكفى في حصة الطائفة تعالى معنى ان اختلاف القضاو لعل من هذا ما سيجي
الشيخ الحر في الوسائل كلمة مثله ونحو ما راجع ونذكر **المطلب الثاني عشر** ان ذكر الحديث حديثا مستقلا
مستقلا ثم ذكر سارا من بعض المتن ثم قال بدل تمامه العطف وذكر الحديث بطوله او في قوله او الحديث وانعز
كلمة وذكر مشبه بذلك الى كون ذلك الذي ذكره سابقا فادنا مع او الواحد رواية عنه كما انه في جواز رواية
الحديث السابق كلمة **الثاني** القولان السابق في قوله مثله ونحو من حيث ان الحديث الثاني قد جاء في الاول في
بعض اللفاظ وان اخذ المعنى من اللفاظ انه هو جنة ولا يخفى ان معنى في نحو ومثله من المعنى هنا بطريق الى انه
جاء في الماثل من الممكن كون اللفظ في الحديث الثاني العهد انتهى وهو الحديث الذي لم يكرر انما انصرف عليه كونه
مؤيد ولا يحوط والاولى ان ينصرف على ذلك الشيخ ثم يقول في ذكر الحديث هو هكذا او ثمة هكذا وهو كما لو كان
من كبر التفصيل لانه كان مع الحديث الثاني قبل ذلك على الشيخ في ذلك الحظر او غير جائز ولا فلا ثم تعالى يجوز
قبله بطريق الاجابة القوية لا كبر من جهة حديثه فيما لم يذكر الشيخ فالحاصل هذا مع كونه او لسماعه اذ راجح الباقي عليه
ولا يلتزم في غيره بالاجابة **المطلب الثالث عشر** ان ذكر الحديث عن رسول الله تعالى لا يظهر جواز
رواية الخبر الحديث في ذلك عن النبي وهكذا العكس فيجوز تبديل احد السببين بالآخر وحكي عن بعض حديث العامة المسمى
من ذلك ان جازت الرواية بالمعنى لا خلاف معنى النبي في رسول الله لان الرسول من اوصى اليه بالبلغ والنبي من اوصى
اليه بالعمل فقط وفيه ان اختلاف معناه بمسألة المادة لا جهة بعد كل اختلاف المعنى المقصود بهما هنا وهو ذلك الترتيب
المستفيض في الخارج فلان المقصود من القول البصلي عليه السلام هو الذي حصل فيهما من مظاهر سقوط ما انفصل
الثاني جواز تغيير النبي بالرسول ومن العكس لان الرسول معنى زائد على النبي **المطلب الرابع**
عشر ان زاد كان في سماع بعض الروايات في التوقف على حال الرواية لان في نفعها نوعا من التباس وذلك كان يسمع
من غير اصل ويحدث هو الشيخ وقيل المراد او يحصل ولو نفع او يجمع براهنة محتمل لكان كان التامع بخط من
نظر منه فاحتمل من حفظي لم يذكر في سماعهم فيها فلهذا في حديثنا في المذكور ونحوه في جميع من ائمة الحديث
فحل حال المذكور للتأهل التمساعا لها وان لم يخطه في **المطلب الخامس عشر** ان ذكر الحديث عن
احد بما تقدم لا يخرج روحه الاول ان يذكر ما سمع من كل من قالوا ان يكون في شيء واحد ما لم يذكر الاخر وان ينصرف

فَاذْهَابَ التَّحَدُّثِ وَالْمُحَدَّثِ طَالِبِ الْحَدِيثِ

[illegible]

مجلس
العلماء
الذين
كانوا
في
الهند
في
القرن
العاشر
هـ

三

3

في اذاعه المحدث طالب المحدث

الجلوس حيثما كان في الاستشارة وبعث الشيخ القمي اذا اراد استشارة من بعده رجلا ان يرضى عنه بشهرين
ان لا يزل الحديث عنه كراهة تعظيمه ولا عند ذكر الامم عليهم السلام التسليم عليهم ومنها ان يحسن الحديث انشاء
على شخص حال الزيادة عنه عاها واهله ويصنع الدعاء له ويجمع في الشيخ بين اسمه كنية لانه ملحق في عظامه لا باس بل كرم
برؤ عنه بنفله ووصف الحرفة او امر عرف ما انما قصد شرفه لاجره ومنها ان يجمع المولى في املائه الزواجر وكر
جميع شيوخه لا ينصر على شيخ واحد مقدما ورحمهم بعلومه وغيره ولا يروى الا عن ثقاته من شيوخه وروى كذاب
او فسق او متدعي وروى عن كل شيخ حديثا واحدا في مجلس ويجلس من الاحاديث ما علة اسند ونصرو منه وكان في الغنة
لا للترغيب ومنها ان يجري السند من الحديث الذي يروى في بيته على صحة احسنه او ضعفه وعلته اسكل معلولا على
ما فيه من علوق الاستاذ فانما في الحديث والسند كقدي يارخي جماعة وانفراد عن شيخه كونه لا يوجد الا عند ضبط
مشكل في الاسناد وغريه في معنى ما في المتن ومنها ان يجنب من الاحاديث ما لا يحمله عقول السامعين وما
لا يهونه كالحديث لقفا لاسلامهم من حديثهم من الخطا والوجه في توقي عن تشبه بحسب ومنها ان يختم الامم بحكا
وتوايدوا اشادات باسانيد ما رواها ما كان في رده لا يترك مكاره التخلل ومنها ان اذا قصر الحديث
تخرج في الامم فقصه عن المعرفة بالحديث عليه اختلافه جوهرا واشتغل عن تخرج الامم استغيا بعض الخطا في عمر
الاحاديث الحديث بدلا منها قبل يوحسب ومنها ان اذا فرغ الامم ان يروى نسخة لاصلاحه ما فسد منه ربح العلم و
الى غير ذلك من ادب الموضع الثاني في ادب طالب الحديث في امور ومنها تصحيح النسخ والاحكام
الله تعالى طلبه العذر من توصل الى امر من ادبنا ففقد مسد عن مولانا الصادق انه قال من اراد الحديث فليقتضه
الذي لم يكن يلقى الا مرة نصب ومنها ان يستل الله مع التوفيق والسداد بدلا من ذلك اليسير الا علة عليه ومنها
ان يستعمل الاحاديث المجمل والادب الرضيعة حديثا حلق الرواية الزائدة ومنها ان يفرغ جهده في تحصيل ما ينتم
مكاسبه يجنب كل الفلانة الشاغل ومنها ان يبتدئ السماع من ادب شيوخ طلبة اسنادا وعلما وتوقود وديارا
اقرب برعي منهم ويبتدأ في ردهم وياخذ من كل منهم ما تقر به فادفعه من تمامهم وسامع عوالبهم طبعه الى ما يوافق
على عادة حفاظ التبريز لا يرحل قبل ان يات القصص والرحلة من احدهما تحصيل علو الاسناد وقدم السماع والالتج
لذا الصاغة والمدركون لهم والاستفادة منهم فاد كان الامر به موجود في بلد ومعدك مبر في غير فلافان في الرحلة و
موجود في كل بلد فالحاصل حديث بلد ثم يرحل اذا عر على الرحلة فلا يترك احد في بلد من الزواجر ولا يترك علة

في اذاب طالب الحديث

[illegible]

٢١٠

الحمد لله رب العالمين

2 3 4

一、

فِي بَيْتِهِ مَا يُعْتَبَرُ فِي الْمَحَلِّثِ

أو خارجة سماعه عن عوف كنية مختلفة لاسمها كابي هريرة فان تسمية ثلثون قولاً على ما قبل ما سماعنا من اختلاف قسمة كنيته
 جميعاً كقصة من قبل النبي صلى الله عليه وسلم قبل أبو عبد الرحمن قبل أبو الخضر أو ما اسم قبل عبد الله قبل صالح وقبل هرون قبل عمران
 وقبل دومان قبل بليس وقبل شيبه بن يحيى المجهول الموحدة بينهما من ساكنة وقبل سبينة المعلقة وقبل طهمان وقبل مروان بن
 دكوان قبل كنانة وقبل سليمان قبل ابن عمر قبل احمد وقبل دياح وقبل مفلح وقبل فضة وقبل مجتبى قبل عيسى وقبل هلي
 فلهذا اشأن عشرون قولاً لاسمها من عرو اسم وكنية ولم يرفع خلاف فحق منها كمل دليلاً لا يبره المؤمنين ومثله في
 الرواة كثره عاشرها من اشبه وكنيته مع العلم باسمه كابي خلد بن يحيى حيث شهد ذلك باسمه سارون مكرمه وظاهرة كثره وفيها
 معرفة كوفي المعروف بالاسم حتى انه اذا وجد الشيعي عنه كنيته لا يزم كونه غير صاحب الاسم ولذا ضد في كتب الرجال ذكر
 الكوفي في زعيم الامم كذا الحال في معرفة الاغلب وفيها معرفة الوجود هو من لم يرو عنه الا واحد فمعرفة
 معرفة عند قول رواية غير ذلك الواحد عنه مثال ذلك في التماسد ذهب من خبث عن الجهر والموحدة بينهما من ساكنة
 الطائي الكوفي وعروة من مصر من عمدة صفوان لاضاارة ومحمد بن ميسرة لاضاارة صحابون لم يرو عنهم غير الشعبي في
 التابعين ابو السراء الذي لم يرو عنه غير حماد بن سلمة ونفوذ الزهري على ما قبل عن يثرب حشرون من التابعين لم يرو عنهم
 غير منهم وفيها معرفة وسط المعونات من الامم كذا الاغلب الكوفي وهو في حسن لايم المراعاة حتى لا يشك شخص باخر
 وفداير وادراك بالتصنيف تصنيفه بانه الله الصلاة بانه اوضح الاستنباط وحديث في راجع جملة من الروايات كنيته في
 وفيها معرفة النسب من غير ابائهم وفنائه فادفع فوهم اراد العود على كتابه من يطلع عليها ويطلبها وتطالعها لا
 الى من كل من علم انما اخبر في هذا التلوون لم يصنف بها على تصنيف من تصنيف منهم ففهمهم احمد بن الحسين بن عبد
 الفضل بن كنيته او كابي الحسين في كتب الرجال ابن الفضل بن عوف هو الذي رواه عن ابيه عند الاطلاق كان من المعاصرين للشيخ
 الطوسي والنجاشي عن الرواية كان شريك النجاشي في القصة على ابيه بعد الله الحسين بن عبد الله لكن عن جميع الرجال
 لم يول عاين الله انه شيخ الشيخ والنجاشي حارف جليل كبر في الطائفة وعن الفهرست ما معناه انه لم يترجم منهم احد لا شيئاً
 من روى من الرجال الا ما كان قصداً بالحق محمد بن الحسين بن عبد الله فانه عمل كتابي عن المولى عثمان بن كلاب في ذكر الرجال
 المدح من الرجال المذكورين في الخبر المذكور فما سبق كتاب التبيين طلوس وقد نفع جماعة منهم هؤلاء
 في التبيين من الشيوخ المعلقة الشافعية الذي اصحابون الى التبيين بالونعة وبذكر المشايخ فولد في الرجال وبعد ترفي
 جملة الاقوال بما يرون في مقابل الاقوال اعلم على الرجال بغيره عن الشيخين وبذكره من رجالهم وفيها من احدث

والمحمد.

في تكملة المصنف. فهذا العلم

عنه صفحه ٢١٢ سطر ١٤ التعلد عند نسبهم الى اباؤهم وامثله كثيرة فمن نسب امة
ابن الحنفية بود جبر بن عثمان بن قيس بن جندب ومن نسب حدة الدنيا على بن يحيى
مشهور نسب الى امه و هو امية بن عبد ومن نسب حدة عليا بن سمر بن عاصم
يخفف الياء مشهور نسب الى ام الثالث من اجده على ما قبل ومن نسب بن جند وعبد
بن الجراح هو عاصم بن عبد الله بن جراح ومن نسب بن جند بن عبد الله بن جند
الكندي يقال له بن الاموالا كان في حجر لاسون بن عبد جند بن عبد الله بن جند
معرفة النسبة التي على خلاف ظاهره فانه قد نسب الى زوى له نسب من مكان ورواه
به او قبيلة او ضعفه وليس بظاهر الذي يقول الى فهم من تلك نسبة مرد بل عاصم بن
من نزوله ذلك مكان او تلك القبيلة ونحو ذلك فمن ذلك ما يروى مسعود بن عبد الله بن جند
الخزرجي البدي حيث نسب الى بدر بن شهيد بن زول بن جند بن جند بن جند بن جند
النبلي ابو المعمر بن زول بن جند بن جند بن جند بن جند بن جند بن جند بن جند بن جند
الى من صنف في احوال الرجال و علم الادب والحدث ونحو ذلك في كلامه في الرجال
مشروحا الى علم الرجال لا يخرج عن وضع الكتاب بل يجعل كلامه محلا لان النقص
ذلك طالع البدي على مشايخ الفقه حتى اذا

[illegible]

مفتی

فِي بَيْتِهِ مَا يُعْتَبَرُ فِي الْمَحَلِّاتِ

ابو حازم عن سفيان
 جميعا كقصة عليا
 وقبل دومان قبل
 ذكر كون قبل كتاب
 فلهذا اشار في عشرة
 الرواة كثره عاشرها
 معرفة كون المعروفين
 الكوفيين في ذمهم
 معرفة عدد مؤيدي
 الكوفي في معرفة
 النكسب ابو الصراء
 غير منهم وفيها
 وهذا في روا ذلك باله
 وفيها معرفة الله
 الى من كان من علماء
 الحضارة كقصة اولاد
 العلوي والجليل
 تلوي عاشرها في شرح
 من يد من الرجال الاما
 المدحس والرجال المد
 وفي السليفة من المشايخ
 جملة الاصول والابواب

في ترجمته المصنفين فهذا العلم

[illegible]

الخاتمة

محمد بن داود بن الوليد الحسيني الشهير بابن داود ومن تافقه وعدلته زهاد مشهورين من اهل بؤصف بن داود بعدد
سواء وحلته من كثرة خبره ذلك مما اشبه ثمانين مجلد من احسن تصانيف لقصصها حق الرجال الزواجر تحسب الامور
عليه بنون في منتهى المقال في زعمه فوجه صاحب العالم انهم كل بيت في الرجال من الاشكال في معرفة الرجال هو
الذي حرره صاحب العالم وتما بالغ في الطول وسمى **منهم** احمد بن محمد بن بونج المكنى بابي القاسم الملقب بالشيخ
من الفهرست تصانيف منها كتاب الرجال الذي هو واعل ابيد الله عليه السلام فذكره ثم صاحب منتهى المقال في
هذا مع احمد بن علي بن عباس بن بونج الشهير بالنقد افانكته كازي ما لا شاهد عليه لعلمها باسما عود بن محمد وعلي
اخو بن كل منهما بن عالم الرجال اسمه احمد بن علي كان زيل المشرق وكان مقبيل الزواجر كتاب المصالح في ذكرهم
روى عن اخيه عليهم السلام بن محمد مكواع ووافقه كتاب الرجال الذي هو واعل تصانيف بالخصوص والعقود انكر
باغداد هو ارجح السبب بينهما مع هذا القبول العظيم بينهما من كون احمد بن محمد بن بونج بن علي بن محمد بن علي
خصوص رجال مولى التصانيف وكتاب الاخ في رجال جميع الاثمة عليهم السلام فذكره **منهم** احمد بن محمد بن علي
الشرقي الكاشاني عارف بافضل مدقق جليل له كتب منها السند في الفقه المصالح في الاصول العوائد في معرفة
مشتقة في العوائد الاخير من احوال ضبط جمل من احوال الرجال ما نفاهم وكما هو اسماء الامم و**منهم** الحسن
بن زبيل القدير بن علي بن محمد العاطي بن الشهيد شافعي ووافقه وعلوقه وعابرة فضيلة شهر من ان يجر له كتبها
مستقى الجمان في احوالها واختار منها معالم الدين مقدمته اصول في زعمه من عده جلد منها التحصيل الطاووس
في الرجال كما مرنا بالاشارة و**منهم** الحسن بن علي بن داود المشهور بابن داود هو كما عرجارة الشهيد الثاني
روى عن حبيب بن الداء الذي صاحب تصانيف المعروفة والتصنيفات الكثيرة التي من جملتها كتاب الرجال ملك فيه مسلك
لم يسبقه احد من الاصحاب و**منهم** الحسن بن علي بن فضال وهو كما عرج الفهرست خلاصة زعمه عن مولى الزمكا
وكان خصيصا وكان جليل القدر عظيم المتر لك هذا رعايته في ديانته عن تجاشوات له كتبها كتاب الرجال
احمد بن محمد بن علي و**منهم** الحسن بن محمد بن الحسن الطوسي هو ابن الشيخ الطوسي المعروف فذكره عن آل الجلبين
انه قال في حقه له كان ثقة فيها عارفا بالانساب والرجال و**منهم** الحسن بن يوسف بن علي بن مطهر بن الحسين بن علي
او فاضل العلماء بن علي بن ابي طالب من ماهر المتقدمين في الاصفه والاصح كتاب هو من ذكره في تصانيفه خصوصا
في عبادته ولا يكتفى بصفه اناس من جليل الفضل فهو فخر من حلة كنه التي توجب له القضاة حكم الطائفة في عهده

في نوحنا المصطفى في هذا العالم واخوته

[illegible]

الخامسة في ذكر جملة من صنف في الرجال والذكر والحد

[illegible]

ط
العلی
ط

فِي بَقِيَّةِ مَا بَعَثَ فِي الْمَحَلِّثِ

روضة الكشي في المصنف المجلد من مناجاة من كان جالساً كذا كان جامعاً روضة العائذ وتعاينه حاله
 بعض فمحدثي الطائفة طاب مضجعه في سنة الف وستمائة من الفاضل في سماه أخبار الرجال ومنهم محمد بن علي
 أبو عبد الله صاحب عن تاج الدين العلامه في حليل من اصحابنا عجب في حله من صاحب عام موطن له ما هم
 الاول في كتاب الرجال حيث عجمنا من اصحابنا يصنفون هذا الكتاب ومنهم محمد بن عبد الله
 الشهير بالشيخ الهادي حالي في معاهد في جميع العلوم ثم من يدركه في مصنفه كثر من ينظره مصنف
 كثر ومنها في الدراية رسالة في معرفة سماها الوجوه صنفها في سنة ١٠٠٠ هـ ومنهم محمد بن علي
 عبد الرحمن بن محمد بن علي البرقي أبو عبد الله مؤلف في موسى الاخير في سنة ١٠٠٠ هـ ومنهم محمد بن علي
 وعنه التاج في كان ادباً حسن المعرفت بالاشياء وعلوم العرب حكى عنه في مسمى من كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ
 من عجم في كتاب الرجال حيث عجمنا من اصحابنا يصنفون هذا الكتاب ومنهم محمد بن علي
 محمد بن علي بن ابراهيم الاسترادبي المعروف بميرزا محمد في سنة ١٠٠٠ هـ من كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ
 ثقة عارف بالحدوث الرجال له كتاب الرجال كبير في سنة ١٠٠٠ هـ من كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ
 الا انه لم يذكر في التاج في سنة ١٠٠٠ هـ من كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ من كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ
 المولى الوحيد في سنة ١٠٠٠ هـ من كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ من كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ
 ثانياً وروى عنه صاحب الصدوق وجملة من كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ من كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ
 حفظه بصيرة الفقه والاشياء والرجال وعنه في سنة ١٠٠٠ هـ من كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ
 لم يرد في التاج في سنة ١٠٠٠ هـ من كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ من كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ
 السري كان عالماً في سنة ١٠٠٠ هـ من كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ من كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ
 معارف العلما في الرجال وليس فيه زيادة على فهرست الشيخ واجام في الاصل كما صرح بذلك في سنة ١٠٠٠ هـ
 مصطفى في كتاب منها كتاب الرجال في سنة ١٠٠٠ هـ من كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ
 طبعه في سنة ١٠٠٠ هـ من كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ من كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ
 عنها في هذا الكتاب ذكر في سنة ١٠٠٠ هـ من كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ من كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ
 نفسه في سنة ١٠٠٠ هـ من كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ من كتبه في سنة ١٠٠٠ هـ

三

الجليل الشيخ ملا علي
 جواد العالم صاحب
 المشايخ العظام الذين
 محمد باقر المجلسي عن
 الكل طاب مسامع
 ومنهم الأفاضل
 بن محمد بن محمد بن
 الذين محمد بن محمد
 عتبة من مشايخ الأ
 داود المؤذن الجرجاني
 عتبة من مشايخه
 بن سويد الدين بن
 حمزة بن محمد بن
 النجاشي عن الشيخ
 عن شيخه الأجل محمد
 المذكور إلى الشيخ
 عتبة الجليلي عن
 مشايخه المذكورين
 عنه شيخه
 بكلاء طرغ
 باصفاة

میں نے جب اس مولانا سے محرماتر لکھا یا اس کے منسلک الہام رسالات اللہ علیہم السلام کی بار

12/1

११३

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ناله والصلوة والسلام على النبي واله وبعد فبقول السيد المفكر في حمزة الله المسمى عبد
 المامقاني عن والده بن الشيخ قدس سره في ما فرغ من كتابه المسمى في حكمة غاية الآمال والبيان في
 في روضة حضر الشيخ الميرزا محمد باقر المامقاني في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 لذلك وجد على الله في مقامه سبيلها في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 واقول مستخدماً من الملك لما مولت هذه الرسالة تشمل على مقدمة وفصول وخاتمة أقال المفكر من
 في بيان ما استفاد منه قدس سره من شطر من روضة حضرته وهو الشيخ مولى عبد الله بن محمد باقر في كبر
 رضا المامقاني ضوان الله في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 في كبره الشرف وكان فاضلاً في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 في كبره في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 شهر رجب سنة الف مائة من روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 التي في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 المحبوب بما إلى روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 والذي قد غلب مع حذره في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 صغير قد ساعدنا في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 باب الف من محلات كبره المامقاني في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته

في روضة
 مولى عبد الله
 والظاهر في روضة
 وأنهم هم
 سنة الف
 مائة

المسود الطاح عجايبه لا ينفرد في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 والشرف والعلو من روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 عليه ونقد مع من هل تربوا أهل روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 عشر من شهر رجب سنة الف مائة من روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 غلبه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 وكان كل من روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 بنزل في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 بلاه الطاعون المسمى في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 فلهذا في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 وهو السنة التي أودب الله تعالى في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 وأهل البصرة أهل كبره في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 منه انتهى موضع الحاجة المعروف في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 قول الشيخ صاحب نحو الرضا واثق أن يكون قد روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 المتقدم إليها الإشارة ثم جلي كبره في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 الشريف في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 المحبة بعد ذلك نصب صاحب المصطفى في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 الله تعالى خير الخلق وحشر مع الأئمة لأصفياء صلوات الله عليهم أجمعين كان الولد في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 إلى الاشتغال في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته
 صلوات الله على من حل بها في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته ومقامه في روضة حضرته

٢٢٧
 في روضة
 مولى عبد الله
 والظاهر في روضة
 وأنهم هم
 سنة الف
 مائة

له حاشية فضلاء لا مذهب ومن لطيف ما نقله طرس تزيه مصور وما الى الشيخ صاحب الفصول بعد اذ غرقه من الدنيا
 فانفس منه تعين استاذ يباحث له الشرح المطول للنفاذ في فقال له الشيخ فقه هل في نظر واحد فقال نعم ارجوكم
 ما مره الشيخ عبد الرحيم وهو من اجل الامه بذلك فاسل الشيخ في اليه سلبا موبان يباحث له المطول فالان
 اياه كان عالم بحر اوارجوان يكون هو كذلك فامتنع لما موروا لحد يباحث له المطول وقد كان محل ما حشد في
 اليوم الاول مشغلا على قول سفيان في شرح قول الشاعر هذا ابو القصر فرف في محاسن ان فردا حال وصفت
 ودد عليه الشيخ ابو القدر تزيه ان المطابق بين الصفة والموصوف ان بعضهم عشر اذنه وفردا هنا كثره ابو القصر
 معرفة هجر الاشاعر الجوارح في كل الودقة قبل ذلك فامتنع في حاشية السعد الدين على الامور ان الطاعة
 لا تفسر بين الصفة المفقودة وبين موصوفها فاما وحدهم شفا عما هو عار فيه اعرض عنه ثم آثره لما توفى حاشية
 الفصول سنة الف مائتين خمس كان عمر الشريف هو متدريج عشر سنة انتقل الى الجحيم شرفه سكر لجزيرة
 الشريف من القصر المطهر التي هي في دار امانه في عكر القبله وكانت محركات القصر الشريف جميع الصلوات
 ممكنة لتعلم كمال اصل ما كان له من حاشية في دار امانه بها وكان يومئذ زمان باسنة الشيخ الاجل صاحب الحرام
 فقه وقد نقل في تواتر الله مصممه ما كان في ذلك زمان بعد نصف الليل في الليلة ذكروا في القصر وان الناس
 كانوا من مصال وداع ومنعرج والذوق الساق على ذلك الزمان واسوئنا على هذا العصر ثم آثره فقه من كان
 مشغولا بالتحصيل اذ وقعت هذه كرايا التي هي لحد فاما تلك الليلة المطهرة وهي الغارة الخربة بالحبيل شاشة الوان
 ما عني من القصر فزيارته ليلة الجمعة الحادية عشر من ذي الحجة الحرام سنة الف مائتين ثمان وخمسين المؤرخة في
 فم حشيم الحبيب يا شامع السالكين بالذمة العمانية على البلدة وقتل اهلها فاعلما عما حق جرح الدم في القصر
 الشريف لتكن كوقعة الطغاة وقتلها وفتة الوها في جيش خرج من مصر نجد واحترق ما خرج في الدين بايع
 واما المسلبين باغار سنة الف مائتين ست عشر على مشهد الحسين وقتل الرجال الاطفال واحدا الاموال حاش
 في المحضر القديسة فخرت سياتها وهذا كان على ما ارتد السبل لجليل صاحب مفتاح الكرامة في الجرح جلد الضمان
 وجابله ذلك مراد الخراج خاشعا على ما ارخا السيد فقه في احوال السعة والوكالات الاقرار والحيات من مناسك
 الكرام والفرسان الشيخ الوالد فقه في وقعة الحبيل شلق الجحيم الا شرفه كانت ثوار من اهل ما مغان يومئذ في
 الكاظمين فلما انقضت تلك الساعة زادوا كراما ثم انوا الى القصر اشرف فاسخروا حال الودقة الى ان جردت اية الحق

عليه بالصق له ما مقام مشع نجا الى حشا الحوام يده شفقة على الودقة وحوما عليه من اعشاش العراق فلما
 هم صاحب الحوام فقه ان الودقة تزيه ان رجوا المولى عليه الله فو على الحد بين الزمان بعض مرتبة فاشد في القصة
 الودقة تزيه ان الودقة تزيه ان رجوا المولى عليه الله فو على الحد بين الزمان بعض مرتبة فاشد في القصة
 الامر المطاع والفرقة الى يزيه في المولى المذكور فقه في من سبه ويا حشيم علكا غيبته سنة دعوها حشيم
 فانت لا مبع قبل جرح الودقة تزيه ان رجوا المولى عليه الله فو على الحد بين الزمان بعض مرتبة فاشد في القصة
 واما لحد تزيه الدين مما خطا لحد تزيه ان رجوا المولى عليه الله فو على الحد بين الزمان بعض مرتبة فاشد في القصة
 ما هو عظمة الشريف حاشية الجحيم مصدق جبر في الودقة سنة الف مائتين ست عشر سنة الف مائتين ست عشر
 وكل ما هو خطو على منوى مغيرة فقه على ما بالي زحمة الله في الفصل الثاني من حاشية
 فقه جدا لاشغال ما مغان فقه في ما مغان فقه في ما مغان فقه في ما مغان فقه في ما مغان فقه في ما مغان
 من الاقصا على ما حشد من العلم وصديقه عالم فقه في ما مغان فقه في ما مغان فقه في ما مغان فقه في ما مغان
 واشغله العلم ورفي الى عدم من تزيه لحد تزيه ان رجوا المولى عليه الله فو على الحد بين الزمان بعض مرتبة فاشد في القصة
 الفوايق الصبر لم يعمه ومكت في تزيه على هذا لحد تزيه ان رجوا المولى عليه الله فو على الحد بين الزمان بعض مرتبة فاشد في القصة
 فزنا تزيه وعظم عليه لحد تزيه ان رجوا المولى عليه الله فو على الحد بين الزمان بعض مرتبة فاشد في القصة
 باس على الاشغال نوعا ما جوه في تلك البلاد لحد تزيه ان رجوا المولى عليه الله فو على الحد بين الزمان بعض مرتبة فاشد في القصة
 لكل من تلك البلاد وجد هالدا واحدا او مستندا من الامانة وعظو القدر والحق في حاشية ما سنجي من تزيه
 الى ماوى في شغل بالو عظم او لحد تزيه ان رجوا المولى عليه الله فو على الحد بين الزمان بعض مرتبة فاشد في القصة
 وارجح زمان نزول فقه شيشة بقر شهر في القدر الحرام من سنة الف مائتين ست عشر سنة الف مائتين ست عشر
 من شهر حرام من سنة الف مائتين ست عشر سنة الف مائتين ست عشر سنة الف مائتين ست عشر سنة الف مائتين ست عشر
 في تزيه من سنة الف مائتين ست عشر سنة الف مائتين ست عشر سنة الف مائتين ست عشر سنة الف مائتين ست عشر
 ونسب وشفقة هذه نوع بين تزيه ان رجوا المولى عليه الله فو على الحد بين الزمان بعض مرتبة فاشد في القصة
 من سفر فقه ما شذو في العز وانه في حاشية كان بمحور الحاشية فقه في ما مغان فقه في ما مغان فقه في ما مغان
 بشا حشيم في نصف الا شرف بكى شوقا الى هذا المشهور الشريف كل جالس في حاشية ما سنجي من تزيه

معه فقه في ما مغان
 من سفر فقه ما شذو
 في العز وانه في حاشية
 كان بمحور الحاشية
 فقه في ما مغان
 فقه في ما مغان
 فقه في ما مغان

وكذلك لم يجمع غايه الصلح من قبله ولا راسا كما عرفت في ذلك اوله خول عليه من عوا خاتما مع اني
 تراعيه بل اني احمل على ابي اخاف لذلك الاحتمال وكان من لم يجمع معه مجلس قبا وزعم انه عيوس الوجه
 بجمع معه سمع حذر عتق محاسنه فكان قدس ترميها على ما عجز او فاصلا خيرا الصوليا وفيها ولها ما لا
 والعبادات معك التليقة حسن الطريقة ادبها على الهمة واهلها منيا على الطهوه مطعما لا مولا خافنا
 لغيره صاننا نفسه تيقنا في الشربيات خسا في جسد الله تعالى خشيته غريبه موصلا للمحفوظ الى اهله احسن احوال
 صور امون ولا ينفعا من النفس جبا موقبا مسكر النفس والى المراج منصفها حاصلا مع من لا حلال في الغيبه ما
 عليه ويحرم من اصول والعقد والتمس وسلطه على فهم الاخبار والعبادات واعمال سلفه فلا يخفى على من راجع
 مستقوا **اقا اربيشتر** فقد كانت قدس ترميها على الارحوزه ابن الكشيد بايا تها في مجلس البحث غير و
 اسناد في النور والحق والمعاد واليه حافظا لا غلب عبادت شرح التوطي وابن الناطم والمطول وحاشيه
 الولي عبد الله على هذا لم يلق كان كثر ما يستشهد بها ويقر على طهرها طر اسطر بها وكان حاصلا للاشعار
 الطبقة والفصا بل الطريقة المرتبة والجمعة والتركبة وكان شافي علم لغتها باحثا لغاموس ملة وكان صاحب
 دوقا بن الشرح في فهم دقا فقه كان جماعا للامثال والفضائل والفصيح غير احوال العمل والاضال
 السداد والفكر منطفا بوجهه بل لا يفرقه وفدا كان له طبع الشعر اثنون كنه لم يكن بظلم واذ انظم لم يكن
 واذ كتب **محاو اقا علي** همتها في الغاية والهاية بل ليس بقل عده فصاها محض من مروج ذلك فمنها
 استلما في الجدل قدس ترمي خلفه ما مقلد ملاكا غوره ورثها من مبعها احوال ما كان دكا كبري خانا وعبا واداصي
 خضر في اخوه عم الوالد قدس ترمي قد ان صل الشيخ الوالد قدس ترمي الى ما عايناه المطالبه وزاد عمه تسليم اموا
 الية لا اله الا الله فحق ما مقلد ان عليها الدعوى فقط وانا احكم جلي لجلب المقام على ما سلمه اليك فاصح
 قدس ترمي لموهمة وسمو به من ذلك قال في ان دعيت لك لصديق المظنون زعم غير العالمين بيقينه لخال
 اني انصرف بالعرفان وبحث اذ على حق فصحت الا ملاك ومن يتكلم بمراملا من بعد الشافي ووجهه اياه
 ودفعها في بلاه خاسر لان هي ملاك لغبره الفقه فانا ولها في نفسه خيب يا ساكر ولا **فيها** انك
 في ما عايناه جملته تلك الامن في ذلك لوقا كنهها كانت ثبته فانه قيلها اليه قدس ترميها مقلد من
 قد ان يزوج بها في ان لا زوج ملاك خور من ان تنظر على يومها لها **فيها** ان ملك بخارا دناحا

المرجو والمبرور الحاج محمد كاظم رضوان الله عليه كما سمع ان الشيخ الوالد قدس ترميها على الوضار خفيها من
 اليه خفيه واشهد عليها انما انقل الى رحمه الله تعالى وورثه وصيته وادبها وادبها من ترميها على الوضار خفيها من
 وقد اوصى الوالد نفسه قدس ترميها كانت مع من سمع خاير لغبره ترميها على الوضار خفيها من
 لا زعموا الوضار في كنه ذلك في صبيته ترميها على الوضار خفيها من
 ويرجع اليه عن الذكر ومع حديث فضل قدس ترميها على الوضار خفيها من
 ملكان الحلال فاعلم منها انك محاسب للتكليف قدس ترميها على الوضار خفيها من
 لان اردتها اليها فاعلم اجابها حلال هذه الاحواله حدس مع اشرفه من مروج
 واشترى ردا واصغر غير كنهه لكان ثم تلمذ بعد من صان قدس ترميها على الوضار خفيها من
 عليه من علوه وكره **فيها** حاشيه هتة حضرة قدس ترميها على الوضار خفيها من
 طلب عليه الطمع فاعلمها اجابة هتة قدس ترميها على الوضار خفيها من
 عن وجهه عطا قدس ترميها على علمه على خضر ترميها على الوضار خفيها من
 تكن من المحفوظ كنهه بل هتة وجهه هتة **فيها** في مروج من مروج قدس ترميها على الوضار خفيها من
 زعمنا اخرج كنهه فترغبي كنهه ونحوه شيئا بسرا في الشافي ليقدر وقدس ترميها على الوضار خفيها من
 مملو قدس ترميها على الوضار خفيها من مروج من مروج قدس ترميها على الوضار خفيها من
 كنهه قدس ترميها على الوضار خفيها من مروج من مروج قدس ترميها على الوضار خفيها من
 كان اوصوا ان تزوج البن من حضرة الامام وتسلم امواله اليه بل احمد شيخ الوالد قدس ترميها على الوضار خفيها من
 فتره والبن في مال فان ذبحنا في بها مزا تكبر عليها لها ولا سبنا في ان يفرقك من معصية
 المشاهدة الكاشفة عن علوه **اقا زهرا** في تقويم علمي الان لا تترك عجزها ولا تذكر
 نقص من مروجها او كنهه في ذلك ان قدس ترميها على الوضار خفيها من
 المحفوظ حسن الف نوا انقرها بل ان يوصلها الى فقره وولم يفرق مقلد من مروجها وعبا
 متعلقا في ان قدس ترميها على الوضار خفيها من مروج من مروج قدس ترميها على الوضار خفيها من
 واعلم ان من حصاة كنهه لا يفرق شيئا من المحفوظ حقا الى اليه مروجها او كنهه في ذلك

وقال لم تسط هذين الركبتين من اولا دي وشار الى المشغل الذي قال اعطيت هذا لركبان من اموى وخدام شرعى
واشار الى المشغلين العرب والعارسون قال لم تسط هذين الركبتين من اموى وخدام شرعى فنادى احبب ملوونى جوابا
محببا حتى اضل ما نام وبنى برؤا مسمون فقالوا ان معاصريك من علماء الفريخ العرب يحضون بما يابلهام اهل
ولسانهم فعل انت مثلهم فقال لهم لعلمهم فهو هذا الشئوال جوابا وانا لا افهمه نام وبنى اصير خلفهم بوقعتهم
فاحببنا يجيرون على البيت قلمهم فبماذا احببنا ولعل حواهم لم يقبل فانا الفعل نام وبنى مع عند صر المحفوف
على مضوى عيال اعدب بوقعتهم ان هذا السفح عظيم ولكن لكم الهمة ففى ما اللهوفى جوابا امتثلت مكره وانيت
بما موكم فرحوا خاشعين فلقد كان المشغلون السادة مسرحين فى حبس فليس ترو وكانوا اذا احتاجوا شيئا
واخذوا ذلك واستمرضوا وحلوا الوعد فبما تقببه فليس ترو وكان وجود سبب اعيا السانك لظلال الفجر
بجيش كان السامر من نومهم لجماعة اتى على طابوا خبر الشيخ فذا فوفى عده بالجملة فلا يسع هذا المحضر ترجع حاله فذا
على ما ينفق وبما سطرنا كذا فليس ترو دافى دافى ومن لا دافى له فلا نصية الفحكابه **واقا صبر وتوكل**
فلقد بلغ الى حد لا وصف لار بل لا نعقل مثله لا حد وذلك ان عند موت بعض اولاده او انا ربه او وروثا نية
اخرى فليس يجر تونه وبصفه وركن مع ذلك بظهر شيئا بل كان يشكر ويتوكل وعند موته على شاق عظمها ومضنا
شكر عليها تعبر عن حملها الجبال لرواسى كان كل ذلك يقينه بالله نعم وعدا عبا الدنيا عند بمقدار جناح بقوته
وقد صلب اليها ولا حبة لها فذا فذا وقد سئلته فذا عما حصل له من ذلك التوكل فقال على الوفاء من الله مع العفت
الى فضله او شملوا فوفى الله مع نصره متوكلا ومن ظرفه انقل فذا من الفضائل انما انما مضت على سبيل حال عيلون
يجمع من الصالحات عشت فيها بالدين جيشكان طريق الزوار والمزود من مسددا من جانب الدولة فلما انقضى السنة انا
خبر سدا لطريق في السنة اتى بجدها اليه واتفق الى كتب الصفحه وهى على الكتاب فلما فرغت منها جالس على حجر
فاخذ في العكر وقلته ففى سقات الطريق فذا سدا وعليك من الدين كذا وكذا ومن مضى الصالح كذا وكذا ان ظلت
الدنيا فى عيني فبينما انا امكر واذ ابعوضه صعد على كتاب من عن يمين الصفحه وحكيوته من عن يمينها واصل كل
منها الى نحو صاحبها الى ان فوى بينهما مقدار عرض اربع اصابع مضطمان فطارنا ابعوضه الغت نفسها فى فم
لنكثير فقلته ففى سقات هذه موعظته لك من بك يقول لك ان الرزق بيدى واني اجعل الرزق راغبا اليك
بابك من يد ان مضى وظلمه فوكلت على ربي ما مضى لا ايه فذا فذا فانا نال شخص من غير الطريق المشاوار الى سله

[illegible]

لو حقير وكان مما مل المحقر والفقر عند دقة ما عليه احسن منها الناس مع الانجلاء وكان كرامه اهل العلم
 اذا كان فقيرا لم يمتدحوا ان كان غنيا فاداد عليه طالب علم فقير لئلا يستغنى عنه من اهل العلم من هو غنى او من هو
 من الجار او احبب الدقة كان مجلسه لك الشغل الفقير والسهل الفقير فوقه والحالات ذلك الحق كمال الساحت
 به وكان فله بمنع لزامه وغيرهم من المشيعة كان اذا تحضر احد يفتي بقول ما يطلب فان كان لم يطلب اجابة
 بما يغني وتوقع معدون قال في مثل هذا من يلقى اربابا من مشيعة وحكم وكان جلا فله هذا ان
 الناس مع مطالب لا يحبون اطلاع غيري عليها فاذا كان من احد منع الضيف من ان حاجته فيلزم من ان مشي
 وحكم حتى يتبين له كل ذي حاجة حاجته وكان يدخل التمام كاحد من الناس بذلك لعله بالبحر يد وكان لا يفتي في
 بمفوض شانه وكان يقول ليس عطا ازيد كراما واكثر ازيد مصفرة بجلا ولكن ينبغي اخلا المشارف خاصة دعا حال الفقير
 فان زاد ما على المشارف لا يفتي الفقير الذي لا يتك من عطا الزائد ومن طريق ما نقلت في مثل ما بيان انك لا
 نفسه انما به بعد تضييع وقد وعدت فقير يفتي اهل الدنيا انه قد دخل في ايام عيد البرز والتمام لا تضيق
 وادرك جسد فمطلو الدلالة لخرج غضبا ناعا ما على ان امضوا في ملك التمام واشكو اليه ليرجع التمام من يد التمام
 لما يدي من المالك من الالة والصدقة فلما جلست على الدكة لا ليس يلقى في مثل هذا انك جالس نصف راسك في
 ومصفرة ان لم تحق انظر فدا هو الشيخ قدس توفيق من منسكت عليه فظهرت لاهلا من ثم اخبره بكيفية
 زاعما غفلة عنه ففان قد تم حلق السمانى بعض راسه مصولا فاما خذله اخر ليرجع الى ديتهم راسه فليش ان اشعا
 كبره وان تعطل الى ان يتم راسه لا وجه لانه نفوسا للهم من غير راع فخرجت امضوا في مشاغلي وارجع ان الله ضل
 بعد ايام العبد عند فراج هؤلاء من الناس فحلق السمانى في الجمع يقول السائل فلما ارباب منه قد ذلك سقط ما في يدي
 وخرجت من الحكم دوزجوا المامى لا مسكون منه عند ملك التمام وبالحلقة استغفار حكاية التمام وطبا عبد السنية
 بمحاج الى كتاب مفصل وفرضنا هنا الاشارة لاجابة **واقا جمع بين حسن الخلق والغضب**
 فانه قد كان حسن الخلق مع جللنا وسائر الناس ما لا يجد ما يحالف الشرع فاذا دى مخالفا للشرع من شخص غضب غضبا
 شديدا وكذا كان يغضب على من قطع كلامه في مجلس التدريس من لم يتكلم على القاعدة وكان فله منصفاه من حسن
 كلامه كان من انصا ان كان بمنزلة حق كل من معاصره بما يعتقد فيه من العلم والقوى كان احزاه قد تقي
 وان قل حله اكثر من العادة الخيرا اذا قل نقوبه كان يتبع كثير من العالمين النقي والسيد الفاسا هل في فهم احكام الشرع

وكان

وكل من يجالده انه كان يتكلم من مكان ما يصال الحقوق الى اهلها وكان يقول انك عند حق الحق لراسق وكوفي
 التوفى من الجار ووصل برفقة دون الامانة الى اهلها وذلك في درجة لا يمكن لا يفتي ان يمدح سلعته
 لا يعطى ما حصلته كدوى لا ما وشته من به وانما اعطى ما نكس على ايتامها به ما هالك في راسه وقد تفر
 ليس مدحا الى غير ذلك من سجايا العجوة التي قصه عن بيانها تستاو تكا من خبره الا انه والسيد **الفصل**
الخامس في بيان جليل اولاد لا تخرج من بيتك سنة الاولى خلقه من بيتك من
 الى غريان من اهل الحسنة فرب طوي ربح تخرج بها وهي كرم وقيت عند كرسه وودع من بيتك من بيتك
 وقيت اخرى **والثانية** ركنه ثنية بقيت عند مده ولولا انها عار لها ونذره من حصل من بيتك
 الشيخ ابو القاسم امام الله تعالى اقامه وابتدأ بنا بديلة السامية **والثالثة** خنوعه تحية تحية العفيدة
 جليله اعز منكم بيت السيد الجليل الحبيب السيد محمود البرزى قد كان من اهل سار شديدا ونظمه بسببها
 ومه مليا وجهها بسكر عند فوج المصاهير لانه كرم لا المشرفة وقد كان له ربح مع لوالده ثم يفتي غدا او غناه
 اذا زار كرمه لا وحقه اضافة لبلوطا لحدثها ما وملك عذو ولم يرجع بيانه عند النوم ففهم ففان ذلك فله ففان
 تام الوالد قد مد السيد الجليل ربه بدو وجدان ثوب ثوب الوالد لانه ليس له ظهر مع غله غفرا الى همد غدا حبيب
 الاعظم اساه الكرمى المتقدم ذكره قدس توفيق من منسكت عليه فظهرت لاهلا من ثم اخبره بكيفية
 وقامه حبة الله تعالى طلبا لمرضا وخدعة بعض اعوان الشريعة الشريف كمالا واثون حكمة من مثل ان تمنع
 من ذلك الخ عليها وعظما وقال ان هذا الرجل من الصلحا والعلماء والامان والى وما عدا ذلك ثم خبرنا في ذلك
 مثل هو هو الثنية الملقومة بحرقه الضايعة في المرحلة وسباني زمان بلغاه شخص في ضلوة بطلية بصبه في ربه
 قد خرج فله بهار في سامع ذي النجاة عمر سنة الف مائة في اظهر في تمانين قد لاون سنة من امانات حذر به
 ايام ثم بقاء امانت بعدد بع سنين ثم ولدني ثم ولدني اخا لي موجود من اخبرنا عصارا وانجبتا وعظمت ترو
 ما السيد الفاضل النقي النقي العدل الثقة الامين على الدنيا والدين السيد مير حسن بن السيد الجليل احمد الحائري
 السيد الجليل في شهر ربيع الاول الف ثمان مائة وسد ففان كانت في ذلك قدس توفيق من منسكت عليه فظهرت لاهلا من ثم اخبره بكيفية
 ففان كان من انصا ان كان بمنزلة حق كل من معاصره بما يعتقد فيه من العلم والقوى كان احزاه قد تقي
 وان قل حله اكثر من العادة الخيرا اذا قل نقوبه كان يتبع كثير من العالمين النقي والسيد الفاسا هل في فهم احكام الشرع

في مثل هذا انك جالس نصف راسك في
 ومصفرة ان لم تحق انظر فدا هو الشيخ قدس توفيق من منسكت عليه فظهرت لاهلا من ثم اخبره بكيفية
 زاعما غفلة عنه ففان قد تم حلق السمانى بعض راسه مصولا فاما خذله اخر ليرجع الى ديتهم راسه فليش ان اشعا
 كبره وان تعطل الى ان يتم راسه لا وجه لانه نفوسا للهم من غير راع فخرجت امضوا في مشاغلي وارجع ان الله ضل
 بعد ايام العبد عند فراج هؤلاء من الناس فحلق السمانى في الجمع يقول السائل فلما ارباب منه قد ذلك سقط ما في يدي
 وخرجت من الحكم دوزجوا المامى لا مسكون منه عند ملك التمام وبالحلقة استغفار حكاية التمام وطبا عبد السنية
 بمحاج الى كتاب مفصل وفرضنا هنا الاشارة لاجابة واقا جمع بين حسن الخلق والغضب
 فانه قد كان حسن الخلق مع جللنا وسائر الناس ما لا يجد ما يحالف الشرع فاذا دى مخالفا للشرع من شخص غضب غضبا
 شديدا وكذا كان يغضب على من قطع كلامه في مجلس التدريس من لم يتكلم على القاعدة وكان فله منصفاه من حسن
 كلامه كان من انصا ان كان بمنزلة حق كل من معاصره بما يعتقد فيه من العلم والقوى كان احزاه قد تقي
 وان قل حله اكثر من العادة الخيرا اذا قل نقوبه كان يتبع كثير من العالمين النقي والسيد الفاسا هل في فهم احكام الشرع

مؤيد

منها من يفرج بحسب ما تم لما استغل بالندب ربيع واصح ويصح واور على كثر ما حكاه عن ابي عبد الله عليه السلام
 عنه بعض من اخذ من كون الايراد عليه مع التصريح باسمه في الادب فصحا كما استغل لم يستعمل في الادب
 في الاصول من حيث البسط الغير المطبق مع حسن الخبر وجوه كثيرة وسلاسة العبارة ومناة الفائدة لا يعرف قد لا
 من هذا النوع من الضمير في بعض الجمل على ما يسطر فاجلدا **الاول** عشرة الاف بيت تقريبا يشتمل على مسئلة
 صار من عرف المتكلم والمخاطب مسئلة صار من عرف الفقه مسئلة الحقيقة الشرعية مسئلة التصحح والاعم ومسئلة
 استعمال الشرع في اكثر من معنى مسئلة استعمال لغة في لغتين في الحجاز وما وراء مسئلة ما يثبت به الفقه من الثبوت
 واخوة ومسئلة المشقة ومسئلة ان الامر حقيقة في اوجوب **والجلد الثاني** خمسة عشر الف بيت تقريبا
 تقريبا يقتصر مسئلة مقلد الواجب مسئلة انقضاء الامر بالشئ النقي عن غيره ومسئلة امر الامر مع العلم بانها شرطه
 ومسئلة اجتماع الامر والنهي **والجلد الثالث** ثلثة عشر الف بيت تقريبا يشتمل على مسئلة
 في العبادة في العبادات ومسئلة انقضاء الامتثال لاجزاء وابلها المظنون وانهم وباب العموم والتخصيص في المسئلة
 ان التبعة تخصص لا فرغ قدما من ستة الف بيت تقريبا **والجلد الرابع** اربعة عشر الف بيت
 وتشتمل على ايات تقريبا يقتصر مسئلة ما على الفاعل ومسئلة كون التبع مخصصا ومسئلة تخصيص اكثر
 ومسئلة جبر متعده **والجلد الخامس** ثلثة الف بيت تقريبا يشتمل على مسائل في الفقه والاعمال والمسئلة
 ومبحث الاعمال والنفوس في ثمانية الف بيت تقريبا **والجلد السادس** ثمانية الف بيت تقريبا
 خمسة عشر الف بيت تقريبا يشتمل على مبحث حجية القطع والقرينة ورواها فرغ قدما من ثلثة الف بيت تقريبا
 من شهر ثمان الف بيت تقريبا **والجلد السابع** ثمانية الف بيت تقريبا يشتمل على مسائل في الفقه والاعمال والمسئلة
 منها تقريبا يشتمل على مباحث البرائة والاشغال والخبر وفي خمسة الف بيت تقريبا فرغ قدما من ثمانية الف بيت تقريبا
 الاولى ستة الف بيت تقريبا وثمانية الف بيت تقريبا من عادة النظر في ثمانية الف بيت تقريبا فرغ قدما من ثمانية الف بيت تقريبا
السادس في الاستصحاب بخلافه واحكام خبر الف بيت فرغ قدما من ثمانية الف بيت تقريبا
 واحكام وثمانية الف بيت تقريبا من عادة النظر في ثمانية الف بيت تقريبا فرغ قدما من ثمانية الف بيت تقريبا
 مباحث الاجتهاد والفتاوى في ثمانية الف بيت تقريبا فرغ قدما من ثمانية الف بيت تقريبا
 في الفقه والاعمال في ثمانية الف بيت تقريبا فرغ قدما من ثمانية الف بيت تقريبا

على مكاسبه العلامة لا تصح في وجهه على الاختصاص جهالة وهي ثلثة مباحث اولها في بيان
 من اخذ من الباطن من اربعة عشر الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا فرغ قدما من ثمانية الف بيت تقريبا
 وثمانية الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا فرغ قدما من ثمانية الف بيت تقريبا
 تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا فرغ قدما من ثمانية الف بيت تقريبا
 وثمانية الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا فرغ قدما من ثمانية الف بيت تقريبا
 من ثمانية الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا فرغ قدما من ثمانية الف بيت تقريبا
 ثمانية عشر الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا فرغ قدما من ثمانية الف بيت تقريبا
 بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا فرغ قدما من ثمانية الف بيت تقريبا
 والخامس في عقوبات ثمانية عشر الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا فرغ قدما من ثمانية الف بيت تقريبا
 والسادس في النجاسات احكامها ثمانية عشر الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا فرغ قدما من ثمانية الف بيت تقريبا
 الف ثمانية الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا فرغ قدما من ثمانية الف بيت تقريبا
 الى اربعين الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا فرغ قدما من ثمانية الف بيت تقريبا
 الف ثمانية الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا فرغ قدما من ثمانية الف بيت تقريبا
 ستة الف ثمانية الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا فرغ قدما من ثمانية الف بيت تقريبا
 تقريبا فرغ قدما من ثمانية الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا فرغ قدما من ثمانية الف بيت تقريبا
 والحاد عشر الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا فرغ قدما من ثمانية الف بيت تقريبا
 على ذلك في ثمانية الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا فرغ قدما من ثمانية الف بيت تقريبا
 عشر الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا من ثمانية الف بيت تقريبا فرغ قدما من ثمانية الف بيت تقريبا
 الى مسئلة اخراج الفقه من نفسه عباله ومن اولها في مسئلة ذكر هذا الامر في سنن كونه في الاستدلال
 والبطلان لا يكتفي مستقلا بل يتاخر في بداهة تقريبا وفيها ما اكبر من ثمانية الف بيت تقريبا
 على مبحث العبد والفاحة الى مسئلة ذكوة تحديق كونه وعلى احكام الدعوى من كان لها في ربح مسئلة
 الشهادة ما يملك تقديمه من دون فقر لغاية ذلك العلم في ذلك على مبحث احكامها في ثمانية الف بيت تقريبا

ون لم يبق له من سبل الوارد ليق ما عليه حرره من تفرج تحت شجرة الحق لا صلا فله وعلى وجه القطر في
 الفصل الخامس في المنطق **واما الفقه** قدالة في الفقه من عشرين الفقيه في الموطأ من غير ترتيب
 واستفح فقه رساله في جلد واحد وتفصيلها على ما يسطر **رسالة** محمد بن محمد دمان في تحقيق مع الشكاح
 مفصلة في رساله اخرى في تحقيق مع النكاح **رسالة** في حواشي السافرة في شهر رمضان مقصدا للتحقق للشهاد
 في رساله الكاشفة لظواهر ما يختص به من قاعدة في التنبيل **قاعدة** ان كل ما اخذ من مال بغير مضمون وقاعدة
 رجوع المهر على مخرجه **قاعدة** الاخذاء مثل ما اعتك **قاعدة** ما يضمن صحبة بغير ما سأل **قاعدة**
 المؤسوس عند شروعه **قاعدة** في خوص الاما عليه كذا **قاعدة** اعطاء عمل لتأنيب حكم النوب **قاعدة**
 بغير في نون ما لا يتغير في الاول **قاعدة** في قيام ما قبل تغلب بالشرط او صلح من الخصم في الاعيان المتاع
قاعدة في الضرة والضمان **قاعدة** في غيبة **قاعدة** في الاذن في زوال الوجبة لا يبعد موقوف الوجبة
قاعدة ان حكم غرام في الايداء بخلاف في الزهدة في الحان في الاخراج **قاعدة** ان المفكر الوضحة
 مفكر **رسالة** في مسئلة بغير صاحب الرضا في **رسالة** اظن انها ما كتبه فقه تفرها
 تتقن مسئلة حول سيجار الزهدة مريض مدة مضبوطة **مسئلة** لا سيجار للصوم والخلق **مسئلة**
 شرط كون المتعة الساجرة مفكرة **مسئلة** سلطة المساجر على فتح كجدة باخذ المسكن المساجر لا
 انا له المالك مكنه منه **مسئلة** سلطة المساجر على فتح الاجارة لو وجد عيبا سائما على العقد **مسئلة**
 حكم المساجر العدة في البيع المساجرة **مسئلة** عقد جواز تقبل على قبله هو من اخر من دون شرط المباشرة
 من غير **مسئلة** وجوب سقاية وعلفها على المساجر **مسئلة** ضمان لصانع بالافشاء **مسئلة** ضمان
 نولي ما اقتدعنا حيا به في ضمانه **مسئلة** نفقة الاجرة بعدة الحاج على المساجر **مسئلة** حكم العقد
 والاجارة فيما لو اجبر عيبا ثم اعتقه **مسئلة** ضمان مساجر الاجرة هل ينطبق المساجر في حقه **مسئلة**
 استحقاق ان يكون يعمل اجرة **مسئلة** ما يجب على الاجير من زكاة ما لا يجب **مسئلة** ما يجب في ثلث العين
رسالة لبعض شرح قواعد الشهادة في تيار وجه الغرض من مسائل مشاهد فرفق منها في الحكم
 رساله في الرضاع من جهة بحث الاغصاء في اجزاء في الرجال حرره من تفرج تحت شجرة الجليل الشيخ ملا علي
 المرحوم الحاج ميرزا خليل فقه اجزاء في الصوم حرره من تفرج تحت شجرة الذي حضره على تفرج الشجر

عبد الرحمن

عبد الرحمن البروجي في تفرج تحت شجرة الجليل في شهر رمضان مقصدا للتحقق للشهاد
 ومائتين وثلاث مئة **رسالة** الشيخ ابو الحسن الشكاح في الكلى الطبي **الفصل السابع**
 اسفاره فقه بعده بعضه في تحفة الاشرف من شهر رمضان فقه في فصل شمس اقامه في كبريا في شهر
 فلا يفتدله ارجون بله جمعة مواصلة الزيادة ما سأل في كبريا في شهر رمضان فقه في فصل شمس اقامه في كبريا في شهر
 سفر الى ترمين في زمان شيخ الحق لا يفتدله في كبريا في شهر رمضان فقه في فصل شمس اقامه في كبريا في شهر
 فتيما والوجه في الثانية من سنة فقه في كبريا في شهر رمضان فقه في فصل شمس اقامه في كبريا في شهر
 بلدة الكاظمين عليها السلام وبقاياها بالامام توتنها الى سر من في كبريا في شهر رمضان فقه في فصل شمس اقامه في كبريا في شهر
 صحت النبي صلى الله عليه واله في هذه الشفرة عطا باجمله **قاعدة** في كبريا في شهر رمضان فقه في فصل شمس اقامه في كبريا في شهر
 الكلى ذكره عندها من مرضه فقه في كبريا في شهر رمضان فقه في فصل شمس اقامه في كبريا في شهر
 واخذ الى اية مولانا الرضا عليه السلام في كبريا في شهر رمضان فقه في فصل شمس اقامه في كبريا في شهر
 الا مطاب في كبريا في شهر رمضان فقه في فصل شمس اقامه في كبريا في شهر
 معه الى هذا الشفرة في كبريا في شهر رمضان فقه في فصل شمس اقامه في كبريا في شهر
 في الجبيل الا الحاف وكذا لا تحصى في كبريا في شهر رمضان فقه في فصل شمس اقامه في كبريا في شهر
 انما هم في كبريا في شهر رمضان فقه في فصل شمس اقامه في كبريا في شهر
 ان الدين حقت عليهم كلمة ربك لو مؤمن ان جاءهم بالبر حتى روا العدة في شهر رمضان فقه في فصل شمس اقامه في كبريا في شهر
 خلون من هو الثلث اربع شهر حرره من تفرج تحت شجرة الجليل في شهر رمضان فقه في فصل شمس اقامه في كبريا في شهر
 وتوتنها من كبريا في شهر رمضان فقه في فصل شمس اقامه في كبريا في شهر
 تقع من كبريا في شهر رمضان فقه في فصل شمس اقامه في كبريا في شهر
 من كبريا في شهر رمضان فقه في فصل شمس اقامه في كبريا في شهر
 انما وردنا قرية ولا مردنا اهل باوية الا وقد استقبلونا واولا بل من غم وبقر وما وردنا بلدة وقية وبقرنا حاكم
 او ممول وقدانا بدهم من تفرج تحت شجرة الجليل في شهر رمضان فقه في فصل شمس اقامه في كبريا في شهر
 شئ من احد خطا الشئ الشيخ فقه في كبريا في شهر رمضان فقه في فصل شمس اقامه في كبريا في شهر

عبد الرحمن

قاله على خواتم من مقلد به قد في سائر بلاد الركا حصى بلخ اربعة الاف ثوماناً فتمت ما على العلماء واهل المدن
 ثمانين عشر ولم يخرج من خواتم فلساً واحداً منها وكانت عمدة اشغالنا في هذا السفر كتابة اجوبة الشفاعة
 وكوسهت لذلك ليالى كيلة اخرى حان من كرها تشاهد احكام عشر ليلة منقرضة في خواتم اغير الايام وثمة الليالى
 التي كنت كتب فيها الى نصف الليل ولو كانت من نصف الليل لاستغاثت لكنت كبا كبره حاوية لجميع ابوالنفه
 لكن فاشاد ذلك وقد اتاني في بلدة الشاهزاده عبدالعظيم كثير من اهل طهران كافة على انها وانا انما الوزير الثاني في
 يوم وودودا واجتمع معي في مكان محلي وقدم معذرات يريد بها جلبنا الى طهران ثلاث مائة سلطان ابراهيم
 وطال بيت الكلام واكثر عليه الشاب في تركهم يحفظ حدود الشرع والاقتزام به كما هو حقه فابيت من الزوا
 فرجع خائباً ونبتاً ثم كرت في نصف الليل ثم استخرا الله فقع في ذلك فلم يسعد فبقينا يومنا فلما اجتمع اجاء
 الوزير الاول فلم نصبر به لكشف صوت المنكرة عن عكا نقيدا للشرع على ما ينبغي ثم اتانا ابن السلطانم انما الوزير
 الثاني ايضا يجبرني عن بيتا السلطان على التفرغ في زياره الشيخ فله فاشترط عليه ان لا يوقع المصطفى به بمحنة
 فلي ثم رضى بعد لباس وطلب من البقا وما اخر فابيت الحاصل جاشا عصر ذلك اليوم واجتمعنا معه ابو
 الشاهزاده عبدالعظيم وكان من هبة الشيخ فله مرعوباً وكانت ما رات الرعب ظاهراً عليه قبل هذا الشيخ وبعثنا
 ثم هناني ثم التمس الشيخ فله ان يفر على بلبله عالما كان به من فقدان القلب فوضع فله به على طلبه فزاد دعاء
 ثم التمس فله دعاء على راسه لما كان يجده من الثقل فوضع يده على راسه فزاد به ثم اخبر الوزير الثالث ان الشاه
 لم يمس ان يقبلون وجهه ليزك وجهه فقبل فله وجهه ثم التمس الشيخ فله ان يزودنا يا الشاهزاده عبدالعظيم
 حتى يزود هو بخدمة لعله يقبل به وادنا فجا فله ومضيت الى الحرم الشريف الشيخ معفم عليه زودا وكان
 السلطان عند اشغال اول الدقة بالذخا فوق الراس نظر عكا اليه فنام عيون وكل ذلك بكشف عن تشرقه وحسن
 فطره عن الله تعالى وانه لم يفرغ مع فله وقبل به ثانياً ثم توضع معي فصارنا فلما اتينا الى منزله الى الوزير
 الثاني بعد ما اودنا به وادنا به في ذلك لان الشيخ فله ومن معكنا في ضياعه وكنا انما الرجوع في جميع الامور
 وكان مجموع عاها فلما اتينا سبعة الاف ثوماناً فابيت المصطفى فاصغر على فامر به بان ياخذها الى مدارس طهران
 وبسلم عنها الى كل مستغل لبت ثوابين ثم عركا الغرب ليلة الثاني من شهر ربيع الاول وظهرت عنها الحركة كراة عظيمة
 لرفقه وهي التكة العبدية من انشا مراده الى طهران صابرة خلف الشايع العام السعي عندهم بالحيايان فذلك كان

مکتبہ

[illegible]

۱۲۸

ساروا وظلوا طافوا الاعناق بحسب
 اعلم الفير من وادي بربته
 لو لم يكن قبره في الارض لا نفلت
 ان الامامة ملا فوث معانها
 والناس في هرج ما حوا ومهم
 والخلق في حيرة لا يصرون هدا
 هون عليك وان جل المصابغند
 وما على الناس الا انهم فقدوا
 فكل ما فيه من فضل نورته
 فوهم ومهدهم منه مقبس
 هذا ابو القاسم المحمدي غرته
 وقد نطق عبد الله شمس هدى
 اما ط في ذكره الود غمها
 يا بتر اهداه بهندي التفر
 ياد اهبنا كانت الدنيا باجمها
 فاصبحت وعلى من لا يقول بها
 انافقدناك حقا غبرات به
 جاشت لفقدناك لكن قد ناكها
 فردت الا مرفها لان مجدتها
 واليوم جاوا عبد الله مولهم
 موقوفة بين قوله ولوعدت
 سوف يهديهم النج القوم انا

حين صدق في نادى ادا حضروا
 فانما واحد الدنيا به قسروا
 باهلها ولكاد الجسم ينتثر
 وهذه القبية الكبرى التي ذكرها
 ليل الضلال وبالدهاء قد غروا
 والرشد يفقد اما يفقد البصر
 بفي لها من به يستدفع الخطر
 منه المحبوا بالاضال قد غفروا
 بنوه ما تكبوا عنه وما قصروا
 والاصل ان طاب طاب المخرج فخر
 اما دجى الخطب في الدنيا هي الفخر
 على الشريعة فيها تكشف التدر
 حق نجت وراحت فيه تفخر
 في كل وادي به ليل العمى دجر
 على بده عيا لا يها ذكروا
 كادت نقول لو لم ينجها المحدث
 وان فقدناك لما يفقد الاشر
 فحج سنك لما زالت به الخور
 واذا عنت اذ بغير صدق الحسب
 ان بينهم يهتوا ويا مرائسروا
 ضلك بليلا في كلها حبر
 بانوا لمن شرع اليان واعتبروا

نور الهدى قد مادي بعلمته
 فانهم باعها لله سلها
 وباسق جدنا واورثه
 والقصائد العديدة من تاريخ كبر لا يسع عدد مختصر
 في ساعة حسن قصي رخت فدا
 ان اتقني منها تدبر

ومنها

هدمت اركان التقي	شك بجهت ياد من	وردت عود هدى
وذوى الكارم ولتس	وصدعت دين عجة	وكسوة ورد خسر
ولجعت قلب التشرع في	يوم قضى فيه تحسن	الذي خيول وفي غنى
ادوى الكتابة والشجن	دال الذي كال النجى	لعماس لذي الحس
ذاك الامام الماسد	علم النقي النور	تس ومن فقت
فيه الفرائض والتفن	في ساعة رخت قل	فيها نصي تركي حبر

ومنها

هدمت دواهي الدين كفا الزمن	بالاسفاء فقد ثوب المزم
وندرى منك بلاء حش	فراغ من الدين وقلب التمر
لله من يوم به قد قضى	كفا البرايا العلم النور
اعظم به يوم ما كسى وزنه	لما نيام الدين بود الحزن
ان يوم التبت انا رخصوا	يوم قضى فيه الامام الحس

ومنها

باناعيا للدين روح الهدى	فقر ترك الناس يدى سدا
البيت يا ويحك رد الامى	في نعتك انشرك والمضروا
لله من يوم به المار ال	علوى وتغلى صارهما

ان سالك الناس و هلاك عن	اعظم يوم شاء اهل السما
فاهل حيا الذم و ارج و قتل	يوم نوفي الحسن المجتبي

ومنها

ضعفت يا ناعي الاحكام فاعلا	فدفا مر سرح الهدى في اتمهازي
انحت كناية للقوم ما ركت	للدين من سند بلقي ولاد كن
سنت فيها على الاسلام حداسي	ما كان انطمة للدين والتسن
وقلت للصح اسمع قسوع واعين	لم يلفها السلف لما ضون في اذن
احضر حواسك في يوم ببالس	به ارج ناعي بناء الشرع الحسن

ومنها

حجة الاسلام بك كان الدين غيب	وعلى الدين اضي ثا كلاب هو و يث
وبكلم الناس طرا و عليه الحق تحب	حزن الشرى عليه وحشى الحق للهب

مفر غاب ارج هو بيد الدين غيب
وانشد بعض في تاريخ القم الشريف

على فام العرش لا في التراب	ارج فهو صريح الحسين
----------------------------	---------------------

وانشد بعضهم

فاذبت قلب الناس قلت مناديا	ارج قضى حسن الشقى سميدا
----------------------------	-------------------------

وقال آخر

فراستعت بواحد ارج الا	انكك عبد الله يا حسن اركن
-----------------------	---------------------------

الى غير ذلك من الفصلا والامهات لمرتبدة الجمية التي لو سمعت باجمعها كانت سالمة مستقلة وتقصير من تقصا
الجمية على ما في بعضها من مادة التاريخ مقصرا على البيت لاخبار ما قبله المتعلق به فتمها

دخبت بوسنة بن سري غرود	مسند ما خت صد دار خلود
كنت هشار سال رحلت او	ما ماني بجلد كره و دود

ومنها

دوبخ و دود كه چون شيخ ماملة	كردن بود شربان شرع استحكام
مر محرم و قتل حسين و قوت حسن	از اين دو واقعه و دخل خون و عرق
بمقتضاي فضايل و كره بجا تسليم	كيت روحش سوختن و شعله و دكاه
نمود ملهم غيبي بسال نار بخش	هزار و سصد سست سست سست

ومنها

زمان ارغالي در نار بخش شد ملهم	حسن ان فدا حور و حسن و حسن
--------------------------------	----------------------------

ومنها

هو به شد و بگر شد و موسم نام	دخوت و فداي كه در حور و حور
خرد كه بتاريخ از ناي هانفسيه	بجلد آمد حسن و در حسين و عتر

الى غير ذلك مما لا يسع هذا المختصر لتقصا

وقد نفت مقبرة قدا في ظهر يوم الخميس سابع عشر شهر صفر من شهر سنة الف ثمانمائة و اربع و عشرين لابي اس
بغل صوز و دقة الوقف حتى يطلع عليه كل احد و بعد عن الحقا و الاحقا و هذه صورها

الحمد لله الذي انعم نعم لا تعد مواهبه الصلوة والسلام على اشره سلمه و كرر رتبة على الاطهار المعصومين
من اهل بيته و ذرية سبما ابن عمه و صهر و خليفة و الزعمه و الرضوان على قضاها شاملي شرع حافط على حقهم

و بعد فيقول العبد الكافل المتفقر الى الله الفقير عبد الله المامعاني عني عند دين الشيخ قدا في كانت
الاختيا اكبر في الصدقة الجارية بانه و بعد انقطاعها عن و لادام ناطقة و كانت لصالح و الحكم لتامه بدي

فاضيته و نفت في حال الاختيا من غير كره ولا اجبار في سبيل الله تعالى و تقربا اليه طلبا للمرضى النصف فدا في
هو مائة و عشرة اذرع من داري المستقلة التي بالشراء الشرعي من الشيخ علي خنجر الخوج الحاج حسن خيل علي ما عكبه

الورقة المستقلة المحقة و ذلك نصف قبلة بل و السادك الاخير الموقوفه على الشريف و بنه تيسير من دار الكرماني
و عكسا بانه المرحوم الحاج ميرزا جواد الطيب شرفه بالنصف الموقوف الذي قد ما بهي اليه عرض ابر و دود

الخوج عزرا بالطريق الما الذي منه شروع الباب لتسليم ذلك النصف على حجرة المقبرة للشيخ المرحوم و لا اعلا

هذا النصف من مائة اذرع من دار الكرماني
التي كانت لمرتبدة الجمية التي لو سمعت باجمعها كانت سالمة مستقلة وتقصير من تقصا
الجمية على ما في بعضها من مادة التاريخ مقصرا على البيت لاخبار ما قبله المتعلق به فتمها

ان الله تعالى عاين في الاوصاف مائة ومائة ساحتها وطار في طرف القبلة وبها وقعة عليها وشرها
 في طرف القبلة وعكسها وطار في طرفها شرقا فرة حوض فيها سبع بواصة نوح من تخوم الارض الى عمان
 السما والارض والسموات والسموات من اهل القبور الى القبور في قعرها شرايبا ثمانية على ان ينام فيه
 التبريد على ان يزداد المسكون في الشجر المبرود فترتبه ويزعمون عليه بان يمشوا من لعبادته والبلدان لا
 مع نهي الموتى عن شجرها فان لذلك على ان يدرك في الارض من ثلث الموتى فنبهها من القديس والذوق والاحكام
 عمار او من يصف في غير القبور والى ان يكون في حوضها من القبور وحدها وما يخلو بها او يسترى بالعرض
 ملكا او وقعة على القبور في الشجر في الارض بان يكون في حوضها من القبور الى حوضها من القبور على ان يفتح الموتى
 من ثلث القبور الموقوف سكنى ويخفى في ثلث القبور التي منها انقباضا على القبور شرقا لو واحد او قرابة القبور
 قبر الذي فيها ولو وصف جود في يوم والليله منها فانما تشره هائله وتوفي كل سبع مرة ولو على سبيل
 الاحتياط ان يكون الموتى متكلا للصفاء جودا من غير شرط عند الاسكان للعباد والاطفال فيها وحسنها
 في الصفات المبرورة وقد جعلت تولية ما دام الحيو لا يفسد من بكتلة شدا لا فقه لاننى لا ابرو ندية من اولا دى
 المذكور سلا بعد نسل وطا بعد طوطى فذكر الله ذكر الله حوقا لاولاد فادار اولاد شدا لا فقه لاننى لا ابرو
 من اولاد المذكور لادوات من ذرى مع فقههم اقبه فلا شدا لا فقه لاننى لا ابرو ندى سلا بعد نسل ومع فقههم اقبه
 بحسبهم من نسل احد من نسل لا ذكره لاننى لا ابرو ندى حوقا لاولاد فادار اولاد شدا لا فقه لاننى لا ابرو
 وغر الحداد لى من ابرو ندى لاننى لا ابرو ندى حوقا لاولاد فادار اولاد شدا لا فقه لاننى لا ابرو ندى حوقا
 لاولاد شدا لا فقه لاننى لا ابرو ندى حوقا لاولاد فادار اولاد شدا لا فقه لاننى لا ابرو ندى حوقا لاولاد
 لانا في نهم ما ومع فقههم اقبه فلا شدا لا فقه لاننى لا ابرو ندى حوقا لاولاد فادار اولاد شدا لا فقه لاننى لا ابرو
 من قبل الادب الا ومع فقههم اقبه فلا شدا لا فقه لاننى لا ابرو ندى حوقا لاولاد فادار اولاد شدا لا فقه لاننى لا ابرو
 زنى من علما اذ رجحان لتاكبين في هذه البلدة المظلمة ومع فقههم اقبه فلا شدا لا فقه لاننى لا ابرو ندى حوقا
 المنفذ من كل اهل طبقة مختلفين في الصفات بل كان احدهم اشد اقبه والا فقه لاننى لا ابرو ندى حوقا لاولاد
 فالوليد الا فقه لاننى لا ابرو ندى حوقا لاولاد فادار اولاد شدا لا فقه لاننى لا ابرو ندى حوقا لاولاد
 ومع الشاكر في اشد ايضا فالوليد الا فقه لاننى لا ابرو ندى حوقا لاولاد فادار اولاد شدا لا فقه لاننى لا ابرو

مشرقي

مشرقي ولا ربه من شتى من كثر من لعبادات لبدنه بل من كل احيا طمى في القلبيات المستعينة به من بعد واحد
 وان انفق مولى عصر على حب نيب لبقه صغلا فام السجود للاوصاف من طبقة الا فقه لاننى لا ابرو ندى حوقا
 بلع وبرد وبقعه سكا من في طبقة سفا وحب الله تعالى في الموتى من قبل من اهل القبور المبرور وكما
 كان عاقبا وكما من بعد منها مع فقد لغيره من في ثوبه من قبل من اهل القبور المبرور وكما
 بالسيه في ربة الفاح والاحتشاش المبال والمبال والاحتشاش المبال والمبال والمبال والمبال والمبال والمبال والمبال
 وحصل الفضل منى صوان الموتى ووزم يوفى من قبل شيا من ذكره كرسب الله تعالى في القلبيات المستعينة به من بعد واحد
 او ثبات الناس اجمعين حرة من قبل الله تعالى في القلبيات المستعينة به من بعد واحد
 عشر من صغر سنه في ثلثين واربع وعشرين هذه صورة ورقة وثق في حوضها من القبور الى حوضها من القبور
 والفصل والاحكام وهائله ورفى خواصه روح صوها من حوضها من القبور الى حوضها من القبور
 بمقبرة فلا فقه لاننى لا ابرو ندى حوقا لاولاد فادار اولاد شدا لا فقه لاننى لا ابرو ندى حوقا لاولاد
 والآن فقه لاننى لا ابرو ندى حوقا لاولاد فادار اولاد شدا لا فقه لاننى لا ابرو ندى حوقا لاولاد
 والقول على شرف الرسول له الاظهار **بجل** فلا فقه لاننى لا ابرو ندى حوقا لاولاد فادار اولاد شدا لا فقه لاننى لا ابرو
 المرجو الساكن في دار السور والاحكام حوقا لاولاد فادار اولاد شدا لا فقه لاننى لا ابرو ندى حوقا لاولاد
 في القلبيات المستعينة به من بعد واحد في القلبيات المستعينة به من بعد واحد في القلبيات المستعينة به من بعد واحد
 بل المرجو من احوال الطبقة وقامه وشوايد راحة النور الركي والعالم لاننى لا ابرو ندى حوقا لاولاد
 وغر ابادا مقبرتها من حوضها من القبور الى حوضها من القبور في سبيل الله تعالى في القلبيات المستعينة به من بعد واحد
 بواصعها ونواصعها من حوضها من القبور الى حوضها من القبور في سبيل الله تعالى في القلبيات المستعينة به من بعد واحد
 ثم وثقها حب كالحق عنى احوال الطبقة على نسل الا فقه لاننى لا ابرو ندى حوقا لاولاد فادار اولاد شدا لا فقه لاننى لا ابرو
 ساير ما لم يخط من القلبيات بعد فلا فقه لاننى لا ابرو ندى حوقا لاولاد فادار اولاد شدا لا فقه لاننى لا ابرو ندى حوقا لاولاد
 من يتبعه من زوجة او زوجا دون الاجبي كزوج الام شرا لا فقه لاننى لا ابرو ندى حوقا لاولاد فادار اولاد شدا لا فقه لاننى لا ابرو
 بالذمة هنا خصوصا المذكور من زوج نهم الا فقه لاننى لا ابرو ندى حوقا لاولاد فادار اولاد شدا لا فقه لاننى لا ابرو
 ومع فقه لاننى لا ابرو ندى حوقا لاولاد فادار اولاد شدا لا فقه لاننى لا ابرو ندى حوقا لاولاد فادار اولاد شدا لا فقه لاننى لا ابرو

مشرقي

[illegible][illegible]

قد شرف الله
 به هذا الكتاب
 في شهر ربيع
 الثاني سنة
 ١٢٠٠

على من لم يقدّر من تغيرات ما عند قلة عند التسففة ان بامرة باثامها الموحدة من مشاهد لسان فلى لك القلة
قلة فاجاب قلة التماس امرى بالانعام فامثلك امر السامى بعد العوم ذلك التسفرف نقلت لمباشرة من صحت طاب
المصلح لاجتات الخيارات استقلت بصفيف خلق على خبار الحقق كاختصاى قلة فتم محمد الله تقاضى حلا برب
احدهما من اول اخبار الى الاورش فرغت منه فى ناسع عشر ثمانمائة الف ثمانمائة وثلاث عشر الا من اول
الاورش الى اخر صحت بقض فرغت منه فى سادس شهر صفر سنة الف ثمانمائة واربع وعشرين ثم ثلثة سنة ست ثمان
بعد الف ثمانمائة الحقة بالجلدين بجلد اثناسا تليفا على الرسالة الست المحقة بالكاسب هي رسالة التقييد
وسالته العدالة ورسالة القضاء على البت ورسالة المواسعة المضايقة ورسالة من ملك ثمان مائة لاخر ابرو
رسالة على التسرود وكتب هذا التليق الى الاثر القليلة على الرسالة الستة ومنها الاثني عشر تفتقر
اتقى ستر رسالة هذا الى الاثني عشر طبع في القضا لا شرف على نفقة الشركة الجارية سنة ١٣٤٤ وهي رسالة
التجاني لجوزة جلالة من الاثني عشر رسالة مجمع الرد في مسائل اثني عشر رسالة السائل الا ربع العالمة
قد ساله السائل الخوثة ورسالة في المسافر من عليه فضا شهر مضاع صبي الوقت رسالة هذا ابرو العقد
والوخلو بالبل شبيهة حرمها عليها ابد ورسالة المسئلة العملاية تضمن الحكاية من عليين من المعاصرين في فرع
من فروع عذر رشا الزجدة من الاراضى رسالة الكشف الزبيد سوع اغنا كل فصل عن الوضوء ورسالة في المراد
معضن الورثة بدين سكر الباب في رسالة الكشف الاثنى في وجوب الفصل على الكفا ورسالة غابة السؤل في نصا
المه بالوث قبل التحول ورسالة مخبر الثاني في فروع العلم الاحم الى مع حواش جديد لم تكن عليها في الطبع فقول
ومنها سابع التقييد فقلت في الحق والنجس لك مجلدات بعل ستا وربع الف ثمانمائة وثلاث الف
بين بقدر فروع الفقه جها من اظهاره الى الديان لرحمت فان مثل في كثره الفروع فرغت منه فيما بين طوب
يوم صحت اثني عشر الف ثمانمائة وسبع وعشرين وضيع في التقييد لا شرف على نفقة الشركة الجارية سنة ١٣٤٤ في فيها
كبار معباس المحدثين لم الذرا فرغت منه في الثلاث الف من محرم الحرام سنة الف ثمانمائة وثلاث الف ثمان
ومنها رسالة في الوصية الى الاخوة والاوالد ومنها كتاب مراد لكال الدين دم بدو مصالح
لا من في الاذات الست بجلدان على فتيب حسن فرغت منه في الحامس والعشرين من ربيع ثلثي سنة الف ثمانمائة
يُسبغ في الرسالة المذكورة في سنة اوس غريباً وجدا عند الاشغال براق منذ نشأت كت عا جولى في عام

2

[illegible]

1. *...*

شاعر كبد علسون كذا صفا الحميد والخصا الرضيد وكذا شرف ان الله تعالى الكافية للكهين حرم عليه الظلم في
 عنون الشباري الامطار لوى شاهد لصله دليل على ما سطر او فخر الله تعالى على السالك المعصومين صلوات الله
 وسلامه عليهم اجمعين لانهم هذا الكلبا من امين الارضى بواحدة حتى اتم اليها العامين وانا افضل محمد حسن بن
 عبد الله المامقاني ساكن القبة الشرف في ذي القعدة الحرام سنة ١٢٣٥ الهجرية قمرية من لك ما شرف به ظهر رساله
 هذا بذكره في سنة فولقة والحمد لله تعالى ان رزقني مثل هذا الولد العادل لبر البار التي وفضل الله تعالى
 بحق السالك المعصومين صلوات الله عليهم اجمعين لما يحب برضوخ كتب فقه في صلواته من ابدت نجاة العباد العلوي
 عليها حواشي غيرة موافقة ما نظره بجمه تعالى ما كانت مسائل الارث مما يبحث فيه عن الحروف المشتركة التي يتصدر
 او يستتر فيها الاحتياط كان بعض المندبين مصرا على في كذا برسالتي في لك كانت كثره الشاغل فمضى عنها وكان
 الولد لا عذر في انظر وجهه الحاضر الشيخ عبد الله دام الله تعالى به وخطه من شرفنا سدي قد قد مسائل كذا
 امره بغير ما صح عنده في حواشي هذه الرسالة في اداء عمل فليسمع اليها اذا المرجح ان يكون مثالا ويا جودا اخذ الاقل
 محمد حسن المامقاني ساكن القبة الشرف وقد سئل في عقرها بالغا رتبة فاجله بما لا بأس من قبله فمنها ما منه
 مورد استوال فجمه الاسلام مبين في رخصه من اجابته مستطام مرجع الامام فخر المحققين الامام ابي تاج
 عبد الله دام الله تعالى ما يبدى بالجمعة جامع الشريعة عادل السان شامرا على حق كذا مسند خود لمر
 در ان خصوص هو كذا بدت مضاهية تفتيا واثباتا مرفوم بخط مباله وبنام شريف مرتين فرمايد كه بيا على حاشا
 ست خدا وند عا رسا به ان وجو ما كذا از سر اهل سلا كذا كونا ناه فرمايد بخدا لا الظاهر من صلوات الله
 عليه عليهم اجمعين من لا نال السب على الهادي في ذي القعدة سنة ١٢٣٥ وصوره بوجوب خطه الشريف هذه
 كذا جبه بناي داعي اجماله من مصالح عدله بر كمان بوقلي چون كذا بيا بآداب طلب ما كذا افع شده وعلاوه
 بر اين مبنوان كذا كه كمان حال ودر باره او ظلم ي شويكم ضرورت بايد معتقد خود عرض كنم لي يني وبن الله
 تعالى داعي منها الهدي ابد الله تعالى بجمعه جامع الشريعة مبدا نم بجه كذا بر سوي اهنما كذا ودا اشتغال ودر كمال مر
 لبلا وندار اطلاع دارم در فقه چند جلد في بجزر سلا نونته سنة در جواب استنساهاها كه بدت وداي
 ما وند ميان نمودم هذا ما اعتك ولسل الله التوفيق حوزة الاقل محمد حسن المامقاني ساكن القبة الشرف
 وفيها مامنه مورد سؤاله بخصوص مبارك لخصر مستطام قبله الامام فخر الاسلام عرض مبدله كه ليلقا

ارعدت اجتهاد جناه مستطام سلطان لغفها الغضام عمة الجهد بن كرم ملاذ الاسلام في شيخ عبد الله دام
 الله تعالى ما يبدى سؤالا ما كيد شده بوجوه مستطام على عدالت اجتهاد بشان تصديق فرمود ووديد شمار افسر مبد
 بحق حضرت صاحب عصر عجل الله تعالى زهره صرحه مرقوم فرمايد كه در بعض مسائل اجتهاد حضرت عجل الله تعالى
 فتواي حضرت شاد دست بيمت بسجوع وقليد با نشان چه صورت و وحوال فونه قدس تر من هذا المكن
 داشته كه مرآت وامن بيا تمام زهره كه بمره نفس خود مبدا شد كذا كذا في حق است رجوع افسر بجا بجا
 شده با شبهه لازم كوفن مكوت نصيب حق ورو شيه كمان شهادت مبدى است بدين الله فخره
 فهاهت لاجتهاد وعدالت فتوى افاضت نور چشمي شيخ عبد الله حفظه الله من شرف ودر جلد دوم
 رجوع با ودر موارد احتياط بذكر در عده مسائل بخو كذا مستند عجل الله تعالى به ودر حاشا
 واستل الله التوفيق حوزة الاقل محمد حسن المامقاني ساكن القبة الشرف في ذي القعدة الحرام سنة ١٢٣٥ الهجرية قمرية من لك ما شرف به ظهر رساله
 سنة الف ثلثا واربع عشره جازي بمولده نور الله مرقوم اسم الله الرحمن الرحيم بحمد الله الذي بيث محمد صلى
 الله عليه واله الرسالة فصلى بالشرعية لثامه وجعل لثامه سائر نسل عن شمع شدي بقا طه ثم حمده كما
 هو اهله على جعل العلماء وشره الانبيا وفضل ملازم على ودا شهداء ونصيرهم في كبر تقيدي اتم
 اعمالهم وتلق اثارهم وعظم احوالهم على سائر النبا في سبيل الله القدر مقام وجعل بونه كذا في الاسلام
 شئ اليوم القيم وجعل سائر العلم سلا على اعداء وبنه الاخلاء وجوه القلوب ونور الله
 من المي وقوة لا بدان من الخفف واتول حامله من ان لا يرا وفتح محاسن الاخيا فبا علم جليل الله وهدى
 وهدى بهر فاته وبوحد ويري وصل كذا ويري بما از لخلل من المرام وقد خفف بذلك كذا لثامه
 اكرام والصلوة والسلا على رسول محمد جبر الذي خاتم الانبيا الذي في قلبي فكان من رتبة في سوي
 اوان في حواشي البجليل ما ارجى فبسته بالشرعية القراء وبالحقبة البضا وعلى الاطاهر من نعمتي
 من الزلل والنزهبين من لخلل الذين از هبه الله تعالى عنهم الرجس طهرهم نظيرا واشكروا تاشانه على جبل
 في الارض تو ابا خلقا من لائمة الاوصيا وعلما بنوع من الذين انبى نحريرا فانها ليلطابن
 وناويل الجاهلين بظهر على دين كذا ولو كره الكافرون **وبعد** فقول لثامه في حق من يهدى الله
 الى صفا لثامه سبحانه في حب ناس الله وقرهم منزلة الذي قره الناطر لثامه الحاضر الذي رزقنا الله هو حق في

وقد تركناه بحاله مع عدم اعطامه
 انما القى الى الله - باتم نها ندى واحدا
 ١٦١٩ هـ

صفحة	سطر	غلط	صحح	صفحة	سطر	غلط	صحح
٠٠٢	٠١٨	التي	التي	٠٨٩	٠١٨	التي	التي
٠٠٤	٠٠٤	سبح	سبح	٠٩٠	٠٠٤	سبح	سبح
٠٠٥	٠٠٤	رواية	رواية	٠٩٠	٠٠٤	رواية	رواية
٠٠٥	٠٢١	والانث	والانث	٠٩٠	٠١٠	والانث	والانث
٠٠٥	٠٢٢	نفس	نفس	٠٩٢	٠٠٧	نفس	نفس
٠٠٦	٠٢١	ثوبين	ثوبين	٠٩٣	٠٠٢	ثوبين	ثوبين
٠٠٧	٢٠٧	لضامة	لضامة	٠٩٥	٠٠٦	لضامة	لضامة
٠٠٩	٠٢٢	عدد	عدد	٠٩٦	٠١٦	عدد	عدد
٠١١	٠١٢	جزء	جزء	٠٩٩	٠٠٨	جزء	جزء
٠١١	٠١٤	بندج	بندج	١٠١	٠٠٥	بندج	بندج
٠١١	٠١٨	بعضها	بعضها	١٠٧	٠١٨	بعضها	بعضها
٠١١	٠١٩	لراجحة	لراجحة	١٠٩	٠١٠	لراجحة	لراجحة
٠١١	٠٢١	نظريا	نظريا	١١١	٠٠٥	نظريا	نظريا
٠١٣	٠٠٣	وايل	وايل	١١٩	٠٠٤	وايل	وايل
٠١٣	٠١٤	لاستعمل	لاستعمل	١٢٢	٠٠١	لاستعمل	لاستعمل
٠١٤	٠١٨	مستلة	مستلة	١٢٤	٠٠٢	مستلة	مستلة
٠١٧	٠٠١	نوار	نوار	١٢٤	٠٠٢	نوار	نوار
٠١٧	٠٠٤	اللازم	اللازم	١٢٤	٠٠٢	اللازم	اللازم
٠١٨	٠٠٧	من سبق	من سبق	١٢٤	٠٠٢	من سبق	من سبق
٠١٨	٠١٩	المفيد	المفيد	١٢٤	٠٠٢	المفيد	المفيد
٠٢١	٠٠٣	الى ترى	الى ترى	١٢٤	٠٠٢	الى ترى	الى ترى
٠٢٣	٠٠١	عجر	عجر	١٢٤	٠٠٢	عجر	عجر
٠٢٥	٠٠٨	الثاني	الثاني	١٢٤	٠٠٢	الثاني	الثاني
٠٢٧	٠٢١	الحسن	الحسن	١٢٤	٠٠٢	الحسن	الحسن
٠٢٨	٠٠٣	كلانهم	كلانهم	١٢٤	٠٠٢	كلانهم	كلانهم
٠٢٨	٠١٣	ماذكوبون	ماذكوبون	١٢٤	٠٠٢	ماذكوبون	ماذكوبون
٠٢٩	٠٠١	بالامر	بالامر	١٢٤	٠٠٢	بالامر	بالامر
٠٣٢	٠٠٥	عله	عله	١٢٤	٠٠٢	عله	عله
٠٣٢	٠١٩	تقليد	تقليد	١٢٤	٠٠٢	تقليد	تقليد
٠٣٤	٠٢١	انقياد	انقياد	١٢٤	٠٠٢	انقياد	انقياد

صفحة	سطر	فصل	صحيح	صفحة	سطر	فصل	صحيح
١٩٤	٠٤	انصاع	٢٣٣	٢٣٣	٢٤	انصاع	٢٣٣
١٩٥	١٠	بقر الله	٢٣٤	٢٣٤	١٥	فرائض	٢٣٤
		الحديث	٢٣٤	٢٣٤	١٨	فقره	٢٣٤
١٩٧	١٤	انتخت	٢٣٨	٢٣٨	١١	لاحد	٢٣٨
١٩٨	٠٤	كالاشباه	٢٣٨	٢٣٨	٢٠	فم	٢٣٨
١٩٩	٠٥	شقة	٢٣٨	٢٣٨	٢٢	الريديجا	٢٣٨
٢٠٥	٠٥	الشبح	٢٣٩	٢٣٩	٠٢	الاخرى	٢٣٩
٢٠٥	١٣	سائل	٢٣٩	٢٣٩	٠١	بشدا	٢٣٩
٢٠٩	١٤	معروفة	٢٣٩	٢٣٩	٠٧	نمض	٢٣٩
٢١٠	٠٥	الاشعة	٢٣٩	٢٣٩	١١	في	٢٣٩
٢١١	١٢	والحفظ	٢٣٩	٢٣٩	١٨	وادع	٢٣٩
٢١١	١٧	الراوى	٢٣٩	٢٣٩	١٤	جد	٢٣٩
٢١٢	٠٧	الذكر	٢٤٠	٢٤٠	٠١	تقى	٢٤٠
٢١٢	١١	الدرامى	٢٤٠	٢٤٠	٠٥	اعين	٢٤٠
٢١٤	١٤	الغزيرة	٢٤١	٢٤١	٠٢	وهو	٢٤١
٢١٥	٠٨	بلاية	٢٤١	٢٤١	١١	بصوت	٢٤١
٢١٦	١٧	والاصول	٢٤١	٢٤١	٠٤	للصور	٢٤١
٢١٧	٠١	الله	٢٤١	٢٤١	٠١	واشد	٢٤١
٢١٧	٠٩	فوقك	٢٤١	٢٤١	٠٢	الجميع	٢٤١
٢١٧	٢٠	الكرام	٢٤١	٢٤١	٠٢	مفاه	٢٤١
٢١٨	٠١	وقد انقل	٢٤١	٢٤١	٠٣	المقبر	٢٤١
٢١٩	٠٣	تبيه	٢٤١	٢٤١	٢١	شخص	٢٤١
٢٢٢	١٨	سماه	٢٤١	٢٤١	١٩	بلغت	٢٤١
٢٢٣	٠٣	المعظم	٢٤١	٢٤١	١٠	فقلت له	٢٤١
٢٢٤	١٣	غلطنا من عجز	٢٤١	٢٤١	٠٢	شرعت	٢٤١
٢٢٤	١٣	جد لا وعنى	٢٤١	٢٤١	٠٩	انهم قد سقط	٢٤١
٢٢٩	١١	ميرزى	٢٤١	٢٤١	٠٨	واللغة	٢٤١
٢٣٠	٢١	المختصر	٢٤١	٢٤١	١١	المأخوذ	٢٤١
٢٣٢	١٥	غزيرة	٢٤١	٢٤١		عن الشيخ	٢٤١
٢٣٣	١٠	فستل	٢٤١	٢٤١		بن على الشاوي	٢٤١
٢٣٤	٠٩	لما لم يزل	٢٤١	٢٤١	١٩	اللقى	٢٤١

وقف بر کتابخانه مسجد اعظم قم
ابا الفیر الیاله - بانر بهاروندی واهظ
۱۳۶۹ هجری



